جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
علوم تجارية وعلوم تسيير

الميدان : علوم اقتصادية ،
الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
التخصص : مالية وبنوك

بعنوان

معالجة الديون المتعثرة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
(بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة وبنك السلام بورقلة)
الفترة (2016- 2020)

إعداد الطالبين : بن ساسي محمد الأمين ، بيكي الحسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2022/06/13

أمام اللجنة المتكونة من السادة :

الأستاذ : بن ساسي عبد الحفيظ (.جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ : علاوي محمد لحسن . (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة : بداوي عائشة(.جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي 2022/2021

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(و قل اعملوا فسيرى اللّهُ عملكُمْ و رسُولُهُ والْمُؤْمِنُون) صدق الله العظيم

إلهي لا تطيب اللحظات إلا بشكرك ...و لا تطيب الدنيا و الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنان إلا برؤيتك ولا تطيب الأوقات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ... ولا تطيب الصلاة إلا بالصلاة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

نهدي هذا العمل المتواضع إلى .....

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ... إلى معنى الحب والحنان... إلى من كان دعاءها سر نجاحي إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...إلى الذي أرجو من الله أن يدخله مع الأبرار .....إلى الذي ستبقى كلماته نجوما أهتدي بها في ظلمات الحياة والدي رحمه الله واسكنه فردوسه الأعلى .

إلى من أحبا لأجلهم ومن هم سر سعادتي زوجتي و أولادي

إلى من هم ملاذي و كهفي وملجئي... إخوتي و أخواتي

إلى الأخوة الذين لم تلدهم أمي اصدقائي... وجميع أهلي وأقاربي

الى أساتذتي ومشايخي من بداية مشواري حتى الجامعة ... أهدي هذا العمل المتواضع

شكر

قال الله تعالى

"فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون....."

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

واعترافا بالفضل وذكرا للجميل ، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ المشرف "علاوي محمد لحسن " على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية.

كما لا ننسى تقديم آيات الشكر والعرفان للجنة المناقشة لهذا العمل

الشكر موصول أيضا للأستاذ بن ساسي عبد الحفيظ على نصحه وتوجيهه لنا

وشكر خاص لآبائنا و أمهاتنا ، على بذلهم النفس والنفيس من أجلنا ، راجين من المولى عز وجل أن يجعلهم في أعلى عليين .

وإلى كل موظفي بنك السلام وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

وإلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه.

و إلى كل من بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد،

ملخص

لقد عرفت البنوك منذ نشأتها عدة مشاكل مالية أثرت على نشاطها المالي و حركتها في الإقتصاد بصفة عامة ، من بين هذه المشاكل الديون المتعثرة والتي تعتبر حجر تعثر في عمل الكثير من المصارف اليوم .

بحيث نهدف في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الظاهرة من خلال التعرف على أسباب نشأتها ومراحل تطورها وأنواعها المتعددة و التي تختلف من بنك لآخر بحسب اختلاف الظروف والمواقف الخاصة بالمقترضين والأسباب التي أدت إلى تعثرهم في البنوك التقليدية و الإسلامية وذلك باستعمال طرق التنبؤ الحديثة نموذج Sherrod ونموذج kida من أجل الوصول الى طرق وآليات علاج لهذه المشاكل المالية .

الكلمات المفتاحية : الديون ، الديون المتعثرة ، البنوك الاسلامية والتقليدية .

Abstract

Since their inception, Banks have known many financial problems which affected their economic movement and activity, such as “Non-Performing loans”. The later, is considered as a major obstacle in many banks today.

Our study aims at shedding light on this phenomenon by identifying the causes of its emergence, stages of development, as well as, its various types which varies from one bank to another according to the specific circumstances of the lenders and the causes behind their lack

of performance in conventional and Islamic banks using modern forecasting methods such as Sherrod and kida models, in order to find ways and mechanisms to address these financial problems

Key words : loans , Non-Performing loans, Islamic and traditional banks .

قائمة المحتويات

القائمة	العنوان	الصفحة
01	الإهداء	
02	الشكر	
03	ملخص	
04	قائمة المحتويات	أ
05	قائمة الجداول	ب
06	قائمة الأشكال	ت
07	قائمة الملاحق	ث
08	مقدمة عامة	ج
09	الفصل الأول الإطار التنظيمي لمعالجة الديون المتعثرة بالبنوك التقليدية والإسلامية	01
10	المبحث الأول أساسيات حول معالجة الديون	02
11	المبحث الثاني الدراسات السابقة للموضوع	26
12	الفصل الثاني تحليل معالجة الديون المتعثرة لبنك السلام بورقلة وبنك التنمية الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة	33
13	المبحث الأول منهجية الدراسة والأدوات المستعملة	34
14	المبحث الثاني تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	49
15	خاتمة	68
16	قائمة المراجع	71

قائمة الجداول

القائمة	العنوان	الصفحة
(1 - 1)	الفروق الجوهرية لطبيعة عمل البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية	08
(2 - 2)	تطورنسبة التمويل المتعثر الى التمويل الاجمالي في بنك السلام	51
(2 - 3)	تطورنسبة التمويل المتعثر الى التمويل الإجمالي في بنك بدر	53
(2 – 4)	عناصر النسب المالية للنموذج	54
(2 – 5)	النسب المالية لنموذج Sherrod	54
(2 – 6)	عناصر النسب المالية للنموذج	55
(2 – 7)	النسب المالية لنموذج Sherrod	55
(2 – 8)	المؤشرات المالية للبنكين	56
(2 – 9)	الأقساط المستحقة للبنك خلال مدة القرض	58
(2 – 10)	هيكل الإستثمار	60
(2 – 11)	الأقساط المستحقة للبنك خلال مدة القرض	61
(2 – 12)	الميزانية الافتتاحية للمؤسسة " س "	62
(2 – 13)	الميزانية التقديرية لـ 5 سنوات للمؤسسة " س "	62
(2 – 14)	جدول حسابات النتائج التقديري لـ 5 سنوات للمؤسسة " ع "	63
(2 – 15)	عناصر النسب المالية للنموذج	64
(2 – 16)	النسب المالية للنموذج	64

قائـمـة الأشـــكال

القائمة	العنوان	الصفحة
(1 – 1)	البنك كوسيط مالي	03
(1 – 2)	أسباب الديون المتعثرة	12
(1 – 3)	أسس تصنيف الديون المتعثرة	15
(1 – 4)	مراحل تعثر القروض	18
(2 – 1)	الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري	37
(2 – 2)	الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة ورقلة	38
(2 – 3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
(2 – 4)	الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بورقلة	42
(2 – 5)	تطور التمويل المتعثر في بنك السلام	51
(2 – 6)	تطور التمويل المتعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
(2 – 7)	المؤشرات المالية للبنكين	56

توطئة

تعد البنوك الركيزة الاساسية في النظام المالي لأي دولـة بحـيث تسـاهم في تمويل مشـاريعه الاقتصادية والاجتماعيـة بغـرض تحقيق الربحية و بهدف دفع عجلـة التنـمية في هـذا المجتمع ، وقـد عـرفت البنـوك مؤخرا قفزات نوعية جد مهمة من اجل مواكبة ديناميكية الاقتصاد العالمي الذي يتطور بشـكل سريع جدا ويظهر ذلك جليا في طبيعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها من خلال نقاط توزيعها ، والبنـوك الجزائرية سواء التقـليدية أو الاسـلامية من بين هذه البنوك غـير أنها تعاني من مشـاكل ادارية عـديدة تجعلها بعيدة عن مصـاف هـذه الأخيرة ، ومن بين هـذه المشاكل التي تعاني منها الديـون المتعثـرة التي أثرت علـيها بشكل كبير بحيث لم تسمح لها بتحقيق أهدافها المسطرة وبالتالي الوصول الى التوليفة المثلى بأفضل ربح وبأقل تكلفة للوساطة المالية التي تقوم عليها .

1/ طرح الإشكالية :

من هـذا المنطلق ومن أجـل دراسة الديـون المتعثرة سواءا في البنوك التقـليدية أو نظيرتها الإسـلامية والوصول الى علاج امثل لها قمنا بطرح الاشكال الاتي :

كيف تتعامل البنوك التقليدية و البنوك الإسـلامية مـع الديون المتعثرة وما أوجـه الإخـتلاف والتشـابه بينهما في التعامل مع هذا النوع من الديون ؟

وهو ما يقودنا الى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالديون المتعثرة ؟
- ماهي الاجراءات الوقائية التي تتخذها البنوك من أجل عدم الوقوع في الديون المتعثرة ؟
- ما هي الحلول المتبعة في علاج الديون المتعثرة ؟

2/ الفرضيات :

- إن مفهوم الديون المتعثرة يختلف من البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية .
- إن البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية تعتمدان نفس الاجراءات لعلاج للديون المتعثرة .

3/ أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسـليط الضوء عـلى مشكل أرهق كاهـل البنـوك التقـليدية والإسـلامية معـا بشـكل كـبير والـذي أثـر سـلبا عـلى أداء وانتـاجية المؤسسـات البنـكية ألا وهـو الديـون المتعثرة ، حيث عـرفت هـذه الأخيـرة تزايد مستمـر في بعـض البنـوك على السـاحة المحـلية والتي لم تجد لها حلولا ناجعة بحيث يتم القضاء عليها نهائيا أو على الأقل التقليل منها .

4/ أهداف الدراسة :

- تحديد الاسباب الرئيسية للديون المتعثرة ؛
- تحديد كيفية ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية ؛
- ايجاد الحلول لمشكلة تعثر المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم .

5/ حدود الدراسة :

تتم دراسة الظاهرة على مستوى بنكين تقليدي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة) واسلامي (بنك السلام وكالة ورقلة) بين عامي 2015 و 2019 ميلادية من خلال بعض المفاهيم والاتجاهات الحديثة لإدارة القروض المتعثرة .

6/ منهج البحث والوسائل المستخدمة :

للقيام بهذه الدراسة قمنا في شقها النظري باستخدام المنهج الوصفي أما في الجانب التطبيقي فقد اتبعنا منهج المقارنة في دراسة الحالة المدروسة للبنكين من خلال بناء نموذج تنبؤي للوصول للنتائج المرجوة من الدراسة .

7/ مرجعية البحث :

قمنا في هذه الدراسة بالاستعانة بعدة مراجع سواءا كانت كتبا أو أطروحات دكتوراه أو رسائل جامعية في شكل شهادات ماجستيرأو ومجلات وملتقيات وندوات ومحاضرات و مراسلات ادارية وبعض المواقع الالكترونية التي لها علاقة بالموضوع .

8/ صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على بيانات من البنوك نظرا لخصوصية تعاملها مع زبائنها

9/ هيكل البحث :

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا في الاشكالية والإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه قمنا ببلورة ذلك في فصلين بحيث :

الفصل الأول تكلمنا فيه عن الإطار التنظيمي للموضوع المعالج والذي قسمناه إلى مبحثين عالجنا في أوله أساسيات ومفاهيم حول الديون المتعثرة بحيث تطرقنا الى محاولة التعرف على ماهية البنوك التقليدية والإسلامية وأوجه التشابه و الإختلاف بينهما كما عرجنا على مفاهيم حول الديون المتعثرة ، أنواعها و طرق معالجتها أما المبحث الثاني فقد تكلمنا فيه عن الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع من حيث أهدافها ونتائجها وموقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات

الفصل الثاني حاولنا فيه إعطاء صورة عن كيفية علاج الديون المتعثرة في البنوك التقليدية والإسلامية بحيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين تكلمنا في أولهما عن البنكين فأعطينا نظرة شاملة عنهما ، نشأتهما و أهدافهما كما تكلمنا عن مجهودات الدولة الجزائرية في معالجة الديون المتعثرة ، أما المبحث الثاني فقمنا فيه بتحليل وتفسير النتائج المحصل عليها من البنكين مما ساعدنا في الأخير على وضع نتائج وتوصيات للدراسة

الفصل الأول:

الإطار التنظيمي لمعالجة الديون المتعثرة بالبنوك التقليدية و الإسلامية

تمهيد

إن عمل البنوك سواء منها التقليدية أو الإسلامية يعتمد أساسا على الوساطة المالية التي تنشأ بينها وبين العميل والتي تنتج منافعا لكلا الطرفين إلا أنه في بعض الحالات تصاب هذه العلاقة بالتعثر المتمثل في عدم السداد نتيجة لعسر المدين أو عدم جدوى دراسة البنك أو ظروف أخرى لذا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الديون المتعثرة من خلال استعراض لأهم الدراسات السابقة لهذا الموضوع والوقوف على النتائج التي جاءت بها وأيضا من خلال التعريف بماهية الديون المتعثرة أنواعها وأسبابها وطرق علاجها

المبحث الاول : أساسيات حول معالجة الديون :

المطلب الاول : مفاهيم تتعلق بالبنوك التقليدية والاسلامية

يتشكل الجهاز مصرفي لأي دولة من مجموعة من البنوك تنشط على مستوى الساحة الإقتصادية ومن بين هذه البنوك نجد البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والتي تساهم في دفع عجلة التنمية وبالتالي بناء الإقتصاد خاصة في ظل الأزمات المالية الراهنة ، ومن خلال هذا المطلب سوف نعطي فكرة عامة حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالتغرض إلى نشأتها وتطورها وخصائصها وأهدافها

أولا : البنوك التقليدية :

1/ نبذة تاريخية :

إن كلمة بنك[1] (بالفرنسية Banque بالإنجليزية Bank) مشتقة لغويا من كلمة BANKA باللاتينية وكلمة BANKO بالإيطالية وهي تعني في كلا الحالتين الطاولة ، وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، حيث عليها كان الصاغة والصيارفة خاصة في إيطاليا يمارسون عملهم المتمثل في الإتجار بالنقود بالجلوس على الطاولات في الموانئ والأماكن العامة ثم تطور المعنى ليقصد بتلك الكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث

ويعود[2] تاريخ نشأة البنوك الحديثة إلى منتصف القرن الثاني عشر ميلادي باعتبار أن أول مؤسسة مالية جديرة بهذا الإسم هو البنك المؤسس في البندقية في إيطاليا عام 1157 م ، ثم مصرف برشلونة الإسباني الذي تأسس عام 1401 م ، وكان يقوم بقبول الودائع وخصم الكمبيالات ،أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس

[1] سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2015الجزائر ، ص 9

[2] مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران ، 2011/ 2012 ص 3

في البندقية عـام 1587 م تحت إسـم بنك دي ريـاليتو (banko della pizza di rialto) ثـم بعـده بنـك امستردام بهولندا عام 1609 م ، لضمان وتسيير الودائع ، والذي يعتبر النموذج الذي سارت عليه معظم البنوك ، بحيث تطورت وظائف البنوك من تلقي الودائع وتقديم القروض وخصم الكمبيالات إلى التوسع في عملية الإقراض والتسهيلات الإئتمانية وعملية توليد النقود .....إلخ إلى أن وصلت إلى الشكل الذي نراه في عصرنا هذا

2/ مـفـهوم البـنك : وردت [1]عـدة تعـاريف للبنك منـها الكـلاسيكـية ومنـها الحـديثة بحـيث ينظـر إليـها كلاسيكيا على أنها مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء ، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته ، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما ، أما الزاوية الحديثة فتنظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ، أو لآجـال محـددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصـاد القومي ، وتباشـر عمـليات تنمية الإدخار والإستثمار المـالي في الـداخل والخارج بما في ذلك المسـاهمة في إنشـاء المشـروعـات ، وما يتطـلبه من عمليات مصرفية وتجـارية ومالية وفـقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي ، والشكل التالي يسهم في إيضاح مفهوم البنك كوسيط مالي :

الشكل رقم (1-1) : البنك كوسيط مالي

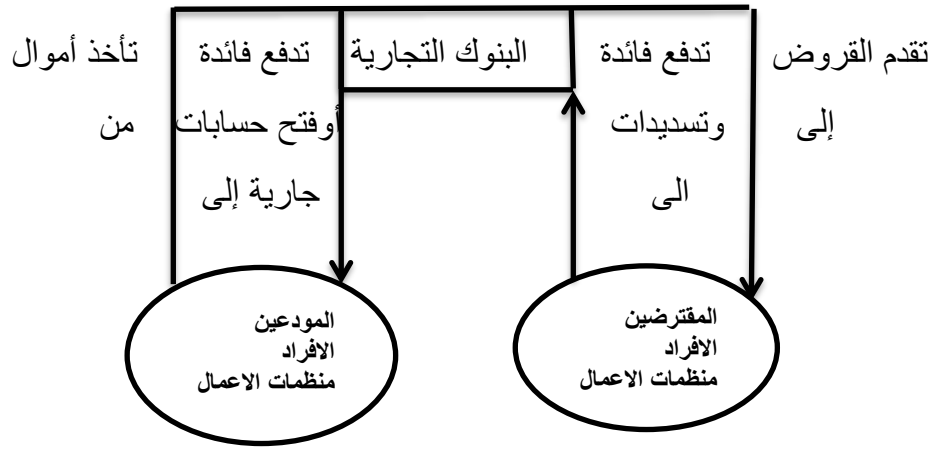

المصدر : محمد الصيرفي ، إدارة البنوك ص 14

معنى ذلك أن البنك يقوم بتقديم ما يستطيع تقديمه من خدمات مالية - من خلال موارده المتاحة – تمثل حلولا للمشاكل المالية المتجددة والمتغيرة لعملائه المتوقعين ، وذلك المعنى هو ما يحتوي بداخله مفهوم البنك الشامل ، والذي يعني أن البنك يقوم بتقديم أي حلول لمشاكل عملائه المالية بشرط تحقيق الأرباح و تحقيق مصلحة المجتمع

[1] محمد الصيرفي ، ادارة البنوك ، دار المنهاج للنشر والتوزيع الاردن ، 2014 ، ص 15

3/ أهداف البنوك التقليدية :

تتسم البنوك التقليدية بثلاث خصوصيات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات و هي الربحية السيولة والأمان[1].

أ) الربحية : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر و على العكس من ذلك ، فإذا إنخفضت الإيرادات بنسبة معينة إنخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر ، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات و تجنب حدوث إنخفاضها

ب) السيولة : يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق الدفع عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ، فمثلا يستطيع البنك تسديد مستحقات المودعين أو تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ، وتعتمد السيولة على :

- **مدى ثبات الودائع :** كلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالإطمئنان بدرجة أكبر.

– **قصر مدى التسهيلات الإئتمانية :** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك كلما شعرت إدارة البنك بالإطمئنان لأن الظروف الإقتصادية قد تتغير .

ج) الأمـــان : يتسم رأس مال البنوك التقليدية بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صـــافي الأصـــول عن 10 % وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار و لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهلك جزء من أموال المودعين و النتيجة إعلان إفلاس البنك .

إن ما نستخلصه من الأهداف الثلاثة للبنوك التقليدية هو وجود تعارض واضح بينهما فتحقيق هدف السيولة معناه الإحتفاظ بجزء أكبر من الموارد المالية في شكل نقدي ، وبالتالي التراجع في الإستثمار وزيادة منح القروض، و بالتالي عدم تحقيق معدلات أعلى من الربحية، وهو أثر سلبي على هدف الربحية والعكس صحيح، إذا أراد البنك التوسع في عملية الإستثمار و منح القروض فهذا سيؤدي إلى التأثير على هدف السيولة، وبالتالي فإنه هنالك تعارض بين أهداف البنوك التقليدية ولإحداث التوازن

[1] بوعتروس عبد الحق ، ،الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر و التوزيع ، ، قسنطينة ، 2000 ،ص، 15

والتوافق بين الأهداف لابد أن تتقيد البنوك التقليدية بتوجيهات وقرارات البنك المركزي، خصوصا في جانب توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين و بالتالي يمكننا القول أن الربحية هو الهدف الرئيسي للبنوك ، بينما السيوله و الأمان هم شرطان أو عاملان لتحقيق هدف الربحية .

4/ وظائف البنوك التقليدية:

إن وظائف البنوك التقليدية كثيرة ومنها على سبيل المثال [1] :

- ❖ تحصيل الأوراق التجارية لصالح الزبائن
- ❖ شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الزبائن
- ❖ تمويل ودعم المشروعات التنموية التي تؤدي خدمة كبيرة لصالح المجتمع وتطويره
- ❖ تقديم الخدمة الإستشارية للزبائن من دراسات جدوى أو لتطوير المشاريع الخاصة بهم
- ❖ الدفع نيابة عن الغير
- ❖ إصدار خطابات الضمان
- ❖ القيام بفتح الإعتمادات المستندية
- ❖ شراء وبيع العملات الأجنبية
- ❖ خدمات البطاقة الإئتمانية
- ❖ تأجير الخزائن الحديدية
- ❖ تحويل العملات للخارج
- ❖ دفع الحوالات البرقية والبريدية
- ❖ خدمات الصراف الآلي
- ❖ تمويل الإسكان الشخصي
- ❖ إدارة أعمال وممتلكات الزبائن
- ❖ إدخار المناسبات

ثانيا : البنوك الإسلامية :

1/ نشأة البنوك الإسلامية :

مرت المصارف الإسلامية بالمراحل التالية :

أولا : كانت أول تجربة عملية لبديل مصرفي لا ربوي هي تجربة بنوك الإدخار المحلية التي قام بها الدكتور أحمد النجـــار عام 1963 في أحد مراكز دلتا مصر بميت غمر بمحافظة الدهقلية ، تقليدا

[1] وسام حسن فتوح ،ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات ، اتحاد المصارف العربية ، 2016 ، ص 37

لمصارف الإدخار فـي ألمانيا ، لكن سرعـان مـا اجهضت بعـد أن أظهرت نجـاحا هامـا دام أربع سنوات وفي عام 1971 أصـدر رئيس جمـهورية مصر العربية قانون إنشاء بنك ناصر الإجتماعي والذي ينص على أن البنك لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا .

ثانيا : سنة 1975 تم تأسيس مصرفان إسلاميان :

- البنك الإسلامي للتنمية بجدة : وهي مؤسسة تشارك فيها جميع الدول الإسلامية تهتم بالتمـويل الإنمائي والقيام بالأبحاث اللازمة ، وتنمية التجارة الداخلية والخارجية .

- بنك دبي الاسلامي والذي انشئ بمرسوم من حكومة دبي .

سنـة 1978 تم إنشاء بنك فيصـل الإسـلامي المصـري وبنـك التمـويل الكويتي، بنـك البحـرين الإسـلامي ثـم انتشرت البنـوك الإسـلامية في العـالم الإسـلامي حتى وصـلت إلى 190 مصـرفـا ومؤسسة مالية تـدر استثمارات بحولي 166 مليار دولار في أكثر من 27 دولة [1]

2/ تعريف البنوك الاسلامية :

عـرفت إتفـاقية إنشاء الإتحـاد الدولي للبنـوك الإسـلامية في الفـقرة الأولى من المـادة الخـامسة البنـوك الإسـلامية بـ : " يقصـد بالبنـوك الإسـلامية في هـذا النظام ، تلك البنوك أو المؤسسـات التي ينص قانون إنشـائها ونظـامـها الأسـاسي صراحة على الإلتـزام بمـبادئ الشريعة ، وعـلى عـدم التعـامل بالفـائدة أخذا وعطاءا " [2] ، فلـم تقم هذه المصارف مـن أجـل أن الربا حرام فحسب بل قامت من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه في مجـالات عملها لذا يعـرفها الدكـتور عبـد الرحمان يسـري بأنها : " مؤسـسة مصرفية تلتـزم في جميع معـاملاتها ونشـاطها الإستثـماري ، وإدارتـها لجمـيع أعمـالها بالشـريعة الغراء ومقاصدها ، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا " [3]

فالبنوك الإسـلامية تتميز عن غـيرها من البنـوك بأنها مؤسسات مالية إقتصـادية وإجتمـاعية لا تسعى فقط لتعظيم أرباحها وإنما تسعى لتشجيع الإستثمار وجعـل العمل شريكا أساسيا لرأس المال ومصدرا للكسب الحلال لأن المال بمفرده لا يحقق أي عائد ما لم يقترن بعمل .

ونتيجة لما تقدم فإن الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المصرفي الإسلامي تتمثل فيما يلي :

- مصدرالمال وتوظيفه لا بد أن يكون حلالا وبعيدا عن شبهة الربا ؛

- توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أصحاب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه ؛

- إن للمحتاجين حقا في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة ؛

---

[1] - محمود عبد الكريم أحمد الرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية ،دار النفائس الاردن 2007 ص 13

[2] - آلاء أحمد حتاملة ، الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الاردني ، مذكرة ماجستير غ م ، جامعة اليرموك ، 2012 ص 25

[3] - محمود عبد الكريم أحمد الرشيد ، مرجع سبق ذكره ص 14

- الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في البنوك الإسلامية ؛
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي .

3/ أهداف البنوك الاسلامية :

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية, فهدف البنوك الإسلامية ليس فقط السعي وراء الربح و إنما أيضا تحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات للمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع عن طريق تحقيق ما يلي : [1]

3-1 / تعظيم الربح : عن طريق المعاملات الشرعية ، وهذا الهدف يضمن للبنك الإستمرار في النشاط ويعود بالنفع على الإقتصاد الكلي للدولة لكن بطرق شرعية .

3-2 / حسن التصرف في أموال المودعين والشركاء : وذلك من خلال التنويع وحسن إختيار الإستثمارات وتقليل المخاطر والإحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف .

3-3 / المشاركة في التنمية الإقتصادية : تمويل المشاريع ، جلب إدخار عمومي والذي يبحث أصحابه عن الأمن المالي ، وحتى وضع نظام دفع فعال ومحكم يسهل عمليات التحويل والدفع والتحصيل ...الخ

4 / الخصائص والسمات الميزة للبنوك الاسلامية :

تتميز المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة تميزها عن المصارف الأخرى ، ومن أهمها : [2]

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية
- البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية .
- المشاركة في الأرباح والخسائر.
- تستمد البنوك الإسلامية إطارها الفكري الإقتصادي من نظرية الإستخلاف ، بحيث تقوم هذه النظرية على أن الله سبحانه هو مالك الملك وأن الإنسان مستخلف وبالتالي فإن ملكية الإنسان للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة . [3]

[1] محمد محمود العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، دار الميسرة ، عمان ، 2008 ، ص 110
[2] محمد البلتاجي ، المصارف الاسلامية ، النظرية ، التطبيق ، التحديات ، دار المنهال ، مصر ، 2012 ، ص 20
[3] - حيدر يونس الموسوي ، المصارف الاسلامية اداءها المالي وأثرها في سوق الاوراق المالية ، دار يزوري قروب ، الأردن ، 2018 ص 33

الجدول رقم : (1-1) الفروق الجوهرية لطبيعة عمل البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية

أوجه المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
النشأة	كان لظهورها نزعة فردية خاصة اليهود وذلك بالإتجار بالأموال و الشراء من خلالها	إيجاد البديل الإسلامي الذي يجسد الإقتصاد الإسلامي في التطبيق العلمي
الإدخار	هو فائض من دخل البنك بعد الإستهلاك لذلك يبحث البنك عن الأموال لدى الأغنياء.	هو تأجيل إنفاق عاجل إلى إنفاق آجل وهو يقرر إلى أن النقود متاحة لكل أفراد المجتمع
الخدمات المصرفية	يؤديها البنك مقابل عمولة و تعتبر مصدر من مصادر الإيراد	تقوم هذه البنوك بالخدمات نظير أجور فعلية لهذه الخدمات.
القروض الحسنة	لا توجد قروض حسنة و إنما قروض بفائدة	مفهوم القروض في هذه البنوك القروض الحسنة و هي خالية من الفائدة
أشكال الإستثمار	منح القروض الطويلة، المتوسطة و قصيرة الأجل مقابل الضمانات	تعدد وتنوع أشكال الإستثما رات و أهمها المشاركة، المضاربة المرابحة
تجميع الزكاة و إنفاقها	غير موجود في هذه البنوك	هي أهم موارد مال المسلمين و من خلالها يتم تحقيق التكامل الإجتماعي وهي معلم من معالم البنوك الإسلامية
الربح	يتحقق من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة و المدينة	يتحقق الربح من خلال العمل الحقيقي للمشروع
الخسارة	يتحملها المقترض لوحده و لا يتحمل البنك التقليدي أي خسارة	قد تكون إمكانية تقسيم الخسارة حسب أشكال الإستثمار
التعامل بالفائدة	العنصر الضروري في جميع العمليات إذ أن إسم هذه البنوك يرتبط مباشرة بالفائدة	لا يتعامل بها أخذا أو عطاء وهي محرمة شرعا

المصدر : مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ، ص 133

المطلب الثاني : ماهية الديون المتعثرة :

1/ تعريف الديون المتعثرة :

يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها : الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون المجمدة الديون المعلقة ، الديون الهالكة ، الديون الراكدة ، الديون غير العاملة ، الديون الصعبة، الديون المشكوك في تحصيلها ، وهناك عدة تعاريف لها نستعرض أهمها فيما يلي :

- بأنها ديون عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الإستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضين الوفاء بإلتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات

أحاطت به [1]

- هو الدين الذي تتعرض اتفاقيات دفعه بين البنك والمقترض إلى مخالفات أساسية، ينتج عنها عدم المقدرة على تحصيل أقساط وفوائد الدين مما يمكن معه القول أن هناك احتمالات خسارة واضحة للبنك[2]

- هي إخفاق العميل في سداد التزاماته من قبل المصرف في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو كان بسبب مماطلة العميل أو أمور خارجة عن إرادته

- عرّف صندوق النقد الدولي القروض المتعثرة بأنها تلك الديون التي لم يدفع المدينون قيمتها الأصلية و فوائدها في 90 يومًا على الأقل أو أكثر [3]

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن القروض المتعثرة عبارة عن اضطراب العلاقة الطبيعية بين العميل المقترض وبين بنكه أو البنوك التي يتعامل معها ، والعميل المتعثر هو ذلك العميل الذي أثبتت دراسة وضعيته المالية أنه ليس محل ثقة البنك ، والمقياس الرئيسي هنا من منظور البنك هو عجز العميل عن الوفاء بإلتزاماته تجاه بنكه ويمكن حصر هذه الإلتزامات بالدرجة الأولى في قدرة العميل على السداد في الوقت المحدد [4]

2/ تمييز القروض المصرفية المتعثرة عن المفاهيم المشابهة لها :

إن تحديد المفاهيم و تمييز مصطلح القروض المصرفية المتعثرة يرفع الغموض أو الخلط الذي يقع بين هذا المصطلح وباقي المفاهيم المشابهة له[5].

2-1- تمييزها عن المشروعات المتعثرة : هناك خلط بين القروض المصرفية المتعثرة والمشروعات المتعثرة، بل هناك من يعتبرها شيئا واحدا، في حين أن الأمر هو غير ذلك، فالمشروع المتعثر هو المشروع الذي لا يسدد الفوائد في مواعيدها ولا يسدد الأقساط عند استحقاقها ودائم الطلب على إعادة الجدولة أو تأجيل الأقساط، وترفض له شيكات على حساباته لدى البنوك الأخرى، ولم تتخذ ضده أية إجراءات بعد أما القروض المتعثرة، فهي "التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقم بسدادها في ميعادها" فهي تنتج عن المشروعات المتعثرة، وبالتالي فإن المشروعات المتعثرة هي من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور القروض المصرفية المتعثرة .

2-2- تمييزها عن العميل المتعثر: يعرف العميل المتعثر بأنه: "العميل الذي تخلف عن الوفاء

---

[1] شيلان حميد عبد القادر ، سردار عثمان بدواتي ، جوان سعيد حسين ،تحليل ظاهرة الديون المتعثرة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية 2018 ، العدد 22 ، ص140.

[2] https://www.researchgate.net/ يوم 2021/04/06 على الساعة 11:49

[3] https://www.investopedia.com/ يوم 2021/04/16 على الساعة 13:00

[4] الغالي بن إبراهيم ،أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، دار النفائس، عمان، 2012 ،ص 1

[5] صونية ايت بن اعمر ، مواجهة القروض المتعثرة في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة تيزي وزو ، المجلد 11 العدد 01 ، 2020 ، ص 150

بالتزاماته المالية تجاه البنك المقرض في مواعيد استحقاقها وذلك بسبب مواجهته لمشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية، مما يضعف مركزه المالي فيجعله عاجزا عجزا حقيقيا عن الوفاء بديونه." من خلال هذا التعريف يظهر أن تعثر العميل هو السبب المباشر في ظهور القروض المصرفية المتعثرة نتيجة امتناعه عن الدفع. يبقى أنه قبل أن يبدي البنك المقرض رأيه عن الجدارة الإئتمانية للمقترض، عليه التأكد عما إذا كان عدم السداد ناتج عن عذر طرأ على المقترض مما جعل السداد ممكنا مستقبل حال اختفاء العذر أم أنه مماطلة ومراوغة من قبل العميل للتنصل من التزاماته المالية تجاه البنك المقرض وهو في الحقيقة قادر فعل على الوفاء.

2-3- تمييزها عن التعثر المصرفي : يعرف التعثر المصرفي على أنه "عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة على المدى القصير، فهو أزمة سيولة في البنك نظرا لوجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات المصرفية ومرجع التعثر المصرفي هو ضعف الإدارة العليا وارتفاع الفساد المالي والإداري أو بسبب الخسائر الناجمة عن الديون المتعثرة أو المعدومة عند منح الإئتمان المصرفي، أو ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض موارد البنك وعدم توفر الإحتياطات لدى البنك مما يؤدي إلى تعثر البنوك المفضي إلى إعلان إفلاسه وتصفيته ". وبالتالي فإن تعثر القروض المصرفية هي من أسباب التعثر المصرفي .

3/ أسباب القروض المتعثرة :

توجد العديد من أسباب القروض المتعثرة، والتي يمكن إيجازها وتصنيفها إلى ما يلي [1]:

3-1/ مجموعة الأسباب التي تعود إلى المقترض :

كثيرا ما يكون العميل هو السبب في حالة التعثر التي تواجه المشروع ، سواء كان عن عمد أوعن عدم معرفة ، ومن أهم هذه الاسباب :

- حداثة خبرة العميل في النشاط الذي يقوم بتمويله خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة ؛
- دخول العميل في أنشطة لا معرفة له بها دون علم البنك خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة ؛
- سوء الإدارة للأموال المقترضة وتلاعبه بأموال البنك والإستهتار بالمسؤولية خاصة اذا كان هذا العميل ليس هو العميل الأصلي بل هو عميل وافد لمؤسسة كانت عميلة فعلا للبنك ؛
- عدم جدية العميل وتهاونه في أدارة أموال المنشأة ؛
- اعتماد العميل على أفراد من عديمي الخبرة أو منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة

[1] محسن أحمد الخضيري ، الديون المتعثرة (الظاهرة ،الاسباب ،العلاج) ، ايتراك للنشر والتوزيع 1997 ، مصر ، ص 81 - 118

النشاط الذي يمارسه ؛

- دخوله في صفقات مع الغير من المغرضين الذين يرغبون في إعساره أو نهب أمواله أو وقوعه في مجموعة التزامات لا يستطيع الوفاء بها ؛

- وفاة العميل المقترض وعدم إلتزام الورثة بالتسديد ؛

- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره ؛

- فقد العميل لأحد اسواقه الرئيسية أو عملائه الكبار الذين كانوا يستوعبون جانبا هاما من إنتاجه ؛

- خروج أحد كبار المساهمين في الشركة وعدم وجود من يحل محله في تعويض الجزء المتخارج من المال .

2-3/ مجموعة الأسباب التي تعود إلى المصرف :

باعتبار المصرف هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القروض ومتابعته، فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب التالية :

* عدم قدرة المصرف على تقدير الإحتياجات النقدية للمقترض ؛

* أخطاء في تحليل الإئتمان ؛

* خطأ في تقدير الضمانات ؛

* منح المصرف للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة ؛

* عدم وجود سياسة إئتمانية لدى المصرف ؛

* تسبيق المصرف لعامل العائد على العامل المخاطرة ؛

* إتخاذ قرار منح الإئتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى ؛

* عدم قدرة المصرف على متابعة المشروع الممول[1].

3-3/ مجموعة الأسباب التي تعود إلى عوامل خارجية :

هناك عدة أسباب للتعثر التي تخرج عن نطاق المصرف والعميل نذكر منها ما يلي : [2]

* الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه؛

* الظروف الإقتصادية العامة، والدورات الإقتصادية من رواج اقتصادي وكساد؛

* مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل: أحزاب العاملين، عدم توفر المواد الخام، تغيير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن منتجات العميل، تغيير أذواق المستهلكين ؛

---

[1] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 - 118

[2] تشيكو عبد القادر ، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة الجلفة ، 2015 ، ص 56

* تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة لمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد أو التصدير؛
* تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية .

الشكل رقم (2-1) يبين أسباب الديون المتعثرة

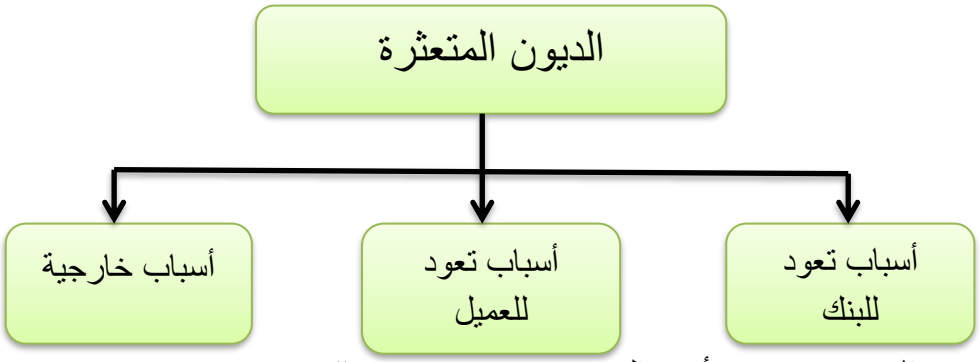

المصدر : محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 80

4- أنواع الديون المتعثرة : يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

4-1- تصنيف القروض المصرفية حسب درجة التخطيط :

إذ أن بعض القروض المصرفية كان من الممكن التنبؤ لتعثرها وكانت هناك احتمالات لذلك، وبعض القروض المصرفية تعثرت بصورة مفاجئة وكان من غير الممكن التنبؤ بذلك لا من جهة الإدارة المالية للمؤسسة المقترضة ولا من جهة البنك ، وسيتم عرض لهذين النوعين فيما يلي:

4- 1- أ - القروض المصرفية المتعثرة مخططة مرحليا :

هذه القروض كان من الممكن التنبؤ لتعثرها مستقبليا من طرف المدير المالي للمؤسسة وحتى من طرف البنك، وذلك بتتبع مسار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومتابعة تغيراتها شهريا لملاحظة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة مختلف إلتزاماتها ، لأن حدوث فجوة بين التدفقات النقدية من شأنه أن يسبب تعثر المؤسسة الإقتصادية وبالتالي لابد على الإدارة المالية أن تتبع سياسة واضحة المعالم عن طريق التفاوض مع بعض الزبائن لتسديد مستحقاتهم، إتباع سياسة الخصم بالنسبة للمبيعات.....إلخ .

إن هذا النوع من القروض المصرفية المتعثرة لا يرتبط أساسا بالظروف الخارجية أو بسبب فشل المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم وبالكم اللازم وفي الوقت المناسب، بل هو نتيجة تفاعل كل هذه العناصر مع بعضها البعض، لكن غالبا ما تعود أسبابه لظروف داخلية راجعة للإدارة المالية مثلا

[1] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 60-76

أو للبنك.

4-1- ب- القروض المصرفية المتعثرة عشوائية الحدوث :

كما أن هناك بعض القروض تعثرت بصورة فجائية ومن غير سابق إنذار ولم يستطع التنبؤ بها ولا لخطورتها لا من جهة البنك ولا من جهة الإدارة المالية للمؤسسة، وذلك بسبب ظروف طارئة غير متوقعة بتاتا، كصدور تشريعات وقوانين جديدة تنظم سير المؤسسة الإقتصادية في حين أن بعض المؤسسات لا تستطيع التأقلم مع هذه النظم الجديدة وليست لها قدرة استجابة سريعة للمتغيرات الخارجية أو لحدوث أزمة اقتصادية تؤثر على الإستهلاك وعلى القدرة الشرائية للمستهلكين، أو دخول منافس قوي يؤدي إلى صرف زبائن المؤسسة عن منتجاتها واتجاههم إلى المنتجات المنافسة لأنها أكثر جودة وأقل سعرا ، ومن ثم فإن التقلبات الإقتصادية الفجائية وحتى الكوارث الطبيعة هي أمور يصعب التنبؤ بها وبالتالي يجد المشروع نفسه في موقف لا يحسد عليه، إذ تتراجع مبيعاته وأرباحه وكذا تدفقاته النقدية التي توجه لسداد ما عليه من التزامات .

4-2- القروض المصرفية المتعثرة حسب درجة صدقها ومصداقيتها :

قد نجد من الغريب أن يتم إدراج هذا التصنيف لكن فعلا هناك قروض متعثرة وهمية لا أساس لها من الصحة وقروض متعثرة فعلية [1].

4-2- أ - القروض المتعثرة الوهمية :

غالبا ما يقوم العملاء غير المخلصين الذين لا تتوافر فيهم المبادئ السليمة للقروض بتحويل وجهة القرض لأغراض شخصية، وعندها يقوم بإعلان تعثر مشروعه عمدا ويفر إلى الخارج ويتحمل إشهار إفلاسه لأن الخسائر الناجمة عن ذلك أقل من الأرباح المحصلة ، كما يقوم بهذا المستثمرون الأجانب الذين يتجهون إلى الإستثمار في الدول النامية أين اليد العاملة الرخيصة والإمتيازات الضريبية، وتقوم هذه الإستثمارات باستنزاف الأرباح وضخِّها إلى الخارج، وبانتهاء فترة الإعفاء والدعم الضريبي تقوم بإشهار إفلاسها عمدا.

4-2- ب - القروض المصرفية المتعثرة الحقيقة أو الفعلية :

وهي تلك القروض التي تكون خارج سيطرة المؤسسة ولا مناص من حدوثها، إذ تحدث نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية وليس نتيجة لتواطؤ وتدليس ومن ثم يتم معالجة هذا التعثر بمعالجة أسباب حدوثه.

[1] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 60-76

3-4- القروض المصرفية المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها :

وفقا لهذا التصنيف يمكن التمييز بين نوعين من القروض المتعثرة :

3-4- أ - القروض المتعثرة العارضة :

وهي غالبا ما تحدث بسبب مشاكل عابرة فقط كانت للمؤسسة القدرة على مواجهتها بسبب جدارة إدارتها المالية، وتمكنها من الحصول على تسهيلات ائتمانية من طرف البنك كونها عميلا وفيا. كما أنه في هذا النوع من تعثّر القروض المصرفية نجد أن المؤسسات الإقتصادية لم تصل إلى أوج حالة للتعثر المالي وإلى مرحلة قريبة جدا من الإفلاس، إذ سهل عليها مواجهة العوارض لأنها أسباب عارضة فقط .

3-4- ب - القروض المصرفية المتعثرة الدائمة :

وهي قروض حدثت بفعل وتفاعل وتداخل العديد من العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض و استمر هذا التفاعل لفترة معقولة من الزمن سببت خللا في الهيكل المالي لميزانية المؤسسة، لذا تتطلب هذه القروض مدة زمنية لإصلاحها.

4-4- القروض المتعثرة وفق لدرجة تعقدها وتشابكها [1]:

4-4- أ - القروض المتعثرة البسيطة وسهلة التعامل معها :

وهي القروض التي تتم بين طرفين فقط؛ مقرض ومقترض؛ تتم بمبلغ بسيط لمدة زمنية قصيرة متوسطة الأجل أي يغلب عليها طابع تمويل رأس المال العامل، وعند تعثرها استطاع العميل تجنب حدة آثارها واسترجاع حيويته المعهودة من التدفقات النقدية.

4-4- ب - القروض المتعثرة المعقدة :

هذا النوع من الديون يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقترضين أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل عن سدادها وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آراءه واتجاهاته وبينهم مصالح متعارضة ومبالغ ضخمة وتفاصيل وشروط متعددة وغير واضحة ومتداخلة ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح، وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة دقيقة واقتراح العلاج لها .

5-4- القروض المصرفية المتعثرة وفقا للمرحلة التي تم اكتشافها فيها :

وفقا لهذا الأساس يتم تصنيف القروض المتعثرة كما يلي :

5-4- أ – قرض متعثر أولي في مرحلته الأولى : لا تزال لم تظهر أعراضه بشكل واضح ولا تثير إنتباه البنكي لها لأن مخاطرها غير ملموسة.

[1] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 60-76

4-5- ب – قرض متعثر ثانوي في مرحلته الثانية : إذ بتراكم خسائر العميل وبتناقص سيولته يعجز عن سداد قروضه المستحقة وأصبحت بذلك له أعراض ومظاهر تدل عليه ومؤشرات تتفاقم يوما بعد يوم وأضحت مصدر قلق للبنك بشأن استرجاعها.

4-5- ج - قرض متعثر مكتمل النضج : حيث بلغ هذا القرض أشد أزمته والوضعية المالية للعميل تقترب جدا من حالة الإفلاس، وتفرض أوضاعه اهتمام الدائنين ومختلف المتعاملين معه .

4-5- د - قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه : ويتم ذلك بأسلوبين، إذ بتفاقم الوضعية المالية للعميل أكثر فأكثر بعجزه عن سداد التزاماته تصبح أصوله أقل من خصومه لذا يتم وضع خطة، إما لتعويم العميل المتعثر أو تصفيته.

4-6- الديون لمتعثرة وفقا لمسبباتها : وفق هذا الأساس يتم تقسيم الديون إلى قسمين أساسيين :

4-6- أ - الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية : وهي تلك العوامل التي أوجدها المشروع وكان سببا مباشرا فيها كالخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها صاحب المشروع عن ذاته الرعونة الادارية، التخلف الإداري، والفساد داخل المشروع ، عدم تقديم معلومات كافية وصحيحة عن المشروع ...الخ

4-6- ب - الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية : وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع ويحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إرادة المشروع ويمكن أن تكون ناتجة عن البنك المقدم للإئتمان (قصور الدراسات الإئتمانية ، سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار في البنك ...) كما يمكن أن تكون ناتجة عن ظروف خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة (الحروب والعوامل الطبيعية كالزلازل ، دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود ....)

الشكل رقم : (3-1) أسس تصنيف الديون المتعثرة

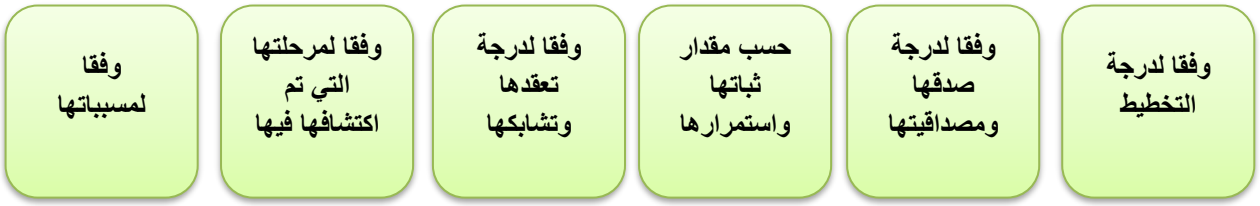

المصدر : محسن أحمد خضيري مرجع سبق ذكره ، ص 60

5- كيفية حدوث تعثر القروض :

أولا : مؤشرات تعثر القروض :

هنـاك عـدة مـؤشرات للكشـف المـبكر عـن القروض المتعثرة يمكن استخدامها كأدوات في تسهيل عملية التشخيص المبكر لحالات تعثر القروض [1].

1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك :.

1-1- مؤشرات متعلقة بحساب المقترض لدى البنك:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة في حسابه ؛

- وجود حركات سحب من الحسابات لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة والأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات من جهة أخرى ؛

- التخلف عن سداد دفعة واحدة مستحقة لأكثرمن فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.

1-2- مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض :

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات؛

- الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل .

1-3- مؤشرات متعلقة بالضمانات:

- تراجع القيمة الإسمية للضمانات ؛

- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات الشخصية ؛

- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك ؛

- مؤشرات البيانات المالية للمقترض .

2- مؤشرات مستدله من البيانات المالية للمقترض :

2-1- مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية :

- تدهور مركز العميل ؛

- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي ؛

- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين) ؛

- ارتفاع مديونية الشركة ؛

- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول .

---

[1] هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3 – 2012 ص 78، 79، 80،81،82

2-2- مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول حسابات النتائج :

- تراجع حجم المبيعات ؛
- تركز المبيعات على عدد محدد من الزبائن؛
- زيادة في المبيعات مع انخفاض الارباح.

2-3- مؤشرات أخرى غير مالية : [1]

- انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين أو وفاة صاحب المشروع المتضامن أو المدير صاحب الخبرة بنشاط المشروع؛
- استفسار الدائنين على وضعية المؤسسة المتعثرة ؛
-عدم استجابة ملاك المؤسسة المتعثرة لطلبات البنك بتقديم تقارير دورية عن النشاط، وعدم تسهيل مهمته في البحث والوقوف على نتائج نشاط المؤسسة ؛
- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية بسبب الضمانات.

ثانيا : مراحل تعثرالقروض :

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في المرحلة الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة ومن هذه المراحل نذكر[2]

1/ مرحلة حدوث العارض :

وهي البداية الحقيقة للتعثر المالي ، حيث يحدث حادث عارض ما يمثل لحظة اختيار وتحدي للمدير المالي للمشروع فاذا انتبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر ولكن إذا غفل عنه واستهزأ به واستهان بخطورته يبدأ التعثر، ومن امثلة الحوادث العارضة ما يلي:

- الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا او بطيئة العائد.
- ظهور إلتزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب من السيولة أو يمص سيولة كاملة أو يلتهم جانب هام من رأس مال العامل

[1] رمضاني زينب ، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غ منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 23

[2] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ص 39 - 44

2/ مرحلة تجاهل الوضع القائم :

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشأنها .

3/ مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته :

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

4/ مرحلة التعايش مع التعثر :

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

5/ مرحلة حدوث الأزمة المدمرة :

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

6/ مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع :

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلة أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته على السداد.

الشكل رقم (1 - 4) : مراحل تعثر القروض

المصدر : محسن أحمد خضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

المطلب الثالث : طرق وآليات معالجة الديون المتعثرة :

أولا : آليات معالجة الديون : إن معالجة الديون المتعثرة أمر في غاية الأهمية والحساسية، لذلك يتبع البنك مجموعة من الإجراءات لتفاديها، منها الوقائية ومنها العلاجية.

أولا: الإجراءات الوقائية :

تهدف هذه الإجراءات إلى التقليل من خطر تعثر القروض قبل وقوعها، ويمكن تصنيفها إلى : [1]

1- الإجراءات الادارية :

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في :

1- 1- سلامة قرار منح الإئتمان : فعلى البنك أن يولي عناية خاصة لهذه المرحلة من مسار العملية الإقراضية. ويمكن أن نذكر منها:

- يتم صنع قرار منح القرض من طرف أفراد يتمتعون بالكفاءة والدراية العلمية والعملية ؛
- مراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من طرف العميل بعناية تامة ؛
- عدم إقبال البنك على تقديم التمويل الكامل أو شبه الكامل للعميل المقترض ؛
- الحرص على إستيفاء كافة المستندات ؛
- عدم السماح للعميل بإستعمال القرض دفعة واحدة .

1- 2- التأكد من إستعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله : وهذا عن طريق المراقبة والمتابعة المكثفة للعميل من تصرفه في القرض .

1- 3- عدم التجاوز في حساب العميل : أي عدم تجاوز السقوف الإئتمانية المحددة للعميل.

1- 4- تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم تبريرا ت مقنعة : أي يمكن تقديم تسهيلات إئتمانية إضافية للعميل إذا توفرت المبررات المقنعة لذلك .

1-5- مراقبة حساب العميل : عن طريق مراقبة حركة الحساب من مسحوبات وإيداعات.

1-ح- مراقبة الوضع المالي للعميل : بالتركيز على نتائج تحليل البيانات المالية للمقترض.

1-6- متابعة الظروف الخاصة بالمقترض : مثل صدور قرارات حكومية تؤثر على نشاط العميل إرتفاع أسعار المواد الأولية التي تدخل في صناعة المشروع الممول...إلخ

1- 7- متابعة الأحوال الإقتصادية العامة : مثل القرارات الخاصة بالتصديروالإستيراد الضرائب والرسوم الجمركية، تغيرات أسعار الصرف...إلخ.

[1] فريد راغب النجار ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة ، دار الناشر ، مصر 2000 ص 36

2 - الإجراءات العملية :

تتمثل هذه الإجراءات في:

2-1- توزيع خطر القرض واتباع سياسة التنويع : حيث يقوم البنك بتقديم نسبة أو جزء من القرض، على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى لتجنب خطر التسديد بمفرده، إضافة إلى ذلك يجب أن يتعامل البنك مع عدة متعاملين لتفادي أخطار تتعلق بتركيز نشاطات البنك مع عدد من المتعاملين، وكذلك تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة.

2- 2- تنظيم إدارة الإئتمان كمدخل للإشراف والمتابعة : وهي كفاءة ترتكز على جانب هام يتمثل في حسن تنظيم إدارة الإئتمان، لضمان جودة تأدية الوظيفة الإئتمانية عن طريق إصدار القوانين والقرارات الكفيلة بتنفيذها، ووضع نظم وقواعد يجب إتباعها، والحرص على تحقيق الفعالية لتنفيذ ذلك .

3- الإ جراءات الإحتياطية:

يتم الإعتماد عليها كإحتياط في حالة حدوث الخطر:

3-1- التأمينات : وهي تأمين الضمانات المقدمة من المقترض التي قد تتعرض لهلاك جزئي أو كلي.

3-2- الأرصدة التعويضية : يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين إنتهاء السداد، وهي ما يعرف بهامش الضمان.

3- 3- الضمانات : الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في إتخاذ القرار الإئتماني، وإنما تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية عند دراسة طلب القرض، أي أن الضمان يقلل من مساحة الخطر المرتقب .

ثانيا : الإجراءات العلاجية : من أجل معالجة الديون المتعثرة يمكن أن يكون ذلك في قسمين قسم يمكن معالجته وقسم ميؤوس منه تجب تصفيته كما يلي :

1/ تسوية الديون :

بالنسبة للحالات التي يمكن للبنك معالجتها فإنها تمر بعسر مالي مؤقت، وهنا من الأجدى للبنك تقديم بعض المقترحات لمعالجة الحالة المتعثرة، والمساعدة للخروج من الأزمة، وتتم التسوية عن طريق :

1- 1 /الجدولة :

تتمثل في إعطاء فرصة للعميل أو المشروع لإستعادة نشاطه وحيويته، من خلال منحه فترة سماح يؤجل البنك خلالها عبء سداد الدين وفوائده ، فيتم منح تسهيلات للعميل المقترض، وإعطائه الفرصة لإعادة تنظيم أعماله، ليتمكن من تحقيق عائد مناسب لسداد ديونه ، تتم إجراءات الجدولة عن طريق تقديم العميل بطلب إعادة الجدولة، حينها يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من العميل وإجراء إستعلام على مدى صدق وسلامة البيانات الواردة في الطلب، و بناءا على هذه الدراسة يقوم بوضع عدة بدائل مقترحة لإعادة

الجدولة ، بعدها يتم التفاوض مع العميل على خطة إعادة الجدولة، ثم يتم الوصول إلى الصياغة النهائية لعقد جدولة الدين وفقا للشروط الواردة .

1- 2/ التسوية بالتنازل عن جزء من حقوق البنك :

وهنا يلجأ البنك إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه، على سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وتتم التسوية هنا وفق عدة صور منها :

- إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال مقابل قيامه بسداد الرصيد المتبقي من الدين دفعة واحدة ؛
- إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال مقابل قيامه بسداد جزء من الرصيد المتبقي من الدين وتقسيط الجزء المتبقي ؛
- إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال وتقسيط المبلغ لتسديده وفق جدول زمني محدد .

1- 3/ رسملة الدين :

تتم عملية الرسملة إذا تبين للبنك أن إعادة هيكلة رأسمال المشروع سيؤدي إلى تحسين وضع المشروع الإقتصادي، فيقوم بتحويل جزء من ديونه على المشروع إلى مساهمة في رأسماله، ويرى البعض أن الرسملة من الحلول ذات الإيجابيات للبنك والعميل على حد سواء .

1- 4/ أسلوب مساندة العميل المتعثر :

يتم في هذا أسلوب مساندة نشاط العميل، وهذا من خلال تقويته وانتشاله وإنعاشه ليتمكن من السداد[1].

- تعويم العميل : حين يواجه المصرف مشكلة تعثر أحد عملائه المقترضين نتيجة تعرض هذا الأخير لظروف طارئة وليست دائمة تؤثر تأثيرا سلبياً على قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويصبح من الصعب على العميل تجاوز هذه الأزمة دون مساندة المصرف. ويكون محور عملية التعويم هو قيام المصرف بإعطاء الفرصة للعميل لإعادة تنظيمه وذلك من خلال منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده .

- انتشال العميل : وفي هذه المرحلة يقوم المصرف باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه نحو خطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل، وفي هذا الشأن يمكن للمصرف رسملة جزء هام من المديونية، كما قد يقوم بتقديم الإستشارات الإدارية المناسبة للعميل وتنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع المقترض ونفقاته

- إنعاش العميل : في هذه المرحلة يتم تحويل العميل من كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر

[1] تشيكو عبد القادر ، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الجلفة ، 2015 ص 56-57

مستفيد كامل نشاطه، وتتم عملية الإنعاش عن طريق الحقن النقدي ، ومن أمثلة هذه العمليات تمويل عمليات للعميل مثل عقود المقاولات والتوريدات المحددة لصالح جهات حكومية أو جهات ذات مركز قوي، كذا عمليات وعقود التصدير، ويراعى أن تتم عملية الحقن النقدي من خلال شيكات مقبولة الدفع أو شيكات مصرفية لصالح جهات توريدات الخامات والسلع، فضلا عن تنفيذ كافة العمليات المصرفية

1- 5 / شراء بعض أصول العميل سدادا للقرض :

يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في حالة التأكد التام للبنك من عدم وجود تدفقات نقدية لدى العميل، تساهم في سداد ديونه. فيجد البنك نفسه مضطرا إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع أو من أملاكه الخاصة .

1-6/ دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى :

إن دمج المشروع مع مشروعات أخرى مماثلة يجعله من الكبار بحيث يستفيد من وفرات الحجم الكبيرة التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة القدرة على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي و الأسواق الدولية ، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة من بينها إبتلاع الوحدات والفروع و الخطوط الإنتاجية ، إمتصاص العمليات و العملاء و الأنشطة ، الدمج التدريجي بين الكيانين، المزج الفوري وتشكيل كيان واحد .

1-7 /المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية :[1]

-التوريق أو التسنيد : يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة, مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال .

- التسليف بضمان أوراق مالية : بحيث يستطيع البنك الحصول على مستحقاته في أسرع وقت ممكن ففي حالة توقف الزبون عن السداد يمكن للبنك التصرف وتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية

يعتبر هذا الإقراض من أسرع عمليات الإئتمان حيث يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان بغض النظر عن المركز المالي للزبون إضافة إلى عدم ضرورة الاستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة .

2 / المتابعة القانونية وتصفية الدين :

ويمكن إيجازهما كما يلي:

[1] هبال عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص 100

2- 1 - تصفية العميل :

وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي حيث لا يرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف إلى جانب عمله في أزمته خاصة بعد أن يكون البنك قد جني الكثير من المكاسب و الأرباح من تعامله السابق مع هذا العميل ، ولا تلجأ المصارف إلى هذا البديل إلا كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل وبعد التأكد من النواحي الاتية :

- أنه لا سبيل إلى معالجة الأزمة التي يمر بها العميل ؛

- إن النشاط الإقتصأادي الذي تمارسه المنشأة قد وصل مرحلة الإنحدار في دورة حياته ، وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط والمنشأة لا تقدر على تحويل النشاط .

2- 2 - المتابعة القانونية : يلجأ اليها عند عدم الإتفاق بين الطرفين، و تعثر المفاوضات بينهما وتأزم الأمور، فيتم طرق باب القضاء، لأنه للأسف أصبح الطريق الوحيد الذي لا مفر منه إلا أن البنوك لاتزال تواجه وتعاني كثيرا من هذه المنازعات القضائية من عدة جوانب وهو ما أجبر العديد من البنوك إلى عدم اللجوء إلى إجراءات التقاضي، وتقديم التنازلات الكبيرة للمدين مثل إسقاط كامل للفوائد أو جزءا منها، نتيجة طول إجراءات التقاضي وخسائر فوائد تلك الفترة، وكذلك تجنب أعباء خدمة تلك الديون المتمثلة في أتعاب المحاسبين والرسوم وآثار الأحكام التي قد تصدر، لذلك فإن البنوك تعتبر اللجوء إلى المحاكم الملاذ الأخير عند عدم التوصل إلى أي تسوية للديون المتعثرة مع المدين،

ثانيا - أسباب خاصة بالمصارف الإسلامية :

بالرجوع إلى أسباب التعثر في المصارف التقليدية التي تم ذكرها من قبل، نجد أن غالبها ينطبق على المصارف الإسلامية مع وجود بعض الفروقات القليلة ، فمن المعلوم أن المصارف الإسلامية تتميز عن غيرها من المؤسسات المصرفية؛ بتنوع الصيغ والأطر العقدية المستخدمة في التمويل، فهناك أشكال أساسية لصيغ التمويل، وهي المضاربة، والمشاركة، والإجارة، وبيع المرابحة، وبيع السلم، وبيع الإستصناع، وجميع أساليب التمويل الأخرى هي صورة مباشرة أو غير مباشرة للأشكال السابقة، وقد تجمع بعض الأساليب سمات اثنين أو أكثر منها ، ويعد مبدأ توسيع قاعدة المخاطرة، بتنويع الصيغ الاستثمارية وعدم وضع المال في سلة استثمارية واحدة من أبرز ما يميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي .

بالنسبة لمشكلة المماطلة في الوقت الحالي فإنه يمكن القول بأن هناك حلولا جذرية لهذه المشكلة، وهذه الحلول هي فرض غرامة التأخير على العميل المماطل، أو الشرط الجزائي في العقد، أو إلزام المدين المماطل بالتعويض عن الضرر الناشئ .

أولا : غرامة التأخير: وهي عبارة عن غرامة مقطوعة و بنسبة محددة على المبلغ والفترة في حال تأخر العميل عن السداد دون عذر مشروع، وذلك على أساس صرف هذه الغرامة في وجوه البر، ولا يتملكها مستحق المبلغ .

ثانيا : الشرط الجزائي : وهو التزام زائد يتفق بموجبه المتعاقدان على تعيين التعويض الشرعي الذي يُستحق عند الإخلال الاختياري المضر بالمشترط .

ثالثا : إلزام المدين بالتعويض عن الضرر: ويعرف على أنه المال الذي يُحكم به على من أوقع ضررا على غيره في نفسٍ أو مال ، ونلاحظ من التعريف أن التعويض يهدف إلى إزالة الضرر الواقع بالطرف الثاني، أي أنه يتحدد بعد وقوع الضرر.

وبذلك نخلص إلى أن هناك فروقا بين هذه الحلول الثلاثة؛ فغرامة التأخير تعد عقوبة تُفرض على المدين عند تأخره عن السداد ويذهب عائدها إلى خزينة الدولة، وبالتالي فإنها قد تردع العميل عن المماطلة لكنها لا تعوض خسائر المصرف. وأما الشرط الجزائي فإنه يتحدد من بداية العقد ويُستحق عند وقوع الضررعلى المصرف، وبالنسبة لمطالبة المدين بالتعويض فإنها تقع مؤخراعند حصول الضرر، وعائدها يكون للمصرف

ثالثا : طرق التقديرو التنبؤ بالديون : و تنقسم الى قسمين :

1 / الطرق الكلاسيكية : و منها[1] :

01 - طريقة CS5 : لقيت قبولا عما لدى محللي ومانحي الإئتمان حيث يقوم البنك بدراسة تلك الجوانب لدى زبونه المقترح وهي :

- الشخصية CHARACTEUR
- القدرة : CAPACITY
- رأس المال CAPITAL
- الضمان COLLATERAL
- الظروف المحيطة CONDITION

[1] عبادو نهلة ، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية ، سامي للطباعة والنشر ، الوادي ، 2019 ، ص 23

02 - طريقة PS5 : هذا النموذج يهتم بالقرض بحيث يستخدم من أجل دراسة الجوانب المحيطة بالقرض عن طريق :

- الأشخاص PEOPLE
- الغرض من الائتمان PURPOSE
- الدفع PAYMENT
- الحماية PROTECTION
- النظرة المستقبلية PERSPECTIVE

03 – التحليل المالي : هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج الشركة في المستقبل ، ويقوم التحليل المالي على عدة نسب منها : نسب الهيكل المالي ، نسب السيولة الربحية ، الملاءة ونسب النشاط ....الخ[1]

2/ الطرق الحديثة : يمكن تلخيصها فيما ما يلي :

01 الإنحدار اللوجيستي : هو تقنية إحصائية يحلل العلاقة بين متغيرات مستقلة متعددة و التي يمكن استخدامها كمتغيرات تنبؤية، حول إحدى نواتج المتغير التابع للتنبؤ باحتمال التخلف عن السداد، فهذه التقنية هي بديل آخر لتجنب سلبيات تحليل التمايز خاصة بما يتعلق بمعدلات الإنحدار وعدم قدرتها على التعبير أو إعطاء نتائج عن إحتمالية حالات العجز عن السداد المتكرر في مجال خطر القروض

02- النظم الخبيرة : النظام الخبير هو نظام كمبيوتر، يحتوي على ثلاثة مكونات رئيسية هي : قاعدة المعرفة، آلة القرار، واجهة المستخدم ، بحيث يخزن و يدير المعرفة عن طريق تزويده بالمعلومات المستهدفة فيقوم بتنفيذ مهامه بطريقة مستقلة .

03- الشبكات العصبية الاصطناعية : هي تقنيات حاسوبية تقلد البنية العصبية للكائنات الحية الذكية التي تكتسب المعرفة من خلال التجربة، فتعالج خصائص معينة وتنتج ردود أفعال ويتم تطويرها باستخدام النماذج الرياضية [2].

04- نموذج Sherrod 1987 : [3] يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ، يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي ، ولكل

---

[1] https://spu.edu.sy/ يوم 2022/04/14 على الساعة 10:34

[2] يخلف العربي وآخرون ، الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 06 ، العدد 04 ،جامعة سوق أهراس 2019 ص 386 ، 388 ، 391

[3] حنان رزاق سالم ، استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس دراسة حالة مجمع صيدال 2011-2018 ، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 03 العدد 02 ، جامعة ورقلة ، 2020 ، ص 27-28

مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل مؤشر، ويعتمد على ستة مؤشرات مالية مستقلة ، بالإضافة الى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية :

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

Z : مؤشر الافلاس ، مؤشر درجة مخاطر القروض ؛

X_1 : صافي رأس المال / إجمالي الأصول ؛

X_2 : النقديات (الأصول السائلة) / إجمالي الأصول ؛

X_3 : الأموال الخاصة (إجمالي حقوق المساهمين) / إجمالي الأصول ؛

X_4 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول ؛

X_5 : إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم؛

X_6 : الأموال الخاصة(إجمالي حقوق المساهمين) / الأصول الثابتة ؛

اذا كانت القيم الفاصلة للمؤشر Z :

أ - اكبر أو تساوي 25 فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر أو المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس

ب - بين 20 و 25 فإن القروض قليلة المخاطر أو احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس .

ج - بين 5 و 20 فإن القروض متوسطة المخاطر أو يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس .

د - أقل من 5 فإن القروض عالية المخاطر والمؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس .

من خلال الأوزان التي أعطيت نلاحظ بأن الوزن الأكبر ربط بالنسبة للسيولة لأن النموذج له هدفين قياس مخاطر القروض وقياس الفشل المالي والاستمرارية ، حيث يستخدم الهدف الأول من البنك لقياس مخاطر منح القروض ، اما الهدف الثاني فيستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في نشاطها مستقبلا .

أما المعاملات (17 ، 9 ، 3.5 ، 20 ، 1.2 ، 0.10) فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتمادا على ما تستخدمه المؤسسات موضوع البحث .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع :

المطلب الاول : الدراسات بالعربية :

1/ دراسة أحمد يوسف ربعي ، القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين ، **2019**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القروض المتعثرة والممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض المرخصة والعاملة في فلسطين، إضافة إلى التعرف على أسباب تعثر هذه القروض واقتراح آليات للحد من هذه ظاهرة التعثر وعلاجها إنطلاقا من الإشكال التالي :

ما هو واقع القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين، وما هي الأسباب التي أدت إلى تعثر هذه القروض، وما هي الإجراءات الوقائية للحد أو التقليل من ظاهرة تعثر هذه القروض.؟

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته من أجل الوصول إلى :

- نسبة عالية من مجموع القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض الصغير هي قروض سكنية أو استهلاكية وهوما يستنتج منه بأن هذه القروض والتي منحت أصلا لأغراض تطوير المشاريع الصغيرة من حيث الأساس تستغل في غير الغرض الممنوح منها .

- إن التوقف عن العمل هو سبب من أسباب التعثر، وهذا مرتبط بالضرورة بالحالة السياسية السائدة في البلاد .

– يلاحظ بأن هناك دوران وظيفي عالي جدا، وعدم استمرار لموظفي الإقراض لديهم، ولوحظ هذا أيضا من خلال كثرة الإعلانات في مواقع التوظيف عن حاجتها لموظفي إقراض .

- إن موضوع تعثر القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض بشكل عامل يدل على أن هناك مشكلة في الوعي الإئتماني لدى الجمهور، وهو مرتبط أيضا بكم الشيكات المعادة الكبير، وهو ما يدلل على وجوب تفعيل الدور التوعوي لسلطة النقد كجهة رقابية و إشرافية .

إلا أن هذه الدراسة لم تتعرض للجانب التنبؤي في دراسة القروض المتعثرة وأثر هذه الأخيرة على أداء و استمرارية هذه البنوك مستقبلا

2/ دراسة الغالي بن ابراهيم و محمد رشدي سلطاني ، تشخيص التعثر المالي في عمل البنوك الاسلامية وإجراءات المعالجة ، **2016** جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على ظاهرة الديون المتعثرة وإبراز أهم الوسائل المعتمدة في الحد من تفاقمها عن طريق الرقابة والتدقيق والمتابعة المستمرة لأداء العملاء واستثماراتهم من أجل الكشف المبكر لاحتمال حدوث التعثرات المالية واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها ، وقد كان التساؤل المطروح في الدراسة هو :

ما مدى قدرة وإمكانية البنوك الإسلامية في التقليل من مخاطر التعثر في السداد وماهي الضوابط والمعايير التي تحكمها ؟

أما النتائج فهي :

- أن التعثر المالي لم يعد مقتصرا على أدوات الدين ومشتقاتها وبالتالي تعرض البنك لخسائر غير متوقعة نتيجة عدم احترام العميل لتعهداته والتزاماته المالية تجاه البنك وإنما يضاف إلى ذلك قيام البنك بتمويل إستثمارات قد تحتمل عدم احترامها للضوابط الشرعية .

- صيغ التمويل في البنوك الاسلامية تتسم بالموضوعية والفعالية في تجسيدها على أرض الواقع وأي خطأ في فهمها و تجسيدها ينجر عنه تبعات أكثر تعقيدا من الناحية المالية مما يحتم عليها أن تأخذ بكل أسباب

الحيطة والحذر تجاه كل ذلك .

- أن علاقة البنوك بالمدنيين هي علاقة تلاحم مع المشروع والعمل على إبداء المشورة والنصح اللازمين مما يفرض على البنوك تحويل إهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الإستثمار ، ومن التركيز على الضمانات إلى التركيز أكثر على الجدوى الإقتصادية للمشروعات ومن المرابي إلى دور المستثمر والمستشار الإقتصادي بغية التقليل من تعثرات العملاء .

هذه الدراسة سلطت الضوء على التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية فقط ، وقد أضفنا في دراستنا الشق الآخر من البنوك ألا وهي البنوك التقليدية من أجل الوصول إلى نتائج أفضل .

3/ دراسة حيدر عباس الجنابي ، التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية بالعراق باستخدام نموذج Sherrod **2019** ، تناولت هذه الدراسة عملية التنبؤ بفشل عينة من المصارف التجارية العراقية في مواجهتها للتقلبات الإقتصادية للبلد من خلال إستخدام أحد أهم النماذج المعتمدة في التنبؤ ألا وهو نموذج sherroud . وذلك بطرح التساؤل الآتي :

هل هناك قدرة تنبؤ بالفشل المالي للمصارف المدرجة في السوق المالي لطمأنة المودعين والمستثمرين ؟

وقد وصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- تعدد النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي يعطي حرية لمستخدمي هذه النماذج باستخدام النموذج الذي يتلائم مع ما هو متاح من معطيات للمستثمرين .

- إعتماد النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي بشكل أساس على النسب المالية والتي بدورها ترتبط بعلاقات رياضية ببنود تدخل ضمن القوائم المالية للشركات .

– إن المستثمرين والمتعاملين مع المصارف هم بحاجة ماسة لإستخدام النماذج المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي وذلك من أجل تدعيم كفاءاتهم وقدرتهم على التعامل مع المتغيرات المحتملة على مستوى القطاع المصرفي .

إعتمد صاحب الدراسة على عينة من البنوك التجارية من أجل بناء نموذج تنبؤي كأداة للتنبؤ بإمكانية الاستثمار في هذه البنوك إلا أنه لم يتعرض لأسباب التعثر الناتجة عن العميل ولا إلى الظروف الخارجية المحيطة بالبنوك .

المطلب الثاني الدراسات الأجنبية :

1/ دراسة Daniel Quinten , Henning Dankenbring وآخرون[1] ، القروض المتعثرة في أروبا **2018** ، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة إيجاد اسباب وحلول لظاهرة القروض المتعثرة في البنوك

[1] Henning Dankenbring and other Non-performing loans in Europe What are the solutions?, KPMG ,United Kingdom 2018

الأوروبية ، والإجابة على التساؤل التالي :

لماذا ظلت القروض المتعثرة بمثابة شوكة في حلق بعض البنوك وبعض البلدان الأوروبية ؟

توصل الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الى النتائج الآتية :

- لا تخضع فعالية إدارة القروض المتعثرة بالكامل لسيطرة البنوك ،

– بعض البنوك غير مستعدة لإدارة القروض المتعثرة بشكل فعال ، بسبب عدم توفر بيانات كافية عن بعض القروض المتعثرة ، أو استراتيجيات محسّنة لتقليلها ، أو مديرين لديهم خبرة غير كافية في ادارتها ؛

- في بعض البلدان تتعرقل الإدارة الفعالة للقروض المتعثرة بسبب أنظمة الإعسار الوطنية غير المتوازنة ، - حيث تكون لبعض الدائنين حماية مفرطة في إجراءات الرهن - ؛ عدم توفر ترتيبات إعادة الهيكلة خارج المحكمة ؛ عدم وجود أعداد كافية من الخبرات و المهارات في القضاء لمعالجة الإجراءات ضد المقترضين المتعثرين ؛

- الضغوط السياسية على المقرضين و سلك القضاء لتجنب توقيف صاحب الرهن .

استهدفت الدراسة التركيز على دراسة القروض المتعثرة في بعض البنوك الأروبية ولم تتعرض لمثيلاتها من البنوك الاسلامية المنتشرة في أروبا .

2/ دراسة Eben Ezer Pasaribu وآخرون[1] ، التفاعل الاجتماعي كطريقة لحل مشكلة القرض المتعثر في البنك X لمنطقة الميدان ، بإندونيسيا ، **2019** ، كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة التفاعل الإجتماعي الذي يقوم به البنك في حل القروض المتعثرة للعملاء المتعثرين وذلك نظرا لتباينهم في الشخصية ، الثقافة ، والتأثير الإجتماعي و الإقتصادي ، تم جمع البيانات من خلال إجراء مقابلات للعملاء المتعثرين مع تسعة خبراء - خمسة عملاء و جامع للبيانات ، وثلاثة مديرين للبنك

وقد وصل الباحثون الى النتائج التالية :

- لا يمكن تسوية القروض المتعثرة في البنك في حالة عنف على المحصلين على الرغم من أن المدينين قد أساءوا استخدام الإئتمان من خلال عدم الرغبة في سداد ديونهم لأسباب غير معقولة ، لذلك يلجأ البنك إلى التفاعل الإجتماعي في تسوية مشاكل القروض المتعثرة لعملائه ، وإعطاء موعد نهائي متفق عليه للمطالبة بالدفع ، وإعفاء العميل من غرامة التأخير ، وتخفيض السداد ؛

- زيارة منازل المدينين أو مكاتبهم التجارية من أجل معرفة الوضع الحقيقي للمدينين لفهم الطابع الإجتماعي والثقافي للعملاء من أجل التكيف معهم وتقليل التوتر ومخالفة عدم السداد ؛

- وضع لائحة بشأن طريقة المطالبة بالقروض المتعثرة ، وينبغي تدريب المحصلين بحيث تكون وظيفتهم

[1] Eben Ezer Pasaribua and other , Social interaction as a method to solve non-performing loan in bank X of Medan Area , International Journal Of Research In Business And Social Science 8(6) Indonesia , 2019

متوافقة مع إجراءات التشغيل القياسية .

ركزت هذه الدراسة على الجانب الاجتماعي للعميل لإيجاد طريقة لتحصيل القروض المتعثرة لكنها لم تتعرض للمخاطر التي يتعرض لها البنك بسبس هذه القروض

3/ دراسة Sonia Rezina وآخرون[1] ، القرض المتعثر في بنغلاديش دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية ، **2020** ، قارنت هذه الدراسة شدة تأثير أنماط التشغيل بين طريقتين للأنظمة المصرفية السائدة ، الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإسلامية ، والتي قد تؤثر على القروض المتعثرة من خلال حوكمة البنوك ، والبيروقراطية ، وحجم البنوك ، والفرق في نسبة الإحتياطي وكفاية رأس المال. النسبة وأسعار الفائدة ، وباستخدام نموذج المربعات الصغرى الذي يعتمد

على المعادلة التالية : $$NPLit = \beta_0 + \beta_1 LRit + \beta_2 LTDit + \beta_3 BSit + \beta_4 SLRit + \varepsilon t$$

NP (Non-Performing) : القروض المتعثرة

LR (Lending Rate) : معدل الاقراض

LTD (Loan to Deposit Ratio) : نسبة القرض إلى الإيداع

BS (Bank Size) : حجم البنك

SLR (Statutory Liquidity Rate Ratio) : نسبة معدل السيولة القانوني

و المعادلة $Y = \beta_1 X_{it} + \alpha_i + u_i$

α : متغيرات أخرى

Y_{it} : متغير تابع

X_{it} : متغير مستقل

β_1: معامل متعلق بـ X

u : = الخطأ النسبي

وكانت نتائج الدراسة كالآتي :

- ترتبط جميع المتغيرات بشكل إيجابي مع الديون المتعثرة على الرغم من أن نسبة القرض إلى الإيداع تلعب دورًا طفيفا في تفسير حالة القروض المتعثرة للبنوك في بنغلاديش ، حيث لا يتم الحفاظ على نسبة القرض إلى الودائع دائمًا بشكل صحيح من قبل البنوك لوضع خططها لصرف القروض ؛

- إن القروض المتعثرة وحجم البنك يرتبطان بشكل إيجابي ، إذ يشير ذلك إلى أنه كلما زاد حجم البنك زادت القروض المتعثرة التي يملكها لأنهم قدموا قدرًا كبيرًا من القروض المعدومة هذا هو التأثير المباشر

[1] Sonia Rezina and other , Non-Performing Loan in Bangladesh: A Comparative Study on the Islamic Banks and Conventional Banks , Journal of Finance and Banking; Vol. 4, No. 1, Indian , 2020

لعدم الكفاءة ، وبالتالي البنوك في بنغلاديش ترفض النظرية القائلة بأن البنوك الكبرى أكثر كفاءة ؛
- إذا قام العملاء بإيداع أموال أكثر في البنوك فإن أداء البنوك سيكون أكثر في أنشطة الإقراض الخاصة بهم ، لكن في بلدنا لا يتم تنفيذ هذا النشاط بكفاءة .

قامت هذه الدراسة ببناء نموذج تنبؤي للظاهرة المدروسة عن طريق جمع بيانات ومعطيات عن مجموعة من البنوك من أجل إعطاء نظرة عن القروض المتعثرة في بنغلاديش ، إلا أنها لم تتعرض إلى ذكر المسببات الحقيقية للديون .

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تكلمت عن الديون المتعثرة سواء المحلية أو الأجنبية والتعرف على إشكالياتها و صياغة أهم النتائج التي جاءت بها بما يمكننا من الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه وأوجه إختلاف بينها وبين الدراسة التي بين أيدينا .

1 - أوجه التشابه :

معظم الدراسات إعتمدت في تحليل الظاهرة المدروسة على البنوك التجارية التقليدية والإسلامية إذ أنها كانت متفقة من حيث هدف الدراسة المنشود حيث تعرضت إلى موضوع الديون المتعثرة باستخدام منهج وصفي تحليلي وفي بعض الأحيان استخدمت المقارنة بين البنوك و أهم ما وصلت إليه أنها تهدف إلى إيجاد حل لمشكل الدراسة وبالتالي التقليل من مخاطر الديون المتعثرة الذي أرهق كاهل البنوك .

2 - أوجه الإختلاف :

تميزت هذه الدراسات أن معظمها جرت في بنوك أجنبية خارجية ، لذلك إختلفت من حيث المكان وزمن الدراسة التي تمت فيه و العينة المدروسة وبالتالي إختلفت في الأدوات و الأساليب الإحصائية المستخدمة أما ما يميز دراستنا أنها تمت على مستوى ولاية ورقلة لمعالجة الموضوع عن طريق المقارنة بين بنكين تقليدي واسلامي وذلك بالإلمام بجميع جوانب القروض المتعثرة و كيفية إدارتها و التعامل معها .

خلاصة الفصل

تتعرض البنوك التجارية والخاصة لكثير من المشاكل أثناء أداء مهامها منها الديون المتعثرة التي تعتبر قضية حرجة تحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير والمتمثل في مواجهة التعثر والحد من الخسائر .

هذا التعثر الذي تولد عن العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تشكله ، فمنها ما هو متعلق بالعميل وما هو متعلق بالبنك وأخرى تتمثل في ظـروف خارجـة عن نطاقهما ، بيد أن القرض المتعثر يمر عبر مراحل و مؤشـرات يمكننا من خـلالها التنبؤ بسير القرض نحو التعثر، و هذا ما يزيد من المسؤولية الملقاة على عاتق البنك .

من جانب آخر وعند حدوث التعثر، هناك إجراءات علاجية تلجأ إليها المصارف تختلف من حالة إلى أخرى، بأساليب وقائية فعالة و بالتالي يكمن اعتبار أفضل الطرق لتجنب مخاطر تعثر القروض الوقاية الدراسات الائتمانية السليمة، والمتابعة المستمرة للقروض، وفي حال تعثرها فإنه يجب وضع الخطط المعقولة لمحاولة تحصيلها، تستند إلى قواعد ثابتة وموضوعية، مع اتخاذ إجراءات رشيدة لمنع تحول القرض إلى قرض متعثر .

الفصل الثاني : تحليل معالجة الديون المتعثرة لبنك السلام بورقلة وبنك التنمية الفلاحية والتنمية الريفية بورقلة

توطئة

إن دراسة موضوع آليات معالجة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية لا تكون واضحة المعالم إلا من خلال إقتران الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي ، والنزول إلى أرض الواقع للتعرف عن كثب على واقع البنوك الجزائرية في إتخاذ الإجراءات والأساليب الملائمة لتسيير خطر تعثر القروض والخروج بحلول تمكنها من تفادي أكبر حجم من الخسائر في حدود التنظيمات والتشريعات المعمول بها في النظام المصرفي الجزائري ، ومن أجل ذلك قمنا بدراسة حالتين الأولى على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره يقوم بمنح قروض لتمويل نشاطات التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بتمويل المشاريع في كل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري بالإضافة إلى تمويل مشاريع في قطاعات أخرى والثانية تمثلت في بنك السلام الجزائري بولاية ورقلة والذي يقوم بتمويل عدة قطاعات إجتماعية وإقتصادية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

وأمكننا هذا من صياغة نموذج شيرود كنموذج قياسي يتم تقديره بما توفر لدينا من معطيات وبيانات إحصائية ومالية مستخرجة من تقارير سنوية للبنكين للفترة الممتدة ما بين 2016 إلى2020 ، من أجل الوصول إلى خلاصة تتضمن النتائج المتوصل إليها ومقارنتها مع الفرضيات وقد عالجنا ذلك في المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة
- المبحث الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة :

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة في الدراسة والوقوف على صحة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة وجب علينا التركيز على طريقة العمل والأدوات المستعملة في ذلك وإثبات مدى مصداقية وفعالية المعلومات التي جمعت خلال الدراسة .

المطلب الأول : طريقة الدراسة :

الفرع الأول : إختيار العينة :

إن العينة المدروسة هي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والتي من خلالها سنقوم بدراسة الديون المتعثرة ، وقد اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن المجموعة الأولى وبنك السلام عن المجموعة الثانية وكلا البنكين يقعان في مدينة ورقلة وقد تم اختيار هذا المجتمع لتوافره على معلومات كافية

وواضحة كفيلة بإبراز المعنى الحقيقي للإشكالية المطروحة في دراستنا كما أنها تساعدنا على قياس وتحليل مشكلة بحثنا عن كثب مما يكسبها مصداقية عالية

أولا : بنك السلام الجزائري :

يعتبر بنك السلام الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر والذي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية من عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء ، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، كما يعتبر هذا البنك محور دراستنا الذي من خلاله سنحاول معرفة هذا النوع من البنوك .

1 / تعريف بنك السلام الجزائري :

هو بنك شامل يقع مقره في 233 شارع أحمد واكد دالي ابراهيم الجزائر العاصمة ، يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية ، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي كون جل رأسماله إماراتي ، تأسس في 08 جوان 2006 ، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأسمال مكتتب ومدفوع قدره 7,2 مليار دينار جزئري أي ما يعادل (100) مليون دولار أمريكي ، مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق إستراتجية حديثة وواضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، بحيث تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد من أجل تمثيل الصيرفية الإسلامية أحسن تمثيل ، خاصة بعد نجاح الصيرفة الإسلامية في بلدان الوطن العربي [1]

2 / أهداف مصرف السلام الجزائري:

لقد اعتمد بنك السلام أهداف طموحة من قبل مجلس الإدارة للنهوض بخدمات المصرف بما يحقق رضى العملاء ويدر بالأرباح للمساهمين، حيث تتمحور أهداف بنك السلام فيما يلي :

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة ؛
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ؛
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تتناسب مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع ويعتبر هذا أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها سواءً للأفراد أو المؤسسات ؛

[1] - مدير البنك : 15 ماي 2022 على الساعة : 25 : 14

- ❖ الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي ؛
- ❖ تحقيق مستوى ربحية مرض لطموحات مساهمي المصرف ؛
- ❖ تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء ؛
- ❖ تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل ؛
- ❖ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من هوية البنك ؛
- ❖ التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر الأساس لتأسيس البنك الرقمي .

3 / خصائص بنك السلام الجزائري :

يعتبر بنك السلام الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، ويتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية ، حيث تتمثل هذه الخصائص في :

أ – بنك مشاركة : يعتمد بنك السلام الجزائري على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بنظام المشاركة ، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواءً ما تعلق منها بأنشطة مصرفية وإستثمارية وتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين .

ب- مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية : ينشط بنك السلام الجزائري في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوبية مخالفة لمبادئه وقيمه التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشرع وفي مقدمتها الرّبا فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي في الجزائر .

ج- بنك شامل : إن بنك السلام يعّدُ شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الإستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الإستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1] .

4/ الهيكل التنظيمي للبنك :

[1] - مدير البنك يوم : 15 ماي 2022 على الساعة : 47 : 14

الشكل رقم (2 – 1) : الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري 2022 (الملحق 01)

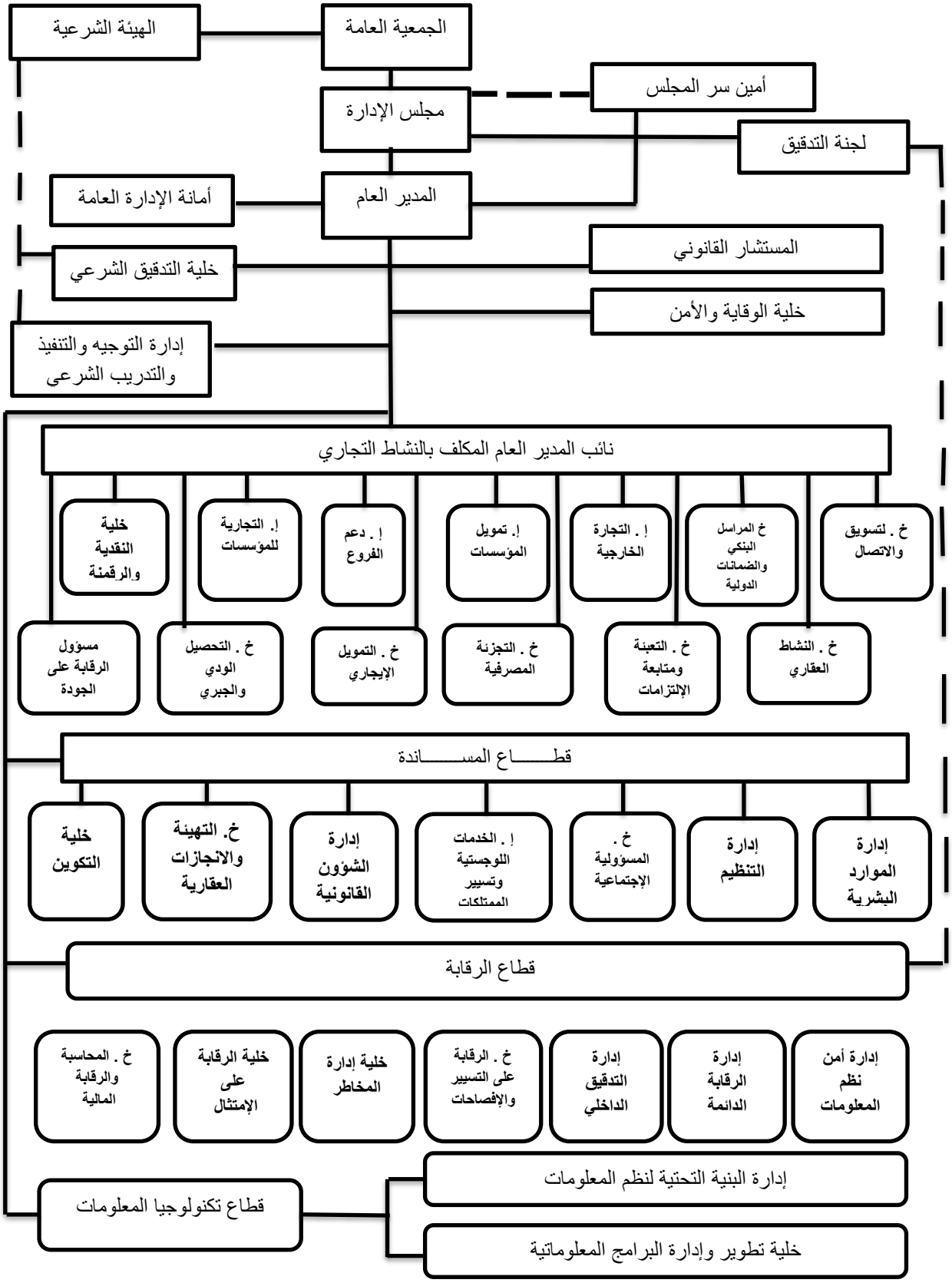

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

4 / التعريف ببنك السلام وكالة ورقلة :

هي واحدة من الوكالات الفرعية لبنك السالم الجزائري بمنطقة الجنوب تأسست في 10 مارس 2018 و مقرها بحي الشرفة طريق الوطني رقم 49 ورقلة

الشكل رقم : (2 – 2) الهيكل التنظيمي لبنك السلام وكالة ورقلة (الملحق 02)

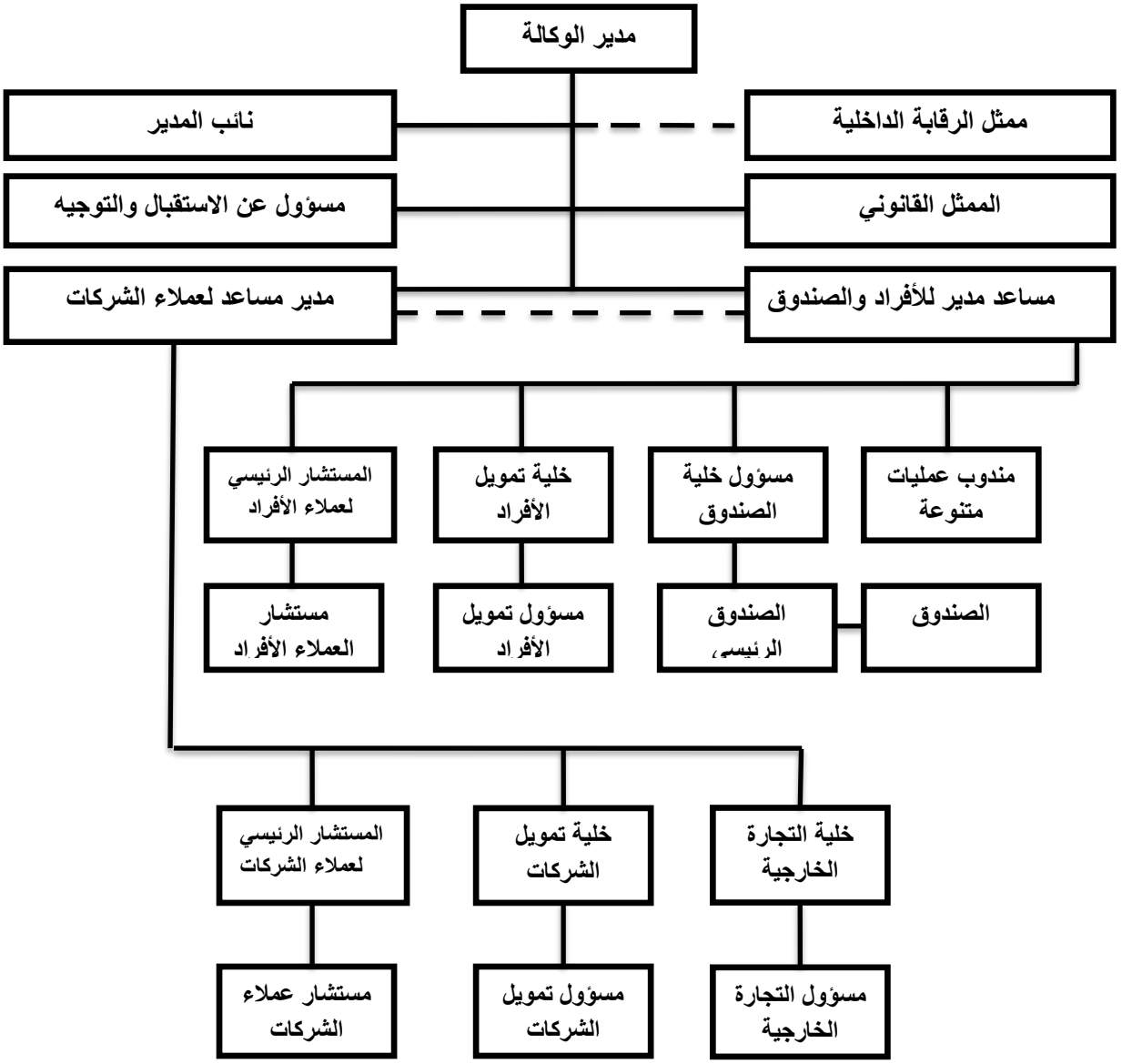

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

الشكل السابق يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة السلام بورقلة ويمكن شرحه كما يلي :

- المدير: الإشراف على البنك ، توزيع مهام العمل ، نقطة وصل بين الموظفين والادارة المركزية ...الخ
- مساعدة المدير (السكريتارية) : تنظيم عمل المدير خاصة المواعيد والاجتماعات ، تسجيل البريد الصادر والوارد ، استقبال المكالمات والرسائل ، استقبال الزوار وغيرها من الاعمال التي تقوم بها .

– رئيس خلية التمويل : يقوم بالإشراف ومتابعة كافة التمويلات التي تقوم بها الوكالة ؛

– مكلف بتسيير ملفات الأفراد : يقوم بالسهر على تسيير كافة ملفات التمويلات الخاصة بالأفراد

(المشاركة ، المضاربة ، الاجارة ، المرابحة .....الخ) ؛
- مكلف بتسيير ملفات الشركات : يقوم بالسهر على تسيير كافة ملفات التمويلات الخاصة بالشركات (المشاركة ، المضاربة ، الاجارة ، المرابحة .....الخ) ؛
– مكلف بالصندوق : مسؤول على كل العمليات التي يقوم بها الصندوق الدفع ، السحب ، إصدار الشيكات والتحويلات المالية الداخلية والخارجية ، الصرف ومختلف العمليات البنكية الأخرى .

ثانيا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

1/ تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية عمومية تجارية أنشأت بموجب المرسوم 82 - 106 الصادر بتاريخ 01 مارس 1982 يقدر رأسمالها حاليا ب 54 مليار، حيث تعمل على تدعيم تنمية إقليمها ومشاريع زبائنها بشكل فعال بما في ذلك تمويل الفلاحة ، الصناعات الغذائية ، الصيد البحري وتنمية المائيات وهي المجالات التي تجعلها ضمن ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما للاقتصاد الوطني وتحسين مستواه ، يقع مقرها بالجزائر العاصمة بنهج العقيد عميروش ص ب 484

منذ نشأته مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل هي :
المرحلة الأولى : (1990/1982) : خلال هذه المرحلة انصب إهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي ، و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح وكالات في المناطق ذات النشاط الريفي.
المرحلة الثانية (1991 / 1999) : بموجب قانون النقد و القرض الذي الغي التخصص القطاعي للبنوك توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي.

أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم و استخدام الاعلام الآلي عبر مختلف الوكالات، فقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- 1991 تم الانخراط في نظام سويفت لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية ؛
- 1992 تم وضع نظام نظام sybu الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية ؛
- 1993 الانتهاء من إدخال الاعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية ؛
- 1994 بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر ؛
- 1996 إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية ؛
- 1998 بدء العمل ببطاقة السحب بين البنوك CIB ؛

المرحلة الثالثة (2000 / 2004) : تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تمويل قطاع التجارة لمختلف

المناطق و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

المرحلة الرابعة : (2005 إلى يومنا هذا) حيث توجه إلى إعادة العمل في المجال الفلاحي وكل ما يتعلق به وذلك عن طريق موظفيه الذين بلغ عددهم ما يفوق 7000 عاملا ينشطون ضمن 39 مديرية جهوية و 334 وكالة من ضمنها وكالة ورقلة .

2 / أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية : من أهم الاهداف المسطرة من طرف ادارة البنك ما يلي :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن ؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق ؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية ؛
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف ؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات ؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة ؛

3 / مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يقوم البنك بعدة مهام منها :

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض ، الصرف والصندوق ؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع ؛
- المشاركة في تجميع الادخارات ؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى ؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها ؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية ؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي ؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإستثمار و الإدخار ؛
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات المقدمة ؛

- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

الهيكل التنظيمي للبنك :

الشكل رقم : (2 – 3) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

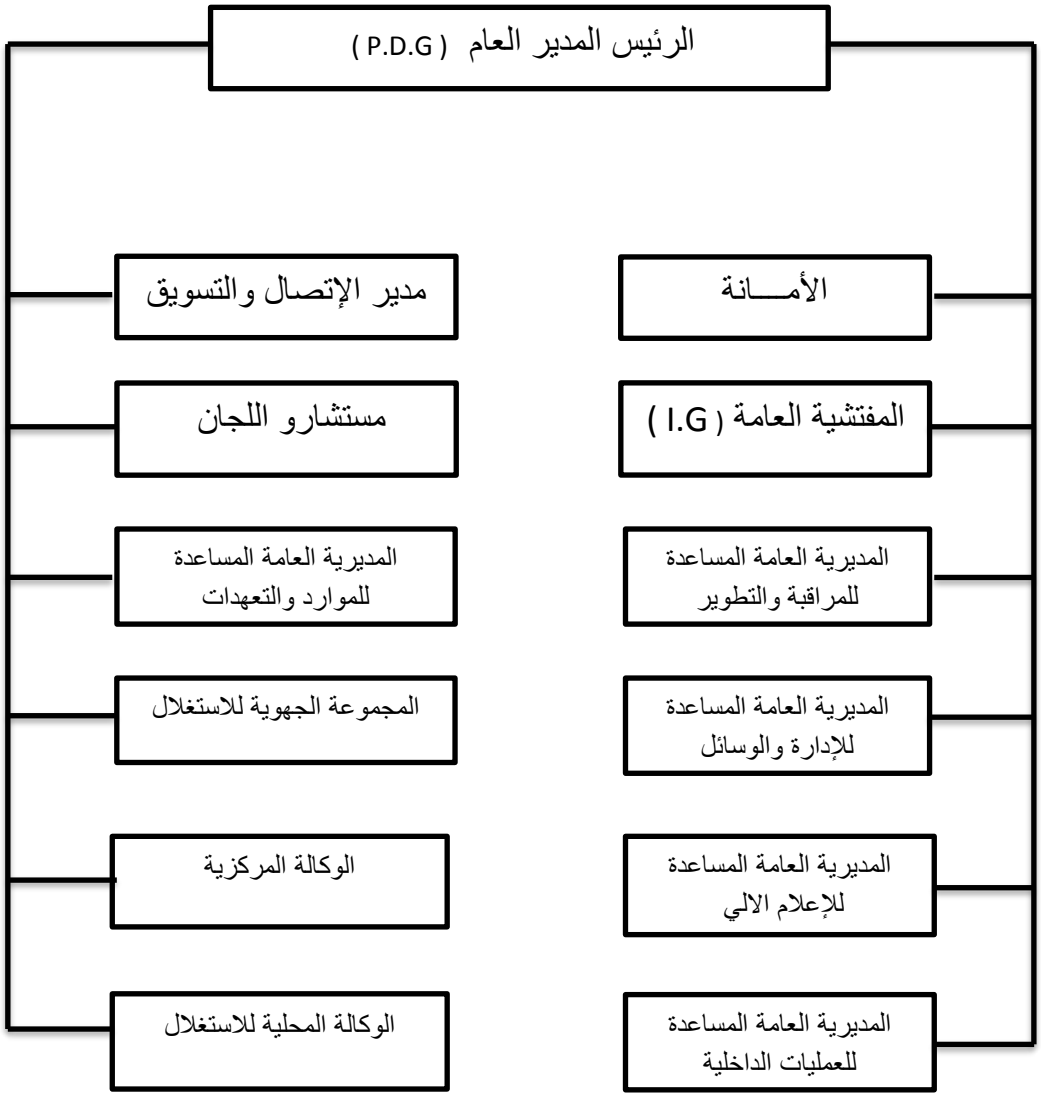

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

4 / تعريف بوكالة الاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بورقلة :

ظهرت هذه الوكالة للوجود منذ الاعلان الاول عن ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 ، يقع مقرها بشارع حيث تضم حاليا 7 وكلات تابعة لها وهي تقرت ، حاسي مسعود ، الطيبات ، الحجيرة تمنراست ، اليزي وجانت

[1] - مدير البنك يوم 17 ماي 2022 على الساعة 09:25

الشكل رقم : (2 – 4) الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بورقلة

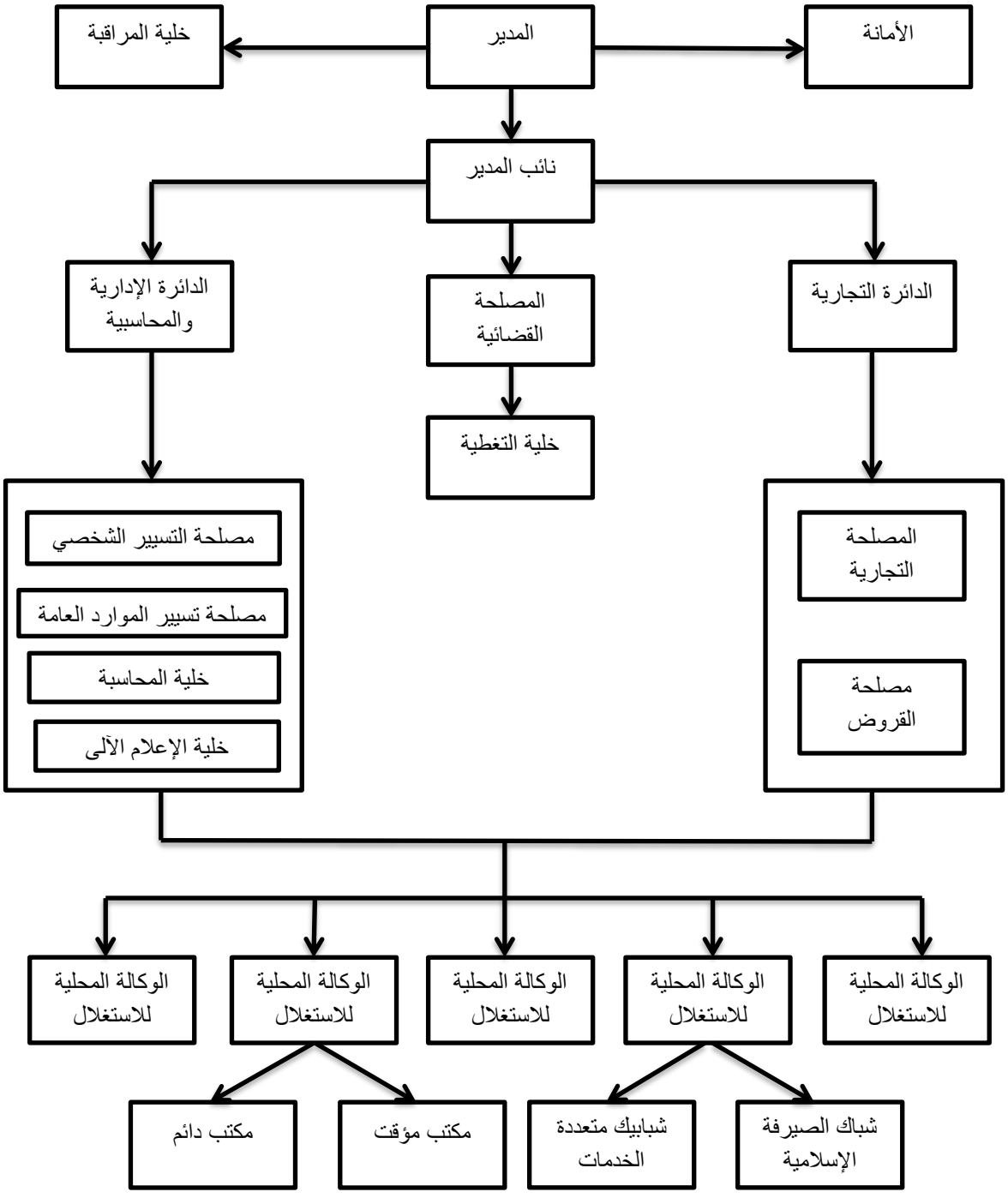

المصدر: : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

حسب الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية للاستغلال بورقلة تنص المادة 27 من القانون الأساسي للبنك على أنه يتم تسيير البنك من طرف مدير عام يساعده مديرين عامين مساعدين في أداء مهامه ، يتم تعيينهما بموجب مرسوم بعد اقتراح من وزارة المالية.

والشكل السابق يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية للاستغلال لوكالة ورقلة ، و يمكن شرحه كما يلي: تقسم وكالة ورقلة إلى :

ـ مكتب مدير الوكالة بمكتب الأمانة ؛

ـ مكتب نائب المدير ؛

كما تنقسم الوكالة إلى وكالتين مصغرتين هامتين هما :

ـ الوكالة الأمامية : و التي تكون مقابلة لزبائن البنك و التي تنقسم الى : مصلحة المستخدمين ، مستشار الزبائن، و أربعة مكلفين مباشرين بالزبائن ، بالإضافة إلى شباك للصيرفة الإسلامية المنجز حديثا .

ـ الوكالة الخلفية : ينقسم هذا الجزء من البنك إلى عدة فروع يشرف على كل منها مكلفين وهي : مصلحة القروض ، مصلحة الدفع ، مصلحة المحفظة، مصلحة المقاصة ، مصلحة التجارة الخارجية ، مصلحة المنازعات و أخيرا مصلحة المحاسبة و المراقبة

الفرع الثاني: منهجية الدراسة ومصادر المعلومات

أولا: منهج الدراسة :

لا يتأتى الوصول إلى نتائج جيدة لأي دراسة مهما كانت إلا إذا كانت مستندة إلى منهج علمي يبين ويفصل خطواتها ومنهجها ، وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة بدقة والقيام بتحليل معطياتها وتفسيرها ومقارنة بعض اطرافها ببعض من أجل استخلاص النتائج والتوصيات ، ولا يكون ذلك إلا بالإستعانة بالمنهج التحليلي المقارن في الدراسة الميدانية والتنقل بين البنكين من أجل الحصول على المعطيات والبيانات المتعلقة بالدراسة .

ثانيا : مصادر المعلومات : اعتمدنا في دراستنا على نوعين من المصادر أولية وثانوية .

المصادر أولية : في الشق التطبيقي اعتمدنا البيانات والمعلومات الصادرة عن بنك السلام وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال التنقل إلى محل الدراسة وتحصيلها .

المصادر الثانوية : في الجانب النظري تم الاطلاع على معظم الكتب والرسائل الجامعية والمداخلات والمقالات والجرائد ومواقع الانترنت من أجل اثراء الموضوع وإعطاء الدراسة جانب كبير من الشمولية والالمام بمختلف أفكار الباحثين والمنظرين .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة :

من أجل تسهيل عملية الدراسة الميدانية والتعمق في صلب الموضوع تم الاعتماد على ما يلي :

ـ المقابلة الشخصية : تعتبر المقابلة من أهم الوسائل في تشخيص الظاهرة المدروسة واعطائها البعد الحقيقي لها ويتم ذلك من خلال الإتصال المباشر بموظفي البنك عن طريق طرح الاسئلة والمحاورة

معهم من أجل الإستفسار عن موضوع الدراسة بقصد جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات المتعلقة بالدراسة من أجل تحليلها وتفسيرها وتقديم حلول ناجعة للبنك تساعده في السيطرة على ديونه المتعثرة

- الملاحظة : ونقصد بها الملاحظة العلمية التي تقوم بوصف الظاهرة المدروسة بالبنك بدقة بحيث تصف الدراسة من بداية منح القرض أو التمويل إلى غاية تعثره وإيجاد الحلول له .

كما نضيف على ذلك بعض الإحصائيات و الوثائق المؤشرة بالنسبة للبنك و كذا بطاقة فنية حول كيفية معالجة البنك لقروضه المتعثرة .

و قبل أن نبدأ في عرض نتائج الدراسة إرتأينا أن نذكر مجهودات النظام المصرفي الجزائري في معالجة الديون المتعثرة .

قامت السلطات الجزائرية سنة 1990 (قانون النقد والقرض 10-90 المؤرخ في 14-04-1990) بجملة من التدابير تهدف إلى تطهير الديون المشكوك فيها وإعادة رسملة المصادر فحيث كانت المصارف تسير بمنهج الإقراض الإجباري للمؤسسات العامة، مما أدى إلى ضعف المحافظ المالية بدرجة كبيرة ولجوء هذه المصارف إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل بدرجات كبيرة، ونتج عن تلك الممارسات المالية تراكم مقادير ضخمة من الديون المشكوك فيها نتيجة للوضع المالي لهذه المؤسسات العمومية التي تفتقر إلى الفعالية والعجز الدائم. كل هذا أدى إلى تدهور الملاءة المالية للقطاع المصرفي لدرجة إن 65 % من أصول المصارف كانت غير منتجة. ومن بين الإجراءات التي قامت بها ما يلي [1]:

أولا- التطهير المالي للمصارف العمومية :

ويتمثل التطهير المالي للمصارف العامة في قيام الخزينة العمومية بشراء القروض المصرفية غير المحصلة والمستحقةعلى المؤسسات العمومية وتتمثل القروض التي تم شراؤها من طرف الخزينة في :

- ❖ الحقوق على الشركات الأم للمؤسسات العمومية المعاد هيكلتها سنة 1983 ؛
- ❖ الحقوق المستحقة على المؤسسات العمومية المنحلة ؛
- ❖ الحقوق المستحقة على المؤسسات العامة التي ظلت تواصل عملها .

ومن هذا المنطلق ، أخذت الخزينة على عاتقها :

- ❖ خسارة سعر الصرف الناتجة عن القروض الخارجية لتدعيم ميزان المدفوعات ؛
- ❖ الفرق بين أسعار فائدة القروض ؛
- ❖ العمليات المختلفة التي تقوم بها المصارف عن طلب المساهمين ؛

[1] - تشيكو عبد القادر ، مسببات القروض المتعثرة وطرق علاجها ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة الجلفة ، 2015 ، ص 61

ثانيا- إعادة رسملة المصارف العمومية :

ترجم التطهير المالي للمصارف بدعم الملاءة المصرفية عن طريق عدة عمليات لإعادة الرسملة، ولقد بدأت الأولى إعادة الرسملة في 1991 ، والتي ركزت على تقييم قام به "بنك الجزائر" والمتعلق بالوضعية المالية للمصارف في نهاية 1990 ، و خلال الـ15 سنة[1] الماضية كلفت هذه العملية خزينة الدولة ما يقارب 2400 مليار دج أي ما يقارب 26 مليار دولار، عبر سلسلة من العمليات بدأت آخرها في أكتوبر 2005 وينتظر أن تصل إلي حوالي 3 ملايير دولار، وتعمد السلطات العمومية في عملية إعادة الرسملة إلى شراء الديون غير مضمونة الدفع نقدا واستبدالها بسندات طويلة الأجل (من20 إلى 25 سنة) لفائدة الخزينة العمومية، بنسبة فائدة يتم تحديدها وفقاً لمعدلها في السوق النقدي .

إن عمليات إعادة رسملة البنوك العمومية لن تؤتِ ثمارها نظراً لعدة مؤشرات يفرضها الواقع وهي : [2]

- إن معظم هذه الديون هي من مخلّفات الاقتصاد المخطط والذي تمّ التخلي عنه منذ بداية الإصلاحات في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وعمليات إعادة الرسملة والتطهير المالي تعد هذه الأخيرة الرابعة من نوعها طيلة 15 سنة، مما يفيد بعدم جدوى هذه العملية.

- إن معظم الديون هي لفائدة مؤسسات عمومية عاجزة أو مهددة بالإفلاس، مما يعني أن ملفات القروض لهذه المؤسسات لم تعالَج بطريقة علمية، رغم أن القوانين المعمول بها منحت الاستقلالية لهذه البنوك منذ سنة 1988 ،تم تعززت أكثر من خلال قانون النقد والائتمان رقم 10 لسنة 1990 ،وهذا مناف لأبسط قواعد التسيير الحديث للبنوك، والالتزام هذه القواعد هو أول خطوة في سبيل تأهيل هذه البنوك العمومية.

- إن توجيهات السلطات العمومية التي أدت إلى الوضعية السابقة لازالت مستمرة، مما يعني أن هذه السلطات تسبب الداء وتمنح الدواء لهذه البنوك في آن واحد، وأوضح مثال لذلك تعليمة رئيس الحكومة منذ حوالي سنة إلى المؤسسات العمومية بعدم التعامل سوى مع البنوك العمومية.

- إن الملايير التي تخصص لتطهير البنوك العمومية تدفع من ميزانية الدولة ومن الخزينة العمومية عوض دفعها في مجالات أخرى أكثر أولوية، وهذا في الوقت الذي تعاني فيه هذه البنوك من فوائض مالية ضخمة وسيولة غير موظفة كما أسلفنا.

- إن الدعم المالي والمستمر للبنوك العمومية يمكن أن يمنح الطمأنينة أكثر للمسؤولين عن هذه البنوك في عدم اتباع الأساليب العلمية والسليمة في التسيير خوفاً من الإفلاس، وقد يكون نفس السبب الذي شجع على عمليات الاختلاس .

ثالثا : إجراءات أخرى :

بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة آنفا والتي اتخذتها الإدارة الجزائرية بهدف التقليل من مشكلة الديون

---

[1] - سليمان ناصر ، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات ، ورقة بحثية في الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف ، 2006 ص 5

[2] - سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

المتعثرة فقد قامت بمسح بعض الديون المحلية كديون الفلاحين والمقدرة ب 14 مليار د ج سنة 2001 و41 مليار د ج سنة 2002 [1]، كما قامت مؤخرا بالقيام بدراسة الديون المتعثرة الناجمة عن المشاريع المصغرة التي تندرج ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أونساج سابقا) بحيث أحصت ما يقارب 220 ألف مؤسسة مصغرة متعثرة ، هذه الدراسة تمت عن طريق ممثلي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض ، حيث تدرس هذه اللجنة ما يقارب 500 ملف أسبوعيا ، بغية الوصول إلى حلول لهذه المشكلة ، وقد قررت اللجنة مؤخرا ضرورة إعادة جدولة ديون هذه الفئة بشراء قروضها من البنوك المعتمدة لديها لأجل تمكين الشباب من دفع ديونه على أقساط مريحة ولفترات زمنية طويلة تصل إلى 10 سنوات مع مسح فوائد الديون وغرامات التأخير المفروضة من طرف البنك [2] ، كما عالجت الدولة المؤسسات المتعثرة بالنسبة لـ CNAC و ANJEM بنفس الطريقة .

كما استطاعت الدولة الجزائرية في جويلية 2002 تحويل الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات ، عن طريق اتفاقية ابرمت بينها وبين ثلاث دول أروبية وهي اسبانيا ، فرنسا وايطاليا ، وقامت أيضا بتسديد ديونها قبل وقتها بما يسمى بالدفع المسبق للديون وكان ذلك سنة 2016 وقد وفرت هذه العملية للخزينة [3] ما يقارب 2 مليار دولار

رابعا : تطبيق اتفاقية بازل :

1 / اتفاقية بازل : بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجيَّة للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالميَّة، ممَّا سبَّب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القويَّة من جانب البنوك اليابانيَّة للبنوك الأمريكيَّة والأوروبيّة بسبب نقص رؤوس أموال الأولى؛ قامت السلطات الإشرافيَّة في أقطار مجموعة الدول الصناعيَّة العشرة الكبرى بالاجتماع في مدينة بازل السويسرية ممثلة في خبراء السلطات النقديَّة والبنوك المركزيّة لمجموعة من الدول في مقرِّ بنك التسويات الدوليَّة (BIS) من أجل وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ 8 %، (تعرف هذه النسبة بنسبة كوك) وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992(بازل I) :

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\ \%$$

[1] - https://www.aps.dz/ar/economie يوم 2022/04/30 على الساعة 15:20

[2] - http://www.fce.dz/ يوم 2022/04/30 على الساعة 15:30

[3] - عادل بونحاس ، دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9 ،العدد 1 ، 2021 ص 582

يقسم رأس المال حسب الاتفاقية إلى مجموعتين أو شريحتين:

الشريحة 1: رأس المال الأساسي : يشمل (حقوق المساهمين + الإحتياطيات المعلنة والإحتياطيات العامَّة والقانونيَّة + الأرباح غير الموزَّعة أو المحتجزة) – (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة) .

الشريحة 2 : رأس المال التكميلي : يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض .

وقد عرفت النسبة إعادة نظر في مكوناتها خاصَّة في ظلِّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقَّات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتِّفاقيَّة خاصَّة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط وأصبحت النسبة كما يلي :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة} \times 12,5} \geq 8\ \%$$

الشريحة 3 : قروض مساندة لأجل سنتين

بالإضافة إلى ذلك تم في يونيو 1999 (بازل II) تعديل آخر للنسبة بإضافة مخاطر التشغيل التي لم يكن لها أساس من قبل ، والتي تُعرَّف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية، بحيث أصبحت نسبة كوك كما يلي :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة x 12,5 + مقياس المخاطرة التشغيلية x 12.5}} \geq 8\ \%$$

2/ تأثير اتفاقيات بازل على البنوك الجزائرية :

حدِّدت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدَّلات المتعلَّقة بقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles المعروفة عالمياً، وأهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية:

- 4 % مع نهاية شهر جوان 1995م ؛
- 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996م ؛
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997م ؛

- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998م ؛

- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999م ؛

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ : 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الإئتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الإتفاق .

* بنك البركة حقق نسبة ملاءة عالية لرأس المال وباستمرار، فقد بلغت هذه النسبة سنة 1999م على سبيل المثال 33.9 % ، ثم 21.7 % سنة 2003م ، ويبدو هنا أيضاً أن الخبرة الدولية للبنك إضافة إلى الرقابة الداخلية الصارمة كانتا وراء ذلك[1].

* حقق بنك BADR نسبة ملاءة قدرت ب 15.95 % سنة 2008 بينما في سنة 2009 حقق نسبة قدرت بـ 19.10 % و 23 %خلال سنة 2010 وهي نسب جيدة تعكس التسيير الجيد للبنك

خامسا : التعليمة 74 – 94 :

صنفت التعليمة 74-94 المؤرخة في 1994/12/24 والتي جاءت لتعديل واستكمال وضع قواعد الإدارة الشاملة للبنوك والمؤسسات المالية ، الديون إلى :

1 - ديون جارية : وهي تمثل الديون التي تكون مضمونة التغطية في آجالها المحددة ، وهذا الصنف يستحق على المؤسسات التي تتميز بالخصائص التالية :

- وضعية مالية متوازنة ومراجعة بوثائق محاسبية مسجلة بأقل من 18 شهر، بالإضافة إلى الوضعيات المستقبلية لثلاثة أشهر؛

- نمط تسيير وآفاق النشاط مرضية ؛

- الديون بضمانة من الدولة أو بنك أو مؤسسة مالية ، أو شركة تأمين ؛

- الديون المضمونة بودائع لدى بنك أو مؤسسة مالية أوأي أصل مالي يمكن تسييله دون أن تتأثر قيمته

2 - الديون المشكوك فيها : وتتعلق بتلك الديون التي يكون استردادها في الآجال المحددة لها مشكوكا فيها وتنقسم الى :

2 - 1 - ديون ذات مشكل كبير : وهي الديون التي تشهد تأخرا في إستردادها مع بقاء تغطيتها مضمونة وترتبط هذه الديون بالمؤسسات ذات الخصائص التالية :

- قطاع النشاط يعاني صعوبات ؛

- تراجع في الوضعية المالية ؛

- تأخير في دفع القروض على هذه المؤسسات والفوائد من 03 الى 06 أشهر.

---

[1] - سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ، العدد 6 ، 2006 ص 159

2 - 2- ديون خطيرة جدا : يدخل ضمن هذا الصنف:

- الديون التي أمر تغطيتها يكون غير أكيد تماما ، وتكوم مأخوذة على مؤسسات تحقق خسائر ؛
- تأخير في دفع مبلغ القرض و الفوائد بين 06 أشهر وسنة .

2 - 3- الديون المعدومة : تعتبر هذه الديون خسائر للبنك أو المؤسسة المالية بعد إستعمال جميع الوسائل لإسترجاعها ، ويجب إعداد مؤونة له في حدود 100% ، ويدخل ضمن هذا الصنف السحب على المكشوف في الحساب الجاري أين مبلغ الدين يتجاوز 15 يوما من رقم أعمال الزبون وغير مراقب عند تاريخ الاستحقاق .

المبحث الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية :

المطلب الاول عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها :

سنحاول في هذا المطلب عرض وتفسير نتائج البيانات و المعلومات المتحصل عليها من البنك .

الفرع الأول : تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة :

أولا - بنك السلام : يقوم البنك بتمويل المشاريع الإستثمارية للأفراد والشركات بعدة صيغ :

1 – تمويل الأفراد : يقوم البنك بمساعدة الأفراد من أجل إقتناء سيارة أو دراجة نارية أو إمتلاك منزل أو إعادة ترميمه أو توسيعه أو إعانتهم من أجل شراء بعض اللوازم المنزلية .

2 – تمويل المؤسسات : بواسطة عدة صيغ يقوم البنك بتمويل الشركات عن طريق تمويل معدات النقل بتحديثها وتطويرها أو تمويل العقارات بشرائها أو تمويل الإستغلال كشراء مواد أولية أو بشراء معدات مهنية جديدة أو تمويل أشغال متعددة كبناء مخزن وإضافة خط إنتاج .

هذه الاستثمارات تمول بعدة صيغ :

1 – المرابحة للواعد بالشراء : وهي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل .

2 – الإجارة : هي عقد بين المصرف و المتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان:

- إجارة منتهية بالتمليك و هي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية المدّة ؛
- إجارة تشغيلية : وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدّة الإجارة .

3 – الإستصناع : و هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها .

4 - البيع بالتقسيط للسيارات : هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن

مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناقل للضمان .

5 – السلم : عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه-المبيع- مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم .

6 – المشاركة: تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة :

- شركة العقد: اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح

- شركة الملك: تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه .

7 – المضاربة : عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الإستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال) ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض) .

8 – البيع الآجل : هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

إلا إن هذه الصيغ من التمويل ينتج عنها عدة أشكال من التعثرات التمويلية نذكر منها :

- وفاة العميل ؛
- إختفاء العميل ؛
- عدم رغبة العميل في دفع مستحقاته ؛
- تعثرات خاصة بالنساء المرضعات والحوامل ؛
- تعثرات خاصة بالمرضى بمرض طويل المدى ؛
- عوامل خارجية وأوبئة مثل كورونا دفعت بالبعض إلى التخلي عن عقود عملهم وبالتالي عدم تحصيل البنك لمستحقاته .

لذلك سنحاول أن نستعرض في الجدول التالي نسبة التمويل المتعثر إلى إجمالي التمويل في البنك خلال 5 سنوات من سنة 2016 إلى سنة 2020

الجدول رقم : (2 -2) يبين تطورنسبة التمويل المتعثر الى التمويل الاجمالي في بنك السلام دج

السنة	إجمالي التمويل	تمويل متعثر	التمويل المتعثرة / اجمالي التمويل
2016	30845987	1497748	% 4.8
2017	47439033	2397878	% 5
2018	75339606	2740472	% 3.63
2019	95582580	2907507	% 3.04
2020	105477813	3679358	% 3.4

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

من خلال الجدول يظهر أن التمويل المتعثر يعرف نموا متزايدا متزامنا مع الزيادة المعتبرة في حجم التمويل الإجمالي (وهو نفس ما وصلت إليه **Sonia Rezina** في دراستها لبنوك بنغلاديش إذ وصلوا إلى أن تزياد الديون المتعثرة مرتبط بزيادة حجم البنك) لكن بنسب متساوية تقريبا وهو ما يظهره التمثيل البياني الموالي

الشكل رقم (2-5) : يبين تطور التمويل المتعثر في بنك السلام

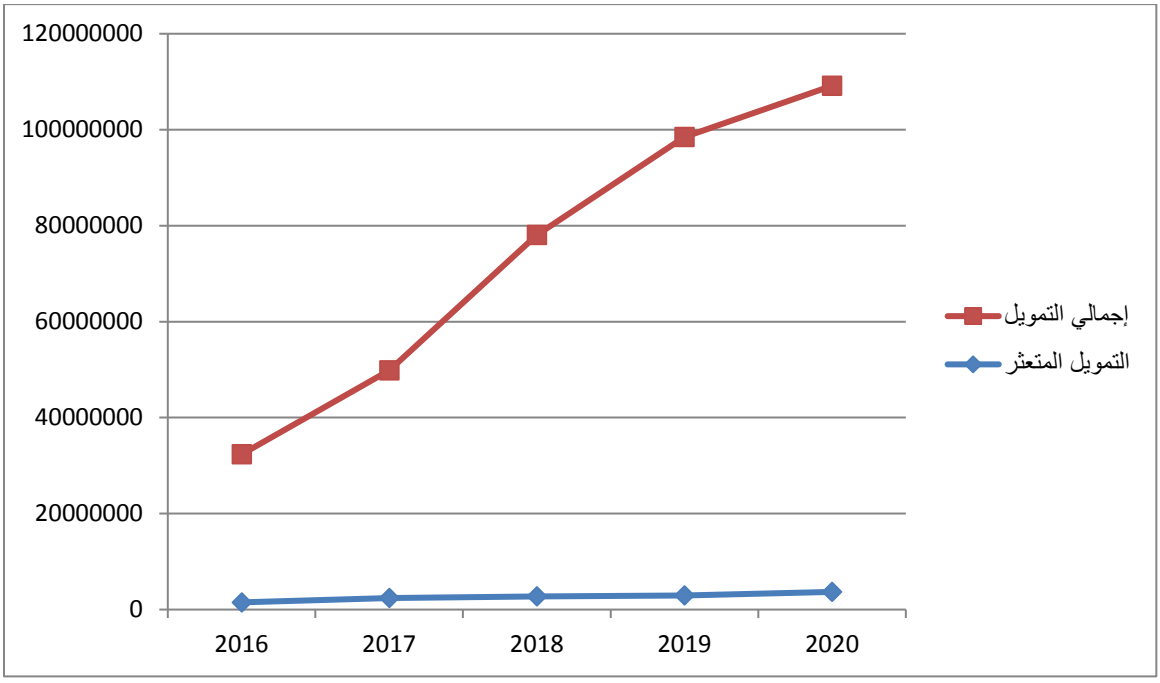

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

إن نسبة التمويل المتعثر إلى التمويل الاجمالي في بنك السلام لا تتعدى 5 % خلال سنوات الدراسة بحيث تتراوح بين 3.04 % و 5 % وهو شيء جيد يتماشى مع النسب المالية والتنظيمات البنكية في العالم هذه الأيام ويعكس التحكم الجيد في تسيير إدارة البنك .

ثانيا – بنك الفلاحة والتنمية الريفية : يعتمد البنك في سياسة تمويله للمشاريع الإستثمارية على أشكال متنوعة من القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل منها :

1- قرض الرفيق : هو قرض استثماري قصير الأجل يتراوح بين 06 و24 شهر مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة (نسبة الفائدة 0 %) وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي منظمين على شكل تعاونيات أو مجمعات اقتصادية .

2 – قرض الرفيق الفدرالي : هو قرض إستغلالي قصير الأجل يتراوح بين 06 و24 شهر مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة (نسبة الفائدة 0 %) وموجه لتمويل المؤسسات الإقتصادية المنظمة على شكل شركات إقتصادية أو تعاونيات ، والتي تنشط في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتثمينها ، تتراوح قيمة القرض بين 10.000.000 دج و 1.000.000.000 دج

3 – قرض التحدي : قرض استثماري طويل مدى يتراوح بين 3 سنوات و 15 سنة مدعوم جزئيا من طرف الدولة (نسبة الفائدة 0 % خلال 5 سنوات الأولى) يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة التابعة لملكية خاصة أو أملاك للدولة ، نسبة المساهمة الشخصية فيه تقدر من 10 % إلى 20 % ، تقدر قيمته بين 10.000.000 دج و 1.000.000.000 دج .

4 – قرض التحدي الفدرالي : قرض استثماري طويل مدى يتراوح بين 3 سنوات و 15 سنة مدعوم جزئيا من طرف الدولة (نسبة الفائدة 0 % خلال 5 سنوات الأولى) يمنح للمتعاملين (متعاملي التحويل التعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية) نسبة المساهمة الشخصية فيه تقدر من 10 % إلى 20 % أما قيمته فبين 10.000.000 دج و 2.000.000.000 دج .

5– قرض السكن الريفي : يعتبر بمثابة قرض رهن عقاري طويل المدى (يصل إلى 20سنة) موجه للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية نسبة الفائدة فيه من 1 % إلى 3 % تقدر المساهمة الشخصية فيه ب 10 % من تكلفة المشروع ، أما قيمته فمحصورة بين 1.000.000 دج و 3.000.000 دج .

6 – الإيجار المالي (leasing): عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الالآت الزراعية ومعدات السقي ، المصنعة محليا ، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الإستثمار ، كما يعتبر البيع بالإيجار بمثابة قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة ،يمكن أن يصل إلى 100 % من تكلفة المعدات المراد اقتناؤها بمعل فائدة 9.7 % ، بحيث تصل مدة الإيجار إلى 10 سنوات بالنسبة لآلات الحصاد و5 سنوات بالنسبة لباقي المعدات

هذه القروض تنتج نوع من أنواع الديون المتعثرة التالية :

- ديون متعثرة ناتجة عن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (**ANADE**) ، أونساج سابقا ،

- ديون متعثرة ناتجة عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ؛
- ديون متعثرة ناتجة عن المقاولين ؛
- ديون متعثرة ناتجة عن الفلاحة ؛
- ديون متعثرة ناتجة عن وفاة العميل .

ولمعرفة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي هذه القروض قمنا بإعداد الجدول التالي :

الجدول رقم : (2 – 3) يبين تطور نسبة التمويل المتعثر الى التمويل الإجمالي في بنك بدر د ج

السنوات	إجمالي القروض	القروض المتعثرة	القروض المتعثرة / إجمالي القروض
2016	2.666.445.000	103.058.000	3.86 %
2017	2.500.000.000	105.666.989	% 4.22
2018	1.989.568.000	107.809.997	% 5.41
2019	2.865.289.719	167.910.000	% 5.86
2020	1.539.887.389	168.959.000	% 10.97

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات مستقاة من البنك

يبين الجدول أعلاه إنخفاض إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك بين سنتي 2016 و 2018 حيث وصل إلى 19.8 ألف مليار سنة 2018 ويرجع ذلك إلى إنخفاض في أسعار البترول وانتهاج الدولة سياسة ترشيد النفقات الشيء الذي أثر على الإقتصاد عامة والمصارف بصفة خاصة إلا أن البنوك عرفت انتعاشا في أواخر سنة 2019 بحيث إرتفع الإجمالي إلى 28.6 ألف مليار في حين أن القروض المتعثرة عرفت زيادة مستمرة غير متأثرة بارتفاع وانخفاض إجمالي القروض حيث بلغت سنة 2020 1.68 ألف مليار ، ويمكن تلخيص ذلك في المخطط الموالي :

الشكل رقم (2 – 6) : يبين تطور التمويل المتعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

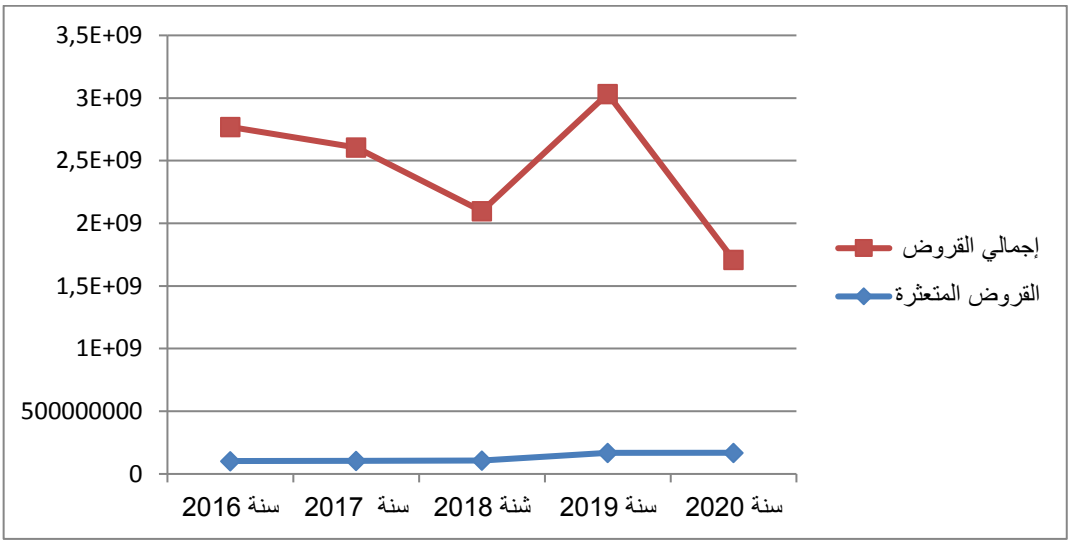

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

يظهر جليا أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنك عرفت ارتفاعا محسوسا بحيث انتقلت من (3.86 %) سنة 2016 إلى (10.97 %) سنة 2020 وهو ارتفاع مقلق بعض الشيء فقد وصلت سنة 2021 إلى (14.25 %)وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على أداء البنك مستقبلا إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة .

ولمعرفة الحالة المالية للبنكين جراء سياسية التمويل المتبعة استخدمنا نموذج Sherrod الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تتنبأ بإمكانية الاستمرارية و بالفشل المالي (دراسة حيدر عباس الجنابي ، 2019) بحيث يعتمد على مجموعة من النسب المالية والأوزان النسبية المشكلة للمعادلة التالية :

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

أ ولا- بنك السلام : لإنشاء النموذج وجب علينا استخراج النسب المالية المشكلة له ، بحيث لخصناها في الجدولين التاليين :

الجدول رقم (2 – 4) يبين عناصر النسب المالية

التعيين	القيمة
صافي رأس المال	14.532.424
إجمالي الأصول	131.019.000
إجمالي الخصوم	131.019.000
الأموال الخاصة	19.012.201
الأصول السائلة	27.584.242
الأرباح قبل الضريبة	5.451.423
الأصول الثابتة	4.971.638

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات مستقاة من البنك

الجدول رقم (04) يبين النسب المالية لنموذج Sherrod

القيم	النسبة	التعيين	النتيجة
X_1	صافي رأس المال / إجمالي الأصول	131.019.000 / 14.532.424	0.11
X_2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	131.019.000 / 27.584.242	0.21
X_3	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	131.019.000 / 19.012.201	0.14
X_4	الأرباح قبل الضريبة / إجمالي الأصول	131.019.000 / 5.451.423	0.04
X_5	إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم	131.019.000 / 131.019.000	1
X_6	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	19.012.201 / 4.971638	3.82

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معلومات مستقاة من البنك

معادلة نموذج Sherrod

$$Z = 17(0.11)+9(0.21)+3.5(0.14)+20(0.04)+1.2(1)+0.1(3.82) = 6.63$$

بما أن Z بين 5 و 20 فإن القروض الممنوحة من البنك متوسطة المخاطر ويصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس

ثانيا - بنك الفلاحة والتنمية الريفية : إن الجدولين التاليين يلخصان النسب المالية للنموذج

الجدول رقم (2 – 6) يبين عناصر النسب المالية

التعيين	القيمة
صافي رأس المال	-107.703.868
إجمالي الأصول	1.575.914.094
إجمالي الخصوم	1.575.914.094
الأموال الخاصة	54.000.000
الأصول السائلة	227.811.806
الأرباح قبل الضريبة	5.223.842
الأصول الثابتة	16.648.018

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

الجدول رقم (2 – 7) يبين النسب المالية لنموذج Sherrod

القيم	النسبة	التعيين	النتيجة
X_1	صافي رأس المال / إجمالي الأصول	1.575.914.094 /-107.703.868	- 0.06
X_2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	1.575.914.094 /227.811.806	0.14
X_3	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	1.575.914.094 /54.000.000	0.03
X_4	الأرباح قبل الضريبة / إجمالي الأصول	1.575.914.094 /5.223.842	0.003
X_5	إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم	1.575.914.094 /1.575.914.094	1
X_6	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	16.648.018 / 54.000.000	3.24

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

معادلة نموذج Sherrod :

$$\mathbf{Z = 17(-0.06)+9(0.14)+3.5(0.03)+20(0.003)+1.2(1)+0.1(3.24) = 1.92}$$

بما أن Z أقل من 5 فإن القروض الممنوحة من البنك عالية المخاطر والبنك معرض لمخاطر الإفلاس.

إذا ما قارنا بين البنكين نجد أن التمويل الإجمالي خلال سنوات الدراسة في بنك السلام لم يتأثر بأي عوامل بحيث بقي في منحنى تصاعدي في حين أن التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عرف عدة تقلبات ، بالمقابل فإن التمويل المتعثر في كلا البنكين كان يزداد لكن بنسب لا تزيد عن 5 % في بنك السلام وهي نتيجة جيدة و بين 3.86 % إلى 10.97 % في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وهذا يعني أن بنك السلام أكثر تحكما في التمويل المتعثر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أما الحالة المالية للبنكين فمن خلال النموذج المنجز لكلا البنكين وجدنا أن حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر تأثرا وربما يتعرض لخطر الإفلاس

ولدراسة تأثير القروض المتعثرة على نشاط البنكين يمكننا أن نستعين بالمؤشرات التالية :

- مؤشر الربحية = صافي الربح / حقوق الملكية

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتيجة استثماره أموالهم فيه

- مؤشر السيولة = الأصول السائلة (النقديات) / إجمالي الأصول

ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى البنك

- مؤشر كفاية رأس المال = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مدى قدرة البنك على إمتصاص الخسائر التي تنجر عن عمليات الإقراض

و الجدول التالي يلخص هذه النسب لكلا البنكين :

الجدول رقم (2 – 8) يبين المؤشرات المالية للبنكين

المؤشر	البنك	التعيين	النسبة
مؤشر الربحية	بنك الفلاحة	54000000 / 4836458	% 8.9
	بنك السلام	19012201 / 4007410	% 21.07
مؤشر السيولة	بنك الفلاحة	1575914094 / 277811806	% 17.62
	بنك السلام	131018967 / 27584242	% 21.05
مؤشر كفاية رأس المال	بنك الفلاحة	1575914094 / 54000000	% 3.42
	بنك السلام	131018967 / 19012201	% 14.51

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معلومات مستقاة من البنك

الشكل رقم (2 – 7) يبين المؤشرات المالية للبنكين

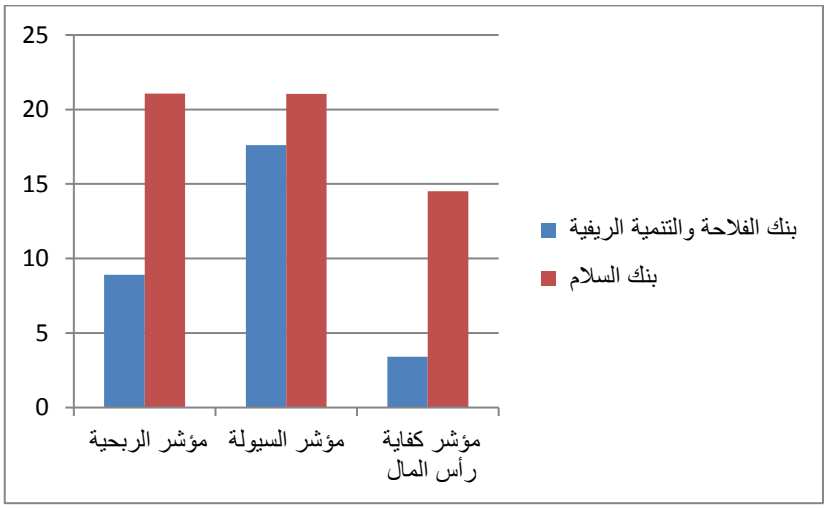

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معلومات مستقاة من البنك

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتبين أن مؤشر الربحية في بنك السلام أعلى منه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حين أن مؤشر السيولة متقارب بين البنكين إلا أن مؤشر كفاية رأس المال في بنك السلام أعلى بكثير منه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الثاني : دراسة حالة قرض متعثر

لأجل المعاينة عن كثب لواقع القروض المتعثرة بالبنكين وجب علينا معرفة الأسباب الفعلية وراء التعثرات الائتمانية و أهم طرق علاجها ، لذلك تم التطرق إلى دراسة حالتين لقرضين متعثرين في كلا البنكين من خلال تتبع مسار القرض أو التمويل منذ منحه إلى غاية تعثره

1- حالة تمويل متعثر ببنك السلام :

للحديث عن عملية التمويل في بنك السلام بورقلة لابد أن نشير إلى أن مدة حياة التمويل في البنك تكون مقسمة بين الوكالة والإدارة المركزية بالعاصمة بحيث تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية وكذا متابعة التمويل المتعثر على مستوى هذه الأخيرة ، ويمكن تمييز ثلاث مراحل للتمويل في البنك :

I - المرحلة الإدارية :

1- تكوين الملف : إن الوثائق التي يطلبها البنك من العميل تختلف باختلاف نوع التمويل المطلوب رغم وجود وثائق إدارية مشتركة بين جميع الملفات ، وبالنسبة للتمويل موضوع الدراسة فإن المؤسسة " ع " تريد إقناء معدات مرابحة بقيمة 154.792.000 س وقد طلب منها الوثائق التالية :

- ❖ طلب التسهيلات ممضي من طرف المفوض القانوني للشركة ؛
- ❖ الميزانيات لثلاث سنوات السابقة مصادق عليها من طرف المدقق المحاسبي ؛
- ❖ تقرير مدقق الحسابات ؛
- ❖ الميزانية الافتتاحية والميزانية المتوقعة للسنة المراد تمويلها ؛
- ❖ مخطط تمويل الاستغلال مقسم الى أرباع السنة المراد تمويلها ؛
- ❖ المستندات والوثائق المتعلقة بنشاط الشركة ؛
- ❖ نسخة مصادق عليها من السجل التجاري ؛
- ❖ نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي ؛
- ❖ نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ؛
- ❖ نسخة طبق الأصل لعقد ملكية أو استئجار المحلات ذات الاستعمال المهني ؛
- ❖ نسخة طبق الأصل للشهادات الضريبية وشبه الضريبية حديثة ؛
- ❖ استمارة كشف مركزية المخاطر ممضية من طرف ممثل الشركة.

2 - الدراسة القانونية والإدارية للملف : يقوم فيها موظفي البنك بالتدقيق وفحص جميع الوثائق المقدمة إليهم ومدى مطابقتها للقوانين كما يتأكد من صحة البيانات ، الحسابات والميزانيات بغية استبعاد الوقوع في الأخطاء والمتابعات القانونية والإدارية ، يمنح بعدها البنك وصل إيداع ملف للتمويل المطلوب دلالة على موافقته بقبول الملف ، كما يقوم بفتح حساب للمؤسسة .

3 - الإستعلام عن العميل : لا يستطيع البنك أن يدخل في نوع من العمليات التمويلية قبل أن يتحصل على معلومات من مركزية المخاطر (المادة 160 من قانون القرض والنقد) ، وهي معلومات تدور أساسا حول صدق العميل ونزاهته في تعاملاته ، طبيعة النشاط المراد تمويله .

II - مرحلة الدراسة الاقتصادية والمالية : تتم على مستوى المديرية المركزية للبنك .

3 – الضمـانات : قدمـت المؤسسـة " ع " قيمـة التـمـويل والمـقدر بـ 154.792.000 س كضمان على التمويل في حالة عدم السداد

4 - إتخاذ القرار : بعد استيفاء كافة الوثائق المكونة للملف والقيام بالدراسة الأولية للعميل طالب التمويل تأتي مرحلة إتخاذ القرار والتي تتم على مستـوى الإدارة المركـزية للبنـك بالعاصـمة وذلك بتكـليف مدير الوكالة عن طريق رئيس المصلحة، بتبليغ العميل (الملحق 05) بالموافقة على منحه التمويل المطلوب بصيغة المرابحة عن طريق ابرام اتفاقية (الملحق 06) معه تنص على ما يلي :

- قيمة التمويل : 154.792.000 س
- إلتزام بتبرع يستخدم في مشاريع إجتماعية تقدر بـ 12%
- مدة التمويل : 5 سنوات
- الأقساط المستحقة كل 3 أشهر خلال السنة

الجدول رقم (2 – 9) يبين الأقساط المستحقة للبنك خلال مدة القرض د ج

السنة	رصيد أول المدة	قيمة القسط	الفوائد	مجموع المبالغ المحصلة	رصيد آخر المدة
2016/03/31	1.547.920.00	0	0	0	1.547.920.00
2016/06/30	1.547.920.00	42.662.4	18.345.99	61.008.39	1.505.257.60
2016/09/30	1.505.257.60	72.306.71	17.626.39	89.993.10	1.432.950.89
2016/12/31	1.432.950.89	73.032.19	16.763.07	89.795.26	1.359.918.70
2017/03/31	1.359.918.70	73.768.20	15.887.21	89.655.41	1.286.150.50
2017/06/30	1.286.150.50	49.587.37	10.105.28	59.692.65	1.236.563.13
2017/09/30	1.236.563.13	75.002.62	14.418.26	89.420.88	1.161.560.51
2017/12/31	1.161.560.51	75.755.15	13.522.75	89.277.90	1.085.805.36
2018/03/31	1.085.805.36	76.521.73	12.610.52	89.132.25	1.009.283.63
2018/06/30	1.009.283.63	77283.01	11.704.59	88.987.60	932.000.62
2018/09/30	932.000.62	78.058.41	10.781.86	88.840.27	853.942.21
2018/12/31	853.942.21	78.841.61	9.849.86	88.691.47	775.100.60
2019/03/31	775.100.60	79.639.13	8.900.81	88.539.94	695.461.47
2019/06/30	695.461.47	80.431.70	7.957.65	88.389.35	615.029.77
2019/09/30	615.029.77	81.238.70	6.997.32	88.236.02	533.791.07
2019/12/31	533.791.07	82.053.79	6.027.36	88.081.15	451.737.28
2020/03/31	451.737.28	82.883.55	5.038.95	87.923.50	368.853.73
2020/06/30	368.853.73	83.708.68	4.055.04	87763.73	285.145.05
2020/09/30	285.145.05	84.548.56	3.058.58	87.607.14	200.596.48
2020/12/31	200.596.48	85.396.86	2.049.11	87.445.97	115.199.63
	115.199.63	115.199.63	1.140.46	116.340.53	0

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك (الملحق 04)

III - مرحلة ما بعد منح الائتمان :

1 – المتـابعة : تكـون المتـابعة بواسطــة نظام داخلي لدى البنك موجه من الإدارة المركزية بالعاصـمة

بحيث يقوم البنك بإعداد جدول لاهتلاك القرض لتسهيل مراقبة الأقساط المستحقة وتبليغ العميل برسالة تذكير عبر البريد الالكتروني قبل موعد الاستحقاق (الملحق 07) .

2 - التعامل مع القرض المتعثر : بعد عامين من حصول العميل على القرض وبتاريخ 2018/03/31 أمتنع المدين عن تسديد الأقساط المستحقة الخاصة به مما سيؤدي بالبنك الى اتخاذ الاجراءات التالية :

أ - المرحلة الودية : بعد استلام العميل لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يقم العميل بالتسديد يقوم البنك بالخطوات التالية :

- الإعذار الأول : بعد تأخير يوم واحد عن تاريخ استحقاق القسط يرسل البنك إعذارا إلى العميل في مدة لا تتجاوز 15 يوما ، بحيث يمكن للعميل أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها (الملحق 08)

- الإعذار الثاني : إذا لم يستجب العميل للإعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار ثاني في مدة لا تتجاوز 15 يوما مصحوبا بإلتزام بتبرع يقدر بـ 12 % قبل مراسلته عن طريق المحضر القضائي .

– الإعذار الثالث : يقوم البنك في هذه المرحلة بالخروج للمعاينة عن طريق محضر قضائي والوقوف على مسببات تعثر التمويل وعند ذلك علم ممثلوه بوفاة العميل ، وقد تم الإتفاق مع أبناء المرحوم على تكملة إجراءات التسديد (الملحق 09)

ب – المرحلة القضائية : إذا وجد البنك أسباب توحي بأن العميل غير قادر على السداد يقوم بتحويل الدين المتعثر للقضاء ، وقد تم ذلك يوم من أجل تحصيل مستحقاته المتبقية وذلك بالحجز على المعدات المقتناة أثناء التمويل وبيعها بالمزاد العلني عن طريق محافظ البيع المكلف بذلك ، و يتحمل العميل كافة مصاريف القضائية والبيع بالمزاد العلني . .

2- حالة قرض متعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية :

سنتكلم في هذه الفقرة عن قرض متوسط المدى لمدة 5 سنوات موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا من طرف الدولة لمؤسسة "ع " يمنح من أجل تهيئة محل لإنتاج الأغذية والمتمثلة في الكسكس تجدر الإشارة إلى أنه قبل إتخاذ قرار منح القرض أو عدمه ، يقوم البنك بعدة إجراءات ودراسات ترتكز على أسس منهجية معينة وفق ثلاث مراحل أساسية :

I - المرحلة الإدارية :

1- تكوين الملف : إن الوثائق التي يطلبها البنك من العميل تختلف باختلاف نوع القرض المطلوب رغم وجود وثائق إدارية مشتركة بين جميع الملفات ، وبالنسبة للقرض موضوع الدراسة فإن ملفه يتكون من الوثائق التالية :

- ❖ طلب خطي من طرف الزبون ؛

- ❖ فاتورة ؛
- ❖ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية ؛
- ❖ شهادة الإقامة ؛
- ❖ شهادة الميلاد ؛
- ❖ شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل ؛
- ❖ شهادة أداء المستحقات ؛
- ❖ مستخرج ضريبي ؛
- ❖ نسخة من السجل التجاري ؛
- ❖ شهادة تخصص الزبون ؛
- ❖ شهادة الخبرة الميدانية ؛
- ❖ عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية ؛
- ❖ إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؛
- ❖ ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج .

2 – الدراسة القانونية والإدارية للملف : بعدما يقوم البنك بفحص جميع الوثائق المقدمة إليه ومدى مطابقتها للقوانين والتأكد من صحة البيانات والحسابات والميزانيات بغية استبعاد الوقوع في الأخطاء والمتابعات القانونية والإدارية يقوم البنك بتسليم وصل إيداع ملف لطالب القرض دلالة على قبول ملفه كما يقوم بفتح حساب خاص بالعميل من أجل إجراء العمليات المالية الخاصة به ، يشترط البنك هنا أن لا يتعدى القرض 2 مليار سنتيم .

3- الاستعلام عن العميل : لا يجوز للبنك منح أي قرض قبل أن يتحصل على معلومات من مركزية المخاطر (المادة 160 من قانون القرض والنقد) ، وهي معلومات تدور أساسا حول صدق العميل ونزاهته في تعاملاته ، طبيعة النشاط المراد تمويله .

II - مرحلة الدراسة الاقتصادية والمالية :

1- الدراسة الإقتصادية والتقنية : أثناء عملية دارسة الملف تجمع كل المعطيات المتعلقة بالعميل طالب القرض ، بحيث يقوم المكلف بالقروض في المديرية، والمكلف بالزبائن ببرمجة زيارة ميدانية للعميل للتأكد من صحة تطابق المعلومات المقدمة مع ما هو متواجد في الواقع ، بحيث تتم المقارنة في النقاط التالية :

- هيكل الإستثمار : يريد صاحب المؤسسة " ع " تهيئة محل لإنتاج الأغذية والمتمثلة في الكسكس ويلزمه اقتناء خط انتاج للعملية بقيمة 155.000.000 د ج حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم (2 – 10) يبين هيكل الإستثمار (الملحق 10)

مصاريف اعدادية	0
تهيئات	59.143.000
الالات والمعدات	0
الضرائب الجمركية	0
خط انتاج آلي للكسكس	155.000.000
مركبات	0
الهواتف والفاكس	0
مجموع هيكل الاستثمار	214.143.000

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

- مخطط تمويل القرض : قام صاحب المؤسسة " ع " بالتقرب من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل مشروعه والحصول على القرض المقدر ب : 155.000.000 د ج واتفق مع البنك على أن يكون التمويل كما يلي :
  - قيمة القرض : 155.000.000 د ج
  - معدل الفائدة : 5.25 %
  - مدة القرض : 5 سنوات

  والأقساط المستحقة كل ثلاث أشهر مدونة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (2 - 11) يبين الأقساط المستحقة للبنك خلال مدة القرض د ج

السنة	رصيد أول المدة	قيمة القسط	الفوائد	مجموع المبالغ المحصلة	رصيد آخر المدة
2016/03/31	155.000.000	7.750.000	2.034.375	9.784.375	147.250.000
2016/06/30	147.250.000	7.750.000	1.932.656	9.682.656	139.500.000
2016/09/30	139.500.000	7.750.000	1.830.938	9.580.938	131.750.000
2016/12/31	131.750.000	7.750.000	1.729.219	9.479.219	124.000.000
2017/03/31	124.000.000	7.750.000	1.627.500	9.377.500	116.250.000
2017/06/30	116.250.000	7.750.000	1.525.781	9.275.781	108.500.000
2017/09/30	108.500.000	7.750.000	1.424.063	9.174.063	100.750.000
2017/12/31	100.750.000	7.750.000	1.322.344	9.072.344	93.000.000
2018/03/31	93.000.000	7.750.000	1.220.625	8.970.625	85.250.000
2018/06/30	85.250.000	7.750.000	1.118.906	8.868.906	77.500.000
2018/09/30	77.500.000	7.750.000	1.017.188	8.767.188	69.750.000
2018/12/31	69.750.000	7.750.000	915.469	8.665.469	62.000.000
2019/03/31	62.000.000	7.750.000	813.750	8.561.750	54.250.000
2019/06/30	54.250.000	7.750.000	712.031	8.462.031	46.500.000
2019/09/30	46.500.000	7.750.000	610.313	8.360.313	38.750.000
2019/12/31	38.750.000	7.750.000	508.594	8.258.594	31.000.000
2020/03/31	31.000.000	7.750.000	406.875	8.156.875	23.250.000
2020/06/30	23.250.000	7.750.000	305.156	8.055.156	15.500.000
2020/09/30	15.500.000	7.750.000	203.438	7.953.438	7.750.000
2020/12/31	7.750.000	7.750.000	101.719	7.851.719	0
		155.000.000	28.481.250	152.481.250	

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك (الملحق 11)

2 – الدراسة المالية : بعدما يقوم البنك بدراسة هيكل الاستثمار الخاص بالعميل وطريقة سداد القرض يقوم بعدها بالدراسة المالية للاستثمار من خلال ما يلي :

- الميزانية الإفتتاحية : (الملحق 12)

الجدول رقم (2 – 12) يبين الميزانية الافتتاحية للمؤسسة " ع " د ج

الرقم	التعيين	المبلغ	الرقم	التعيين	المبلغ
2	إجمالي الاستثمارات	402.688.614	1	رأس المال	50.000.000
20		990.410			
	أراضي	5.850.000	10	رأس المال الاجتماعي	50.000.000
	مباني	19.191.874			
243	معدات وادوات	169.922.948			
	وحدة انتاج الكسكس	155.000.000			
244	معدات نقل	51.349.365			
245	تجهيزات أخرى	384.017			
29	الاهتلاكات	127.765.981			
	الاستثمارات الصافية	274.922.633			
3	المخزون	5.000.000	5	الديون	270.000.000
4	الحقوق	40.077.367	521	قروض مصرفية	165.598.950
47	العملاء	5.000.000	55	ديون العملاء	81.043.310
48	الأصول النقدية	35.077.367	56	ديون الاستغلال	23.357.740
	إجمالي الأصول	320.000.000		إجمالي الخصوم	320.000.000

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

- الميزانية التقديرية :

الجدول رقم (2 - 13) يبين الميزانية التقديرية لـ 5 سنوات للمؤسسة " ع " الأصول د ج

الرقم	التعيين	2016	2017	2018	2019	2020
2	الاستثمارات	402.688.614	402.688.614	402.688.614	402.688.614	402.688.614
20		990.410	990.410	990.410	990.410	990.410
22	الاراضي	5.850.000	5.850.000	5.850.000	5.850.000	5.850.000
240	المباني	19.191.874	19.191.874	19.191.874	19.191.874	19.191.874
243	معدات وأدوات	324.922.948	324.922.948	324.922.948	324.922.948	324.922.948
244	معدات نقل	51.349.365	51.349.365	51.349.365	51.349.365	51.349.365
245	تجهيزات أخرى	384.017	384.017	384.017	384.017	384.017
29	اهتلاكات الاستثمارات	99.426.599	142.905.048	179.026.064	160.885.274	193.915.768
	استثمارات صافية	303.262.015	259.783.566	223.662.550	241.803.340	208.772.846
3	المخزون	6.000.000	7.500.000	8.000.000	8.200.000	8.500.000
4	الحقوق	37.887.849	96.308.980	119.054.920	80.178.511	73.063.300
47	العملاء	18.000.000	18.000.000	18.900.000	18.900.000	19.845.000
485	البنك	19.000.000	78.000.000	100.000.000	61.000.000	53.000.000
487	الصندوق	887.849	308.980	154.920	278.511	218.300
	إجمالي الأصول	347.149.864	363.592.546	350.717.470	330.181.851	290.336.146

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك (الملحق 13)

الخصوم

الرقم	التعيين	2016	2017	2018	2019	2020
1	رأس المال	50.000.000	103.542.904	102.522.033	122.409.978	114.228.563
10	رأس المال الإجتماعي	50.000.000	50.000.000	50.000.000	50.000.000	50.000.000
18	ارباح غير موزعة	0	53.542.904	52.522.033	72.409.978	64.228.563
5	ديون	243.606.960	207.527.610	175.785.460	143.543.310	113.043.310
521	قروض مصرفية	159.563.650	126.484.300	94.242.150	62.000.000	31.000.000
531	الموردون	3.000.000	3.000.000	3.500.000	3.500.000	4.000.000
55	حسابات جارية	81.043.310	78.043.310	78.043.310	78.043.310	78.043.310
8	النتيجة	53.542.904	52.522.033	72.409.978	64.228.563	63.064.273
88	نتيجة النشاط	53.542.904	52.522.033	72.409.978	64.228.563	63.064.273
	إجمالي الخصوم	347.149.864	363.592.546	350.717.470	330.181.851	290.336.146

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك (الملحق 14)

- جدول حسابات النتائج :

الجدول رقم (2 – 14) يبين جدول حسابات النتائج التقديري لـ 5 سنوات للمؤسسة " ع " د ج

الرقم	التعيين	2016	2017	/2018	2019	2020
71	إنتاج مباع	786.047.700	786.047.700	806.804.700	806.804.700	806.804.700
61	مواد ولوازم مستهلكة	632.385.190	632.385.190	635.535.484	647.922.119	648.554.542
62	خدمات	4.550.000	5.450.000	6.481.000	7.712.300	9.183.370
81	القيمة المضافة	149.112.510	147.882.510	164.788.216	151.170.281	149.066.789
63	مصاريف مستخدمين	19.202.400	20.162.520	21.170.646	22.229.178	23.340.637
64	ضرائب ورسوم	8.949.990	8.949.990	9.365.130	9.365.130	9.365.130
65	مصاريف مالية	8.679.321	7.759.536	6.030.890	4.322.650	2.644.688
66	مصاريف أخرى	2.700.000	2.690.000	2.705.500	2.750.225	2.828.714
68	نفقات الاهتلاك	43.478.448	43.478.448	36.121.016	33.208.575	33.030.493
83	نتيجة الاستغلال	66.102.350	64.842.016	89.395.034	79.294.523	77.857.127
880	النتيجة الاجمالية للاستغلال	66.102.350	64.842.016	89.395.034	79.294.523	77.857.127
889	ضريبة على النتيجة	12.559.447	12.319.983	16.985.056	15.065.959	14.792.854
88	نتيجة النشاط	53.542.904	52.522.033	72.409.978	64.228.563	63.064.273

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك (الملحق 14)

نقوم فيما يلي بدراسة مخاطر التعثر المالي للقرض الممنوح للعميل عن طريق نموذج ***kida*** والذي يعتمد على النسب المالية في الجدول أدناه و المعادلة التالية :

$$Z = 1.042X_1+0.42X_2-0.461X_3-0.463X_4+0.27X_5$$

الجدول رقم (2 – 15) يبين عناصر النسب المالية للنموذج

التعيين	القيمة
إجمالي الأصول	290.336.146
إجمالي الخصوم	290.336.146
الأصول النقدية	73.063.300
صافي الربح بعد الضريبة	63.064.273
حقوق المساهمين	50.000.000
الخصوم المتداولة	113.043.310
المبيعات	806.804.700

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

الجدول رقم (2 – 16) يبين النسب المالية للنموذج

الرقم	النسبة	القيمة
X_1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	0.21
X_2	حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم	0.17
X_3	الأصول النقدية / الخصوم المتداولة	0.64
X_4	المبيعات / إجمالي الأصول	2.77
X_5	الأصول النقدية / إجمالي الخصوم	0.25

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مستقاة من البنك

استنادا إلى المعلومات في الجدول فإن معادلة النموذج تكون كما يلي :

$$Z = 1.042(0.21)+0.42(0.17)-0.461(0.64)-0.463(2.77)+0.27(0.25)= -1.21$$

إن نتائج نموذج ***kida*** تبين أن احتمال فشل المؤسسة " س " في تسديد مستحقاتها من القرض كبير جدا نظرا لأن Z بقيمة سالبة ***-1.21*** ، لذا يتوجب على البنك أن يطلب ضمان لقيمة القرض الممنوح .

3 - الضمانات : قدمت المؤسسة " س " عقار بقيمة 170.500.000 د ج كضمان للقرض في حالة تعثر سداد القرض بالإضافة الى التأمين متعدد الأخطار على القرض

4 -إتخاذ القرار : بعد إستيفاء كافة الوثائق المكونة للملف والقيام بالدراسة الأولية للعميل طالب القرض تأتي مرحلة إتخاذ القرار بحيث يكلف مدير الوكالة رئيس المصلحة ، بتبليغ العميل بالموافقة على منحه القرض المطلوب بقيمة: 155.000.000 د ج وبمعدل فائدة : 5.25 % ولمدة : 5 سنوات على أن يكون دفع المستحقات في كل 3 أشهر من كل سنة ، عن طريق تحرير ,اتفاقية بين البنك والعميل (الملحق رقم 15)

III - مرحلة ما بعد منح الائتمان :

1-المتابعة : يقوم فيها البنك من التأكد من أن القرض الممنوح استخدم في الغرض الذي طلب من أجله وبالتالي تقليص من احتمالية التعثر بالقيام بزيارة ميدانية للعميل (الملحق 16) والوقوف على عملية الانجاز والتحقق من كافة البيانات المقدمة من طرف العميل (فواتير الشراء ....الخ) ، كما يقوم البنك بإعداد جدول لاهتلاك القرض لتسهيل مراقبة الأقساط المستحقة وتبليغ العميل برسالة تذكير قبل موعد الاستحقاق .

2 - التعامل مع القرض المتعثر : بعد عامين من حصول العميل على القرض وبتاريخ 2018/03/13 أمتنع المدين عن تسديد الأقساط المستحقة الخاصة به مما سيؤدي بالبنك الى اتخاذ الاجراءات التالية :
أ - المرحلة الودية : بعد استلام العميل لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يقم العميل بالتسديد يقوم البنك بالخطوات التالية:
- الإعذار الاول : بعد تأخير يوم واحد عن تاريخ استحقاق القسط يرسل البنك إعذارا إلى العميل في مدة لا تتجاوز 15 يوما ، بحيث يمكن للعميل أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها ،
- الإعذار الثاني : (الملحق 17) يقوم البنك في هذه المرحلة بالخروج للمعاينة مع المحضر القضائي والوقوف على مسببات تعثر القرض ، بحيث يمكن اتخاذ اجراءات معينة كالاتفاق مع العميل على إعادة جدولة الديون أو منح قرض مساعد أو إجراءات أخرى من أجل إنعاشه وإنتشاله وتحويله الى عميل غير متعثر
ب – المرحلة القضائية : في حالة أن العميل غير قادر على السداد تقوم مصلحة التحصيل بتحويل الدين المتعثر لمصلحة الشؤون القانونية من أجل المتابعة القضائية وتحصيل مستحقات البنك المتبقية وذلك بالحجز على الضمانات والرهونات المقدمة سلفا وبيعها عن طريق المزاد العلني ، بالإضافة الى تحمل العميل كافة مصاريف القضائية والبيع بالمزاد العلني .

المطلب الثاني :تحليل وتفسير نتائج الدراسة :
أثناء الدراسة سجلنا عدة نقاط نذكر أهمها :

1 – الهيكل التنظيمي : لا تملك وكالة بنك السلام بورقلة أي مصلحة تنظيمية في هيكلها تتابع الديون المتعثرة لعملائها حيث تعتمد في ذلك على النظام المركزي للبنك وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على عمل الوكالة خلافا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتمد على مصلحة التحصيل و مصلحة الشؤون القانونية في متابعة هذه الديون عن قرب باتخاذ القرارات و الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب .
2 - نموذج sherrod لقياس الفشل المالي : إن نتيجة 6.63 تدل على أن القروض الممنوحة من بنك السلام متوسطة المخاطر ويصعب التنبؤ بمخاطر إفلاس البنك في حين أن 1.92 نسبة تدل على أن القروض الممنوحة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية عالية المخاطر والبنك معرض لمخاطر الإفلاس ما لم تتخذ الاجراءات اللازمة .
3- نسبة القروض المتعثرة / إجمالي القروض ≥ 5 % : تتراوح بين 3.04 % و 5 % وهي نتيجة

جيدة في بنك السلام ، في حين نسجل ارتفاع مقلق بعض الشيء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد وصلت سنة 2021 إلى (14.25 %) وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على أداء البنك مستقبلا .

من خلال النقطتين السابقتين نجد أن وضعية بنك السلام المالية أفضل من وضعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا راجع إلى أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون ≥ 5 % وقيمة z في نموذج Sherrod هي 6.63 وهي أكبر من 1.92 لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما تظهره أيضا مؤشرات الربحية والسيولة ومؤشر كفاية رأس المال في الجدول (2 – 8) و الرسم البياني (2 – 7) فقد حقق نسبة 21.07 % في الربحية هو هامش لابأس به يشعر المساهمين بالأمان على حصصهم المستثمرة في البنك ، فقد يعزف البنك الذي يعرف ديون متعثرة عن توزيع أرباحه على المساهمين محولا إياها إلى مخصصات لمجابهة حالات التعثر ما ينعكس على إمكانية زيادة الاحتياطات أو انخفاضها ومحصلة هذا الانخفاض تتجلى على مستوى حقوق الملكية ، ومن جهة أخرى فإن تزايد حجم القروض المتعثرة مع ثبات أو انخفاض قيمة الودائع لدى البنك يقود لا محالة إلى أزمة سيولة بحيث يشكل ذلك خطر كبير على مسار البنك ، إلا إذا وجدت حلول ناجعة ، فالبنك الذي يحوز رصيدا من القروض المتعثرة يفقد ثقة مودعيه ، ويخسر قدرا من معاملاته معهم وبالتالي تتوالى السحوبات على تلك الودائع وتتراجع عمليات الإيداع ، وهذا ما يسعى إلى تجنبه بنك السلام فقد حقق نسبة سيولة تقدر بـ 21.05 % تجعله قادر على مجابهة الأخطار التي ذكرناها سابقا ، ولا ينحصر تأثير القروض المتعثرة على أداء البنوك فقط فقد أشارت دراسات أقيمت في مصر إلى تأثير هذه الأخيرة على الاقتصاد حيث أن الزيادة في نسب القروض المتعثرة لها أثرسلبي على معدل البطالة وعلى نسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص مما يؤكد أن النمو المستدام يرتكز على وجود نظام مصرفي سليم ، من جهة أخرى أوضحت نتائج دراسات أخرى أقيمت في لبنان أن هناك ردود فعل لنسب القروض المتعثرة على الناتج المحلي الإجمالي وعلى نسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص. كما تم بيان التأثير الإيجابي للتغيير غير المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الائتمان المحلي والعكس كذلك.

4 - الموظفون : يعتمد البنكين على خريجي الجامعات في القيام بمهامه إلا أننا لمسنا أن موظفو بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديهم خبرة أكثر ومؤهلون بشكل يجعلهم محترفون في عملهم وهذا راجع لتكوينهم الجيد في استقبالهم للعميل وحسن معاملتهم له الشيء الذي قد يساهم في تقليل التعثر .

5 - دراسة ملف التمويل : لم نحصل على معلومات كافية عن طريقة دراسة الملف كون العملية من أهم أسرار البنك إلا أننا سجلنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة الملفات على مستوى وكالة ورقلة مما يتيح ضمان دراسة فعلية وحقيقية للملف وبالتالي الإستجابة السريعة للرد على العملاء ، .

6- تقديم التمويل : يتم في بنك السلام في الحالة المدروسة تقديم كل قيمة التمويل وهذا من شأنه أن يؤثر على استرجاع التمويل في حالة التعثر أما في بنك بدر فيتم على دفعات بحسب التقدم في الأشغال وهي طريقة جيدة للتقليل من التعثر واسترداد جزء من القرض .

7 - سعر الفائدة : في بنك السلام يسمى إلتزام بالتبرع يقدر بـ 12 % في حالة المماطلة ، بينما يطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية سعر فائدة يقدر بـ 5.25 % .

8 – متابعة ما بعد التمويل : مقتصرة في بنك السلام فقط في متابعة أقساط اهتلاك القرض أما في بنك بدر متابعة أقساط الإهتلاك بالإضافة الى الزيارة الميدانية للوقوف على وضعية العميل .

9 - سبب التعثر: هناك عدة أسباب للتعثر في كلا البنكين وفي الحالة المدروسة وفاة العميل في بنك السلام ، ووقوع العميل في أزمة مالية بسبب جائحة كرونا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

10 – الحلول المتبعة : في كلا الحالتين المدروستين قام البنكين بإعادة جدولة دين الزبون إلا أن هذا الأخير لم يف بمستحقاته تجاه البنك لذلك تم اللجوء الى القضاء لتحصيل قيمة الدين .

وهي الحلول الوحيدة المتبعة لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة التي تنشط تحت النظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي ، إلا أن هذه الحلول أكثر تأثيرا على المقترض منها على البنوك ولعل بعض الدول الأجنبية كان لديها حل أفضل لهذه المشكلة ، فقد قامت اليابان ببيع ما قيمته 300 بليون دولار أمريكي كقروض متعثرة لمستثمرين محليين أو أجانب، ، أما تشيلي فقد اضطرت السلطات فيها إلى معالجة 45 % من إجمالي قروض المصرفية المتعثرة عن طريق بيع 23.8 % منها للبنك المركزي ، في حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدمج 70 %[1] من وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من التعثر مع بنوك أخرى ؛ بالإضافة إلى ذلك منحت قروض مساندة – بدون عائد – للوحدات المصرفية التي تعاني من مشكلات مالية مدتها ثلاثة سنوات، ، وعلى خلفية أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي أثرت على العالم بأسره قامت بضخ ما يقارب 700 مليار دولار لاحتواء الأزمة عن طريق تأميم بعض الشركات المالية بامتلاك حصة فيها بنسبة 80 % من رأسمالها ، وقامت أيضا الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية .

[1] - تشيكو عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

خاتمة

تعتبر الديون المتعثرة من أكبر المشاكل التي تواجه نشاط البنوك منذ النشأة ، فقد دأب المنظرون والباحثون على دراستها ومحاولة حصر مسبباتها وإيجاد حلول فعالة لها من أجل التقليل من تأثيراتها و مخاطرها ، وقد توصل الدراسون لمشكل الديون المتعثرة إلى أن التعثر يظهر جراء عدة تأثيرات فقد يكون من البنك كقصور في الدراسات الإئتمانية وغياب المتابعة الجدية للمشاريع الممولة وسوء دراسة جدوى المشاريع بالإضافة إلى سوء تقييم الضمانات أو من المقترض وسلوكياته سوءا المتعلقة بتسيير مشروعه الممول أو كيفية استغلاله للقرض أو من الظروف الإقتصادية أو الإجتماعية للمحيط الذي تعمل فيه البنوك

وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه المشكلة في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية من خلال التطرق لطريقة معالجتها لدى كل بنك ومدى موافقة الحلول المقدمة لطبيعة المشكلة أين اتضح لنا أنهما يتبعان مجموعة من الإجراءات تتمحور حول منح فرصة جديدة للعميل المتعثرعن طريق إعادة جدولة دينه، أو اللجوء إلى التسوية القضائية كملاذ أخير من أجل تحصيل و استرداد أمواله.

1 - اختبار الفرضيات :

من خلال الدراسة التي قمنا بها على نموذجين للبنوك التقليدية والاسلامية وجدنا أن آلية علاج الديون المتعثرة في كلا البنكين تأخذ نفس النمط في العلاج ألا وهو الجدولة للديون ثم اللجوء إلى القضاء وهو ما يعني صحة الفرضية الثانية ، بينما ثبت عدم صحة الفرضية الأولى " أن البنوك التقليدية والإسلامية يختلفان في تحديد مفهوم الديون المتعثرة "

2 - النتائج : أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها :

- القروض المصرفية المتعثرة ظاهرة ملازمة للعمل المصرفي رغم الحيطة والحذر، وقد وجدنا من خلال الدراسة أنها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أعلا منها في بنك السلام .
-غياب النصوص التشريعية الخاصة بمعالجة مشكلة القروض المتعثرة بالبنكين ، واكتفاء البنك المركزي بوضع معايير الحيطة والحذر.
-استمرار تسيير البنوك العمومية بطريقة إدارية يطغى عليها التسيير البيروقراطي و المحسوبية مما يفقد البنك روح المبادرة ويمنع من تحقيق النجاعة الاقتصادية للموارد المالية ،خلافا للبنوك الاسلامية (بنك السلام).
- يمكن للبنكين التنبؤ مسبقا بتعثر التمويل وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات وهذا ما يمكنهما من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب وهذا ما أكدت عليه دراسة حيدر عباس الجنابي ؛

- يقوم البنكين بمعالجة وتسيير القروض المتعثرة من خلال أسلوبين، أسلوب التسوية الودية بمنح المقترض المتعثر فرصة لإعادة جدولة دينه، وأسلوب التسوية القضائية من خلال اللجوء إلى القضاء لاسترداد أمواله .

- إغفال الجانب الثقافي والاجتماعي للعميل في كلا البنكين ، إذ لابد من القيام بزيارة ميدانية لمنازل المدينين أو مكاتبهم التجارية من أجل معرفة الوضع الحقيقي للمدينين لفهم الطابع الاجتماعي والثقافي لهم وبالتالي التكيف مع مشاكلهم وتقليل التوتر ومخالفة عدم السداد .

- في حالة وفاة العميل لا يجد البنكين من يسدد عن عميلهما .

- عدم تمكين الدارسين لمشاكل البنوك من كافة المعلومات المطلوبة للظواهر المدروسة ، ناتج عن عدم اهتمام إدارة البنكين بالدراسات العلمية والتي تحوي عدة حلول لهذه المشاكل .

- عدم قيام البنكين برصد وتتبع أحوال المقترضين والوقوف على مدى إنجاز المشاريع إلا بعد الوقوع في التعثر، إلا أننا لمسنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية قيامه بزيارات ميدانية للعميل في بعض القروض .

– تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار المنح خاصة في البنوك العمومية خلافا لتوصيات الشروط الأساسية لمنح القروض في الدراسات الائتمان (المحسوبية) هذا يؤدي إلى تعثر القروض .

– لاحظنا في كلا البنكين حالة هروب العميل أو المماطلة في عدم الدفع نتيجة قرارات نابعة عن تجربة من الوسط الاجتماعي المعاش أو دخوله أحيانا في أنشطة لا معرفة له بها، وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة .

– التأثيرات السلبية للقرارات السياسية و الكوارث الخارجية (كورونا)على المقترضين سبب ذلك عدم السداد وبالتالي التعثر المالي في كلا البنكين .

– وجود بعض الضغوط السياسية على المقرضين و سلك القضاء لتجنب توقيف صاحب الرهن خاصة الرهن العقاري .

– التضليل المتعمد و عدم تقديم معلومات صحيحة من طرف العميل للبنكين حول المشروع المراد تمويله واستخدام التمويل في نشاطات أخرى يؤدي إلى ظهور التمويل المتعثر .

- التقليل من مخاطر تعثر الديون من خلال عدة أساليب منها تنويع مجالات الاستثمار قطاعياً ، تنويع آجال الاستثمار زمنياً ، تنويع أسواق الاستثمار داخلياً وخارجياً ، الدخول في نظم التأمين التبادلي التكافلية.

3 – التوصيات :

- تحسين أوضاع العاملين بالبنوك بتحفيزهم على العمل ومنحهم مكافأت وتكوينهم لزيادة مستوى التأهيل وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة خصوصا في مجال الإئتمان ؛

- إيجاد نصوص تشريعية صارمة تضمن اتخاذ قرارت جريئة تساعد البنوك على تحصيل مستحقاتها ؛

- إعادة النظر في تبعية البنوك للقطاع العام يضمن عدم التدخل في هذه الأخيرة ؛

- عدم الإعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الإئتمان ، بل يجب منح القرض بناءا على الجدارة الإئتمانية للمشروع ،

- تنويع البنوك العمومية في سلة منتجاتها البنكية و الإعتماد على صيغ تمويل متنوعة بالشكل الذي يسمح بالتقليل من مخاطر منح الإئتمان ، على غرار البنوك الاسلامية التي تعتمد على الايجار ، المرابحة ، المشاركة .....إلخ .

- إنشاء مصالح ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة تتكفل بدراسة معطياتها والحد منها

– المتابعة الدورية لنشاط العميل للوقوف على الإخطاء و الاختلالات التي يمكن أن تحدث أثناء مدة حياة الإئتمان عن طريق تكريس كل الجهود والخبرات المتاحة لذلك .

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية

1- الغالي بن إبراهيم ،أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، دار النفائس، عمان، 2012
2- بوعتروس عبد الحق ، ،الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر و التوزيع ، 2000 ، قسنطينة ، الجزائر
3- حيدر يونس الموسوي ، المصارف الاسلامية اداءها المالي وأثرها في سوق الاوراق المالية ، دار يزوري قروب ، الأردن ، 2018
4- سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2015
5- عبادو نهلة ، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية ، سامي للطباعة والنشر الوادي ، 2019
6- محمد الصيرفي ، ادارة البنوك ، دار المنهاج للنشر والتوزيع الاردن ، 2014
7- فريد راغب النجار ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة ، دار الناشر ، مصر، 2000
8- محمد محمود العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، دار الميسرة ، عمان ، 2008 ،
9 -محمد البلتاجي ، المصارف الاسلامية ، النظرية ، التطبيق ، التحديات ، دار المنهال 2012
10 - محسن أحمد الخضيري ، الديون المتعثرة (الظاهرة ،الاسباب ،العلاج) ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر 1997
11 -محمود عبد الكريم أحمد الرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية ،دار النفائس الاردن 2007
12- وسام حسن فتوح ،ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات ، اتحاد المصارف العربية ، 2016

الرسائل الجامعية :

1- آلاء أحمد حتاملة ، الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الاردني ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2012

2 - مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران ، 2011/ 2012

3 -هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة غير منشورة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2012

4 -رمضاني زينب ، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ،

المجلات العلمية :

باللغة العربية :

1 - إبراهيم عبد الحليم عبـادة ،أنوار زين الدين ، الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الدين ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، الأردن 2015

2 - تشيكو عبد القادر ، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة الجلفة ، 2015

3 - حنان رزاق سالم ، استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس دراسة حالة مجمع صيدال 2011-2018 ، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة ، جامعة ورقلة ، 2020

4 - شيلان حميد عبد القادر ، سردار عثمان بدواتي ، جوان سعيد حسين ،تحليل ظاهرة الديون المتعثرة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية 2018

5- صونية ايت بن اعمر ، مواجهة القروض المتعثرة في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2020

6 - يخلف العربي وآخرون ، الطرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، جامعة سوق أهراس 2019

باللغة الأجنبية :

1- Eben Ezer Pasaribua and other , Social interaction as a method to solve non-performing loan in bank X of Medan Area , International Journal Of Research In Business And Social Science 8(6) Indonesia , 2019
2- Henning Dankenbring and other Non-performing loans in Europe What are the solutions?, KPMG ,United Kingdom 2018
3- Sonia Rezina and other , Non-Performing Loan in Bangladesh: A Comparative Study on the Islamic Banks and Conventional Banks , Journal of Finance and Banking; Vol. 4, No. 1, Indian , 2020

المواقع الالكترونية :

https://www.alsalamalgeria.com 1 -

https://badrbanque.dz 2 -

3 - https://www.investopedia.com/

4 - https ://www.researchgate.net

https://spu.edu.sy 5 -

ملحق رقم 01

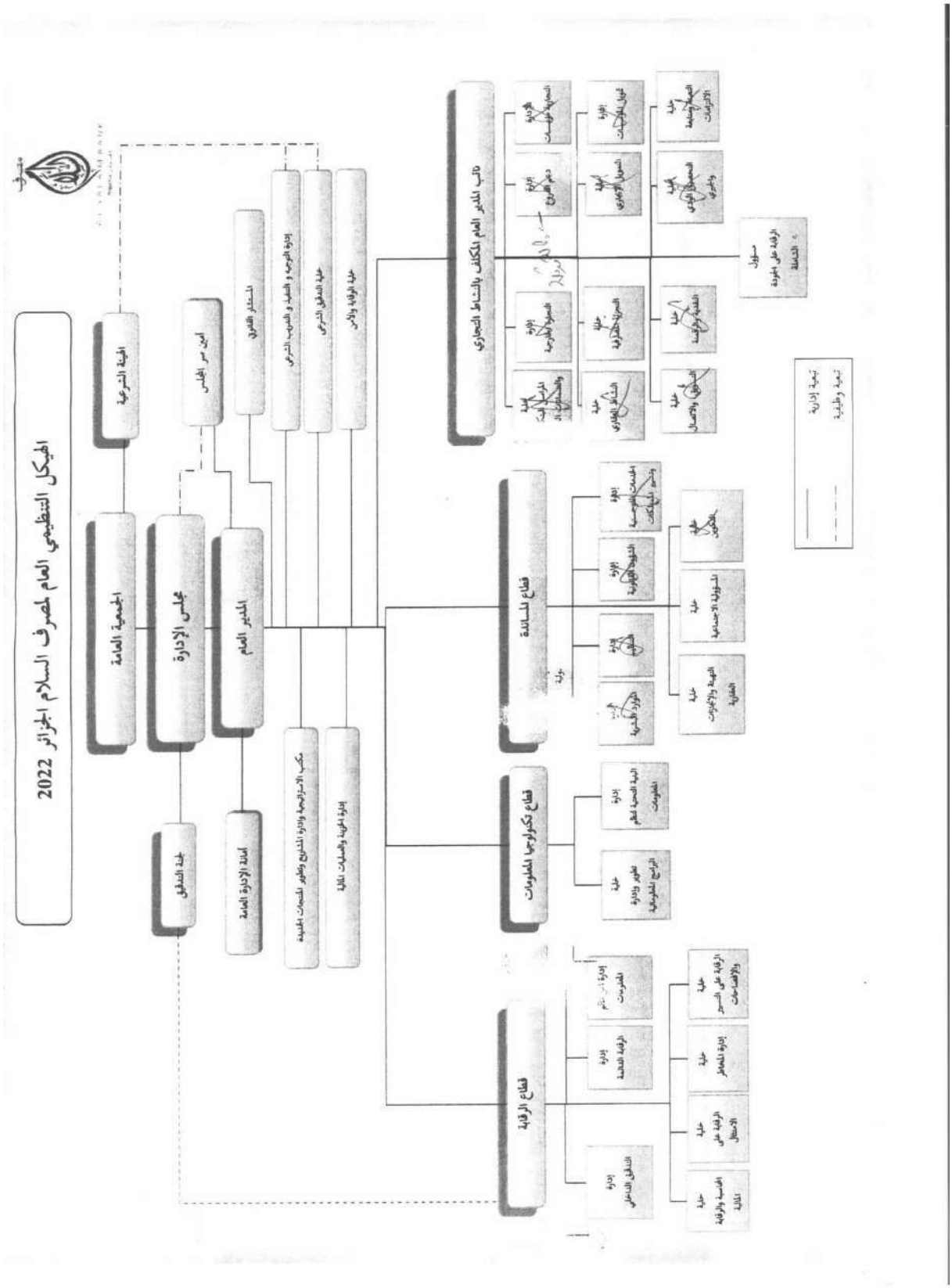
الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام الجزائر 2022
الجمعية العامة
مجلس الإدارة
المدير العام
الهيئة الشرعية
أمين سر المجلس
المستشار القانوني
إدارة التوجيه و التنفيذ و التدريب الشرعي
خلية التدقيق الشرعي
خلية الرقابة والأمن
نائب المدير العام المكلف بالنشاط التجاري
قطاع المساندة
قطاع تكنولوجيا المعلومات
قطاع الرقابة
لجنة التدقيق
أمانة الإدارة العامة
مكتب الاستراتيجية وإدارة المشاريع وتطوير المنتجات الجديدة
إدارة الخزينة والعمليات المالية
مسؤول الرقابة على الجودة والشفافية
تبعية إدارية
تبعية وظيفية

الملحق رقم 02

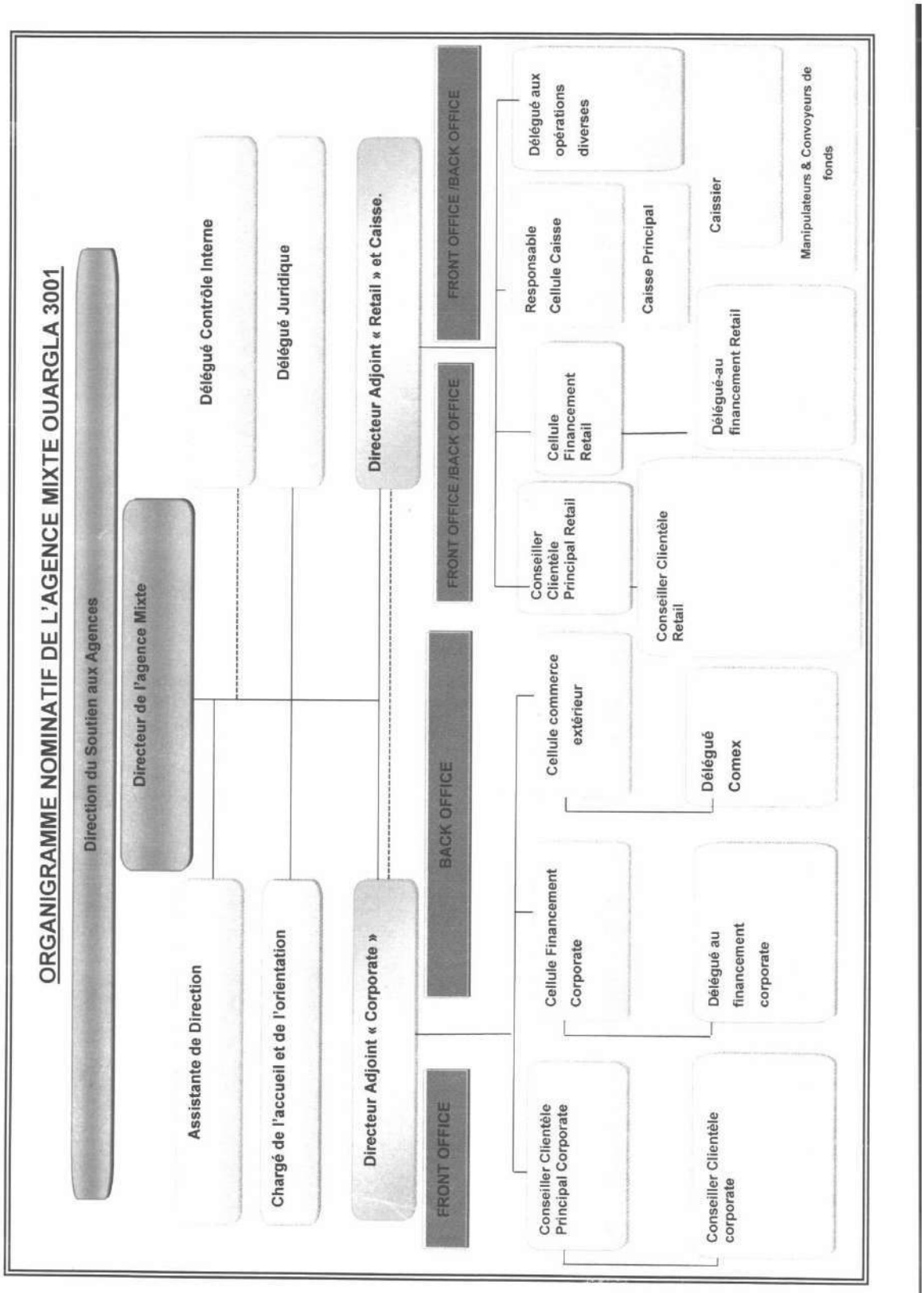

الملحق رقم 03

الوثائق اللازم ارفاقها مع الطلب الحالي:

Documents à joindre

- طلب التسهيلات ممضي من طرف المفوض القانوني عن الشركة،
  Demande de crédit signée par le représentant légal de l'entreprise ;
- الميزانيات لثلاث سنوات السابقة مصادق عليها من طرف المدقق المحاسبي و ممضية من طرف الشركة (الشركات الناشطة) أو الميزانيات الجبائية ،
  Bilans des 03 derniers exercices approuvés par un commissaire aux comptes et signés par l'entreprise (entreprise en activité) ou bilan fiscaux ;
- تقرير مدقق الحسابات ،
  Rapport des commissaires aux comptes (CAC) ;
- الميزانية الافتتاحية و الميزانية المتوقعة للسنة المراد تمويلها موقعة من طرف الشركة (حديثة النشأة).
  Bilan d'ouverture et bilan prévisionnel de l'exercice à financer signés par l'entreprise (nouvelle création)
- مخطط تمويل الاستغلال مقسم الى أرباع السنة للسنة المراد تمويلها (نموذج مرفق) ،
  Plan de financement de l'exploitation étalé par trimestre pour l'exercice à financer (modèle joint en annexe).
- المستندات و الوثائق المتعلقة بنشاط الشركة (عقود، صفقات ، طلبيات ، ...)
  Les documents afférents à l'activité de l'entreprise (contrats, marchés, bons de commandes en cours)
- محاضر الجمعيات العادية و غير العادية للأشخاص المعنويين،
  Procès-verbal des assemblées générales ordinaires et extraordinaires pour les personnes morales.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري،
  Copie certifiée conforme du registre de commerce.
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للشركة،
  Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales.
- مداولة الشركاء أو مجلس الإدارة لتفويض المسير لطلب القروض البنكية اذا لم يكن هذا التفويض صريح في القانون الأساسي للشركة ،
  Délibération des associés ou conseil d'administration autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية،
  Copie certifiée conforme du bulletin officiel des annonces légales (BOAL).
- نسخة طبق الأصل لعقد ملكية أو استئجار المحلات ذات الاستعمال المهني،
  Copie certifiée conforme du titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel.
- نسخة طبق الأصل للشهادات الضريبية و شبه الضريبية حديثة (أقل من ثلاثة أشهر)،
  Les documents fiscaux et parafiscaux (Situation apurée datant de moins de 3 mois).
- استمارة كشف مركزية المخاطر ممضية من طرف ممثل الشركة (نموذج مرفق).
  L'imprimé « autorisation de consultation de la Centrale des risques » dûment signé (modèle joint en annexe).

توقيع و ختم الشركة

Signature & cachet de l'entreprise

للتذكير: لن يتم دراسة ملفكم إلا بعد توفر كل الوثائق السابقة الذكر

NB : Votre dossier ne sera étudié que si les conditions énoncées ci-dessus sont respectées.

الملحق رقم 04

AL SALAM BANK ALGERIA

26 May 2022
14:12:6

LD Echeancier (Detaille)
Contrat No: Client No :
Date Valeur: 31 MAR 2019 Date echeance: 30 APR 2024
Pft Rate : 4% Type : 21068 Bai Bitakssit Conso
Statut : CUR O/D Statut :
Capital restant du : DZD 668740.07
Titulaire Mixte :

Date	Overdue	Total payment	Principal	Profit	Commission	Fees	Charges	Outstanding
31 MAR 19		1,547,920.00-	1,547,920.00-	0.00	0.00	0.00	0.00	1,547,920.00-
30 MAY 19		31,000.30	18,720.13	10,319.47	0.00	0.00	1,960.70	1,529,199.87-
30 JUN 19		30,008.09	23,942.27	5,097.33	0.00	0.00	968.49	1,505,257.60-
30 JUL 19		29,992.93	24,022.07	5,017.53	0.00	0.00	953.33	1,481,235.53-
30 AUG 19		29,977.72	24,102.15	4,937.45	0.00	0.00	938.12	1,457,133.38-
30 SEP 19		29,962.45	24,182.49	4,857.11	0.00	0.00	922.85	1,432,950.89-
30 OCT 19		29,947.14	24,263.10	4,776.50	0.00	0.00	907.54	1,408,687.79-
30 NOV 19		29,931.77	24,343.97	4,695.63	0.00	0.00	892.17	1,384,343.82-
30 DEC 19		29,916.35	24,425.12	4,614.48	0.00	0.00	876.75	1,359,918.70-
30 JAN 20		29,900.88	24,506.54	4,533.06	0.00	0.00	861.28	1,335,412.16-
29 FEB 20		29,857.17	24,736.61	4,302.99	0.00	0.00	817.57	1,310,675.55-
30 MAR 20		29,897.36	24,525.05	4,514.55	0.00	0.00	857.76	1,286,150.50-
30 MAY 20		29,854.18	24,752.43	4,287.17	0.00	0.00	814.58	1,261,398.07-
30 JUN 20		29,838.49	24,834.94	4,204.66	0.00	0.00	798.89	1,236,563.13-
30 JUL 20		29,822.76	24,917.72	4,121.88	0.00	0.00	783.16	1,211,645.41-
30 AUG 20		29,806.98	25,000.78	4,038.82	0.00	0.00	767.38	1,186,644.63-
30 SEP 20		29,791.14	25,084.12	3,955.48	0.00	0.00	751.54	1,161,560.51-
30 OCT 20		29,775.25	25,167.73	3,871.87	0.00	0.00	735.66	1,136,392.78-
30 NOV 20		29,759.32	25,251.62	3,787.98	0.00	0.00	719.72	1,111,141.16-
30 DEC 20		29,743.32	25,335.80	3,703.80	0.00	0.00	703.72	1,085,805.36-
30 JAN 21		29,727.28	25,420.25	3,619.35	0.00	0.00	687.68	1,060,385.11-
28 FEB 21		29,666.41	25,740.62	3,298.98	0.00	0.00	626.81	1,034,644.49-
30 MAR 21		29,738.56	25,360.86	3,678.74	0.00	0.00	698.96	1,009,283.63-
30 APR 21		29,678.81	25,675.32	3,364.28	0.00	0.00	639.21	983,608.31-
30 MAY 21		29,662.55	25,760.91	3,278.69	0.00	0.00	622.95	957,847.40-
30 JUN 21		29,646.24	25,846.78	3,192.82	0.00	0.00	606.64	932,000.62-
30 JUL 21		29,629.87	25,932.93	3,106.67	0.00	0.00	590.27	906,067.69-
30 AUG 21		29,613.44	26,019.37	3,020.23	0.00	0.00	573.84	880,048.32-
30 SEP 21		29,596.96	26,106.11	2,933.49	0.00	0.00	557.36	853,942.21-
30 OCT 21		29,580.43	26,193.13	2,846.47	0.00	0.00	540.83	827,749.08-
30 NOV 21		29,563.84	26,280.44	2,759.16	0.00	0.00	524.24	801,468.64-
30 DEC 21		29,547.20	26,368.04	2,671.56	0.00	0.00	507.60	775,100.60-
30 JAN 22		29,530.50	26,455.93	2,583.67	0.00	0.00	490.90	748,644.67-
28 FEB 22		29,482.13	26,710.48	2,329.12	0.00	0.00	442.53	721,934.19-
30 MAR 22		29,527.31	26,472.72	2,566.88	0.00	0.00	487.71	695,461.47-
30 APR 22		29,480.06	26,721.40	2,318.20	0.00	0.00	440.46	668,740.07-
30 MAY 22		29,463.13	26,810.47	2,229.13	0.00	0.00	423.53	641,929.60-
30 JUN 22		29,446.16	26,899.83	2,139.77	0.00	0.00	406.56	615,029.77-
30 JUL 22		29,429.12	26,989.50	2,050.10	0.00	0.00	389.52	588,040.27-
30 AUG 22		29,412.02	27,079.47	1,960.13	0.00	0.00	372.42	560,960.80-
30 SEP 22		29,394.88	27,169.73	1,869.87	0.00	0.00	355.28	533,791.07-
30 OCT 22		29,377.67	27,260.30	1,779.30	0.00	0.00	338.07	506,530.77-
30 NOV 22		29,360.40	27,351.16	1,688.44	0.00	0.00	320.80	479,179.61-
30 DEC 22		29,343.08	27,442.33	1,597.27	0.00	0.00	303.48	451,737.28-
30 JAN 23		29,325.70	27,533.81	1,505.79	0.00	0.00	286.10	424,203.47-
28 FEB 23		29,290.35	27,719.86	1,319.74	0.00	0.00	250.75	396,483.61-
30 MAR 23		29,307.45	27,629.88	1,409.72	0.00	0.00	267.85	368,853.73-
30 APR 23		29,273.21	27,810.09	1,229.51	0.00	0.00	233.61	341,043.64-
30 MAY 23		29,255.59	27,902.79	1,136.81	0.00	0.00	215.99	313,140.85-
30 JUN 23		29,237.92	27,995.80	1,043.80	0.00	0.00	198.32	285,145.05-
30 JUL 23		29,220.19	28,089.12	950.48	0.00	0.00	180.59	257,055.93-
30 AUG 23		29,202.40	28,182.75	856.85	0.00	0.00	162.80	228,873.18-
30 SEP 23		29,184.55	28,276.69	762.91	0.00	0.00	144.95	200,596.49-
30 OCT 23		29,166.64	28,370.95	668.65	0.00	0.00	127.04	172,225.54-

الملحق رقم 05

AL SALAM BANK

فرع: Ouargla

في: ../../ 2022 ,

المرجع: / ...../2022/

إلى السيد(ة): ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله؛

الموضوع: تبليغ قرار البيع بالتقسيط

يسرّ مصرف السلام الجزائر أن يعلمكم بموافقته على طلبكم الاستفادة من بيع بالتقسيط لسيارة من نوع VMS VMS Motocycles Driver

طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبكم،

والمقدر ثمنها بـ ..... دج

وعلى أن يتم السداد في مدة ..... شهرا.

الشروط:

- هامش ضمان جدية يقدر بـ %..... من ثمن الشراء.
- هامش ربح يقدر بـ %.....
- اكتتاب سند لأمر بإجمالي ثمن البيع.
- رهن السيارة لفائدة المصرف.

كما نعلمكم بأن الموافقة أعلاه صالحة لمدة خمسة عشر (15) **يوما** من تاريخ استلام خطابنا هذا، وأنه لا يتم الشراء والبيع إلا عند استيفاء جميع الشروط كاملة.

هذا؛ وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

التوقيع

المقر الاجتماعي:233 شارع أحمد واكد-ص.ب 141 - دالي إبراهيم- الجزائر/ تلفون: 00213-21-91-09-83 فاكس:00213-21-91-04-25
رأس المال: 20.000.000.000دج/ رقم السجل التجاري:07 ب 0976530 /الرقم الجبائي:000716097653066
Siège social: 233 Rue Ahmed OUAKED -BP141 Dely Brahim -Alger /Tel :00213-21-91-09-83- Fax :00213-21-91-04-25
Capital Social: 20.000.000.000 DA / Registre de commerce N° 07 B 0976530 / N° Article Fiscal: 000716097653066

الملحق رقم 06

مصرف السلام الجزائر

اتفاقية تمويل الأفراد
(بيع بالتقسيط)
الشروط الخاصة

بين:

مصرف السلام الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 20.000.000.000 دج، الكائن مقره الاجتماعي بـ233 شارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 ب 0976530، والممثل من طرف مدير فرع ..... الكائن مقره .....

من جهة و يشار إليه فيما يلي " **المصرف** " **و:**

- السيد (ة) ..... المولود (ة) بـ: ..... بتاريخ ..... الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية) رقم : .....الصادرة بتاريخ عن .....

و الساكن(ة) بـ: .....

- السيد (ة) المولود (ة) بـ: بتاريخ الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية) رقم : الصادرة بتاريخ عن

و الساكن(ة) بـ:

من جهة أخرى و يشار إليه(ما) فيما يلي فرديا أو جماعيا بـ: "**المتعامل**"

بالإشارة الى الشروط العامة للتمويل الذي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا.

قرر المصرف منح المتعامل تمويلا يخصص لاقتناء ..... بصيغة البيع بالتقسيط وفقا الشروط والكيفيات التالية:

1. **ثمن البيع** : حددت قيمة المبيع بـ .....دج .
2. **الجزء الأول من الثمن:** يلتزم المتعامل بدفع جزء أول من الثمن كهامش لضمان الجدية و قدره 0 دج.
3. **أجال استحقاق:** يلتزم المتعامل بأداء ثمن المبيع إلى المصرف بموجب أقساط شهرية في مدة أقصاها ..... (أشهر) من تاريخ تنفيذ البيع كما يتبين من جدول الاستحقاق الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من عقد البيع، وتخصم مباشرة من حساب المتعامل الموطن لدى المصرف.
4. **الشروط والضمانات:** يمنح هذا التمويل وفق الشروط والضمانات الآتية:

- **الشروط :**

-Hamich dhaman el djidia
- Signature de la convention de financement.
- Signature d'un billet à ordre
- Signature du contrat de vente par facilité
- Attestation de disponibilité.
- Etablissement de la demande de mise en gage en faveur de la banque
- L'agence est responsable sur la remise du chèque au concessionnaire en contre partie d'un bon de commande reprenant la date de livraison
- Facture définitive au nom de la banque
- Procès verbale de remise du véhicule
- Attestation de garantie
- Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque

- **الضمانات:**

- Hamich dhaman el djidia
- Signature d'un billet à ordre
- Carte grise portant la mention gage au profit de la banque

الملحق رقم 07

مصرف السلام الجزائر

السيد: [redacted] المحترم(ة)

حساب موطن لدى المصرف تحت رقم: [redacted]

السلام عليكم،

الموضوع: رسالة تذكير بقسط مستحق الآجال

يشرف مصرف السلام الجزائر أن ينهي إلى علمكم بقرب حلول أجل سداد للقسط المستحق تجاهكم:

بتاريخ: **26-05-2022**، والمتعلق بالقسط المبين أدناه في الجدول:

المرجع	تاريخ الإستحقاق	المبلغ المستحق
[redacted]	26-05-2022	49,123.09

يبقى الفرع تحت تصرفكم للإدلاء بأي توضيحات ترغبون في الحصوا عليها.

تقبلوا أخلص التحيات.

.....

Al Salam Bank-Algeria **Alger le: 12-05-2022**

Mr/Mm: [redacted]

Compte N° : [redacted]

Objet : Lettre de rappel d'une tombée d'échéance d'un financement

Al Salam Bank à l'honneur de vous informer de la prochaine tombée d'échéance d'un financement, prévue pour le : 26-05-2022 et dont les références sont comme suit :

Montant du (DZD)	Date d'écheance	Référence
49,123.09	26-05-2022	[redacted]

L'agence demeure à votre disposition pour vous fournir toute information ou explication jugée nécessaire.

Veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

الملحق رقم 08

مصرف السلام الجزائر — في 2022-05-12

فرع 3001

إلى السيد(ة): [redacted] ،المحترم(ة)
الموطن لدى المصرف تحت رقم: [redacted]

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

الموضوع: **تذكير بقسط مستحق الدفع**

على الرغم من مراسلة التذكير المرسلة إليكم، نعلمكم للأسف بأن حسابكم الموطن لدى وكالتنا، لا يزال يسجل تأخر عن سداد مستحقاتكم منذ 2022-05-11 بمبلغ يقدر بـ 5,710.86 دج، زيادة على الإلتزام بالتبرع في حال المماطلة.

لهذا السبب نطلب منكم القيام بسداد دينكم حالا وبمجرد تلقيكم لهذا الإعذار.

تقبلوا، سيدتي، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الملحق رقم 09

مصرف السلام
AL SALAM BANK
Algeria الجزائر

خلية التحصيل الودي و الجبري
المرجع رقم: ...../2021

الجزائر في

إلى السيد: ....، المحترم
العنوان: .....
رقم الهاتف: .....
الموطن لدى المصرف تحت رقم: .....

السّلام عليكم و رحمة الله وبركاته؛
الموضوع: اخر اعذار بالدفع

نذكركم بأن حسابكم الموطن لدينا ، قد سجل تأخر عن سداد مستحقاتكم منذ **2021/02/22** بمبلغ يقدر بـ .....دج، زيادتا على التبرع الملزم، مما يعد خرقا لالتزاماتكم التعاقدية و انتهاكا لأحكام القانون، و يوجب فسخ العقد وسداد اجمالي مبلغ الالتزامات المقدر بـ ..... دج.

لهذا السبب و طبقا لنص المادة **180** من القانون المدني، نعذركم لأخر مرة من أجل سداد دينكم في أجل خمسة عشر يوم (**15**) يوم من تاريخ استلامكم لهذا الاعذار، و بعد القضائه يستلزمنا الأمر اللجوء لكل الوسائل التي يخولنا اياها القانون لتحصيل مستحقات المصرف.

لذلك، يتعين عليكم تسوية وضعيتكم في الآجال المحددة، قبل أن نجد أنفسنا مجبرين لمتابعتكم أمام الجهات القضائية المختصة من أجل التنفيذ على الضمانات و استرجاع حقوق المصرف مع تحميلكم جميع المصاريف الناجمة عن ذلك.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام و التقدير.

شارع أحمد واكد رقم :233- دالي إبراهيم- الجزائر/ تلفون: 83.09.91.21-213- فاكس: 25.04.91.21-213
رأس المال: 20.000.000.000.00دج/ رقم السجل التجاري:07 ب 0976530 /الرقم الجبائي: 021 16235321
Rue Ahmed OUAKED N°233- Dely Ibrahim- Alger-ALGERIE/Tel :213-21-91.09.83- Fax :213-21-91.04.25
Capital Social: 20.000.000.000.00 DA / Registre de commerce N° 07 B 0976530 / N° Article Fiscal: 16235321 021

Structure de financement de l'investissement à acquérir

Désignation	P,U	Montant d'acquisition	Crédit bancaire	Taux	Apport pers	Taux
Réalisation de Hangars	59 143 000	59 143 000	0	0,00%	59 143 000	100,00%
Ligne Automatique de fabrication de Couscous - 1200 KGS /H Montant en Devises "**1 550 000,00 €**"	155 000 000	155 000 000	155 000 000	100%	0	0%
Taxes douanières	0	0	0	0%	0	0%
Total	214 143 000	214 143 000	155 000 000	72,38%	59 143 000	27,62%

الملحق رقم 11

Tableau de remboursement du crédit "objet de la présente étude"

*Crédit Bancaire : 155 000 000 DA

Taux d'intérêt : 5,25%

Durée du prêt : 5 Ans + 1An de défféré pariel

Année	Solde déb période	Annuité(trimestrialité)	Intérêts	Total à remb	Solde fin période
31/03/	155 000 000	0	2 034 375	2 034 375	155 000 000
30/06/	155 000 000	0	2 034 375	2 034 375	155 000 000
30/09/	155 000 000	0	2 034 375	2 034 375	155 000 000
31/12/	155 000 000	0	2 034 375	2 034 375	155 000 000
31/03/	155 000 000	7 750 000	2 034 375	9 784 375	147 250 000
30/06/	147 250 000	7 750 000	1 932 656	9 682 656	139 500 000
30/09/	139 500 000	7 750 000	1 830 938	9 580 938	131 750 000
31/12/	131 750 000	7 750 000	1 729 219	9 479 219	124 000 000
31/03/	124 000 000	7 750 000	1 627 500	9 377 500	116 250 000
30/06/	116 250 000	7 750 000	1 525 781	9 275 781	108 500 000
30/09/	108 500 000	7 750 000	1 424 063	9 174 063	100 750 000
31/12/	100 750 000	7 750 000	1 322 344	9 072 344	93 000 000
31/03/	93 000 000	7 750 000	1 220 625	8 970 625	85 250 000
30/06/	85 250 000	7 750 000	1 118 906	8 868 906	77 500 000
30/09/	77 500 000	7 750 000	1 017 188	8 767 188	69 750 000
31/12/	69 750 000	7 750 000	915 469	8 665 469	62 000 000
31/03/	62 000 000	7 750 000	813 750	8 563 750	54 250 000
30/06/	54 250 000	7 750 000	712 031	8 462 031	46 500 000
30/09/	46 500 000	7 750 000	610 313	8 360 313	38 750 000
31/12/	38 750 000	7 750 000	508 594	8 258 594	31 000 000
31/03/	31 000 000	7 750 000	406 875	8 156 875	23 250 000
30/06/	23 250 000	7 750 000	305 156	8 055 156	15 500 000
30/09/	15 500 000	7 750 000	203 438	7 953 438	7 750 000
31/12/	7 750 000	7 750 000	101 719	7 851 719	0
		155 000 000	28 481 250	152 481 250	

الملحق رقم 12

Bilan d'ouverture

N°	Désignation	Montant	N°	Désignation	Montant
2	INVESTISSEMENT Brutes	402 688 614	1	FONDS PROPRES	50 000 000
20	Frais préliminaires	990 410	10	Fonds social	50 000 000
	Terrain	5 850 000			
	Bâtiments	19 191 874			
243	Matériel et outillage	169 922 948	11	Fonds personnel	
	Unité de couscous	155 000 000	12	Primes d'apport	
244	Matériel de transport	51 349 365	13	Réserves	
245	Autres équip, de Prod,	384 017	14	Subventions d'investissement	
29	Amortissements	127 765 981	18	Résultat en instance d'affectation	0
	Investissements nets	274 922 633			
			5	DETTES	270 000 000
3	STOCKS	5 000 000	50	Comptes créditeur de l'actif	
			52	Dettes d'investissement	
4	CREANCES	40 077 367	521	Emprunts bancaires	165 598 950
			523	Autres emprunts	
47	Clients	5 000 000	53	Dettes de stocks	
			54	Détention pour comptes	
			55	Dettes envers associés	81 043 310
48	Disponibilité	35 077 367	56	Dettes d'exploitation	23 357 740
			58	Avances financières	
			8	Résultas	0
			88	Résultat de l'exercice	0
	Total de l'Actif	320 000 000		Total du passif	320 000 000

الملحق رقم 13

Bilans prévisionnels sur 5 ans

1-Actifs

	Libellé de comptes					
2	Investissements	402 688 614	402 688 614	402 688 614	402 688 614	402 688 614
20	Frais préliminaires	990 410	990 410	990 410	990 410	990 410
22	Terrains	5 850 000	5 850 000	5 850 000	5 850 000	5 850 000
24	Equipements de prod					
240	Bâtiments	19 191 874	19 191 874	19 191 874	19 191 874	19 191 874
	Installations Complexe	0	0	0	0	0
243	Matériel & Outillage	324 922 948	324 922 948	324 922 948	324 922 948	324 922 948
		0	0	0	0	0
244	Matériel de transport	51 349 365	51 349 365	51 349 365	51 349 365	51 349 365
245	Autres Equipements de pr	384 017	384 017	384 017	384 017	384 017
	.	0	0	0	0	0
	Equipements Sociaux	99 426 599	142 905 048	179 026 064	160 885 274	193 915 768
29	Amortissement des invest	303 262 015	259 783 566	223 662 550	241 803 340	208 772 846
	Investissement nets					
3	Stocks	6 000 000	7 500 000	8 000 000	8 200 000	8 500 000
4	Créances	37 887 849	96 308 980	119 054 920	80 178 511	73 063 300
47	Clients	18 000 000	18 000 000	18 900 000	18 900 000	19 845 000
485	Banques	19 000 000	78 000 000	100 000 000	61 000 000	53 000 000
487	Caisse	887 849	308 980	154 920	278 511	218 300
Total		347 149 864	363 592 546	350 717 470	330 181 851	290 336 146

18

الملحق رقم 14

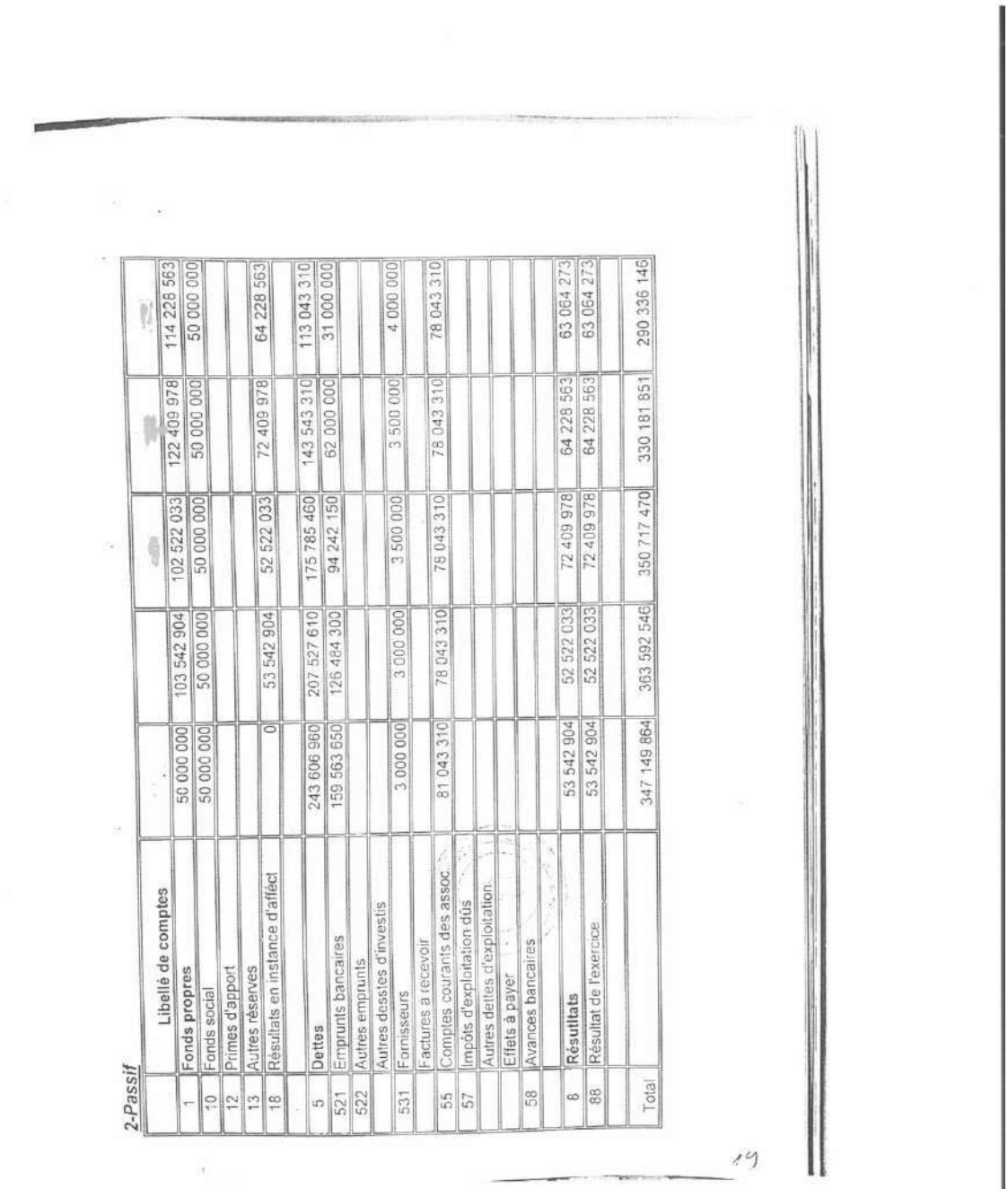

2-Passif

	Libellé de comptes					
1	**Fonds propres**	50 000 000	103 542 904	102 522 033	122 409 978	114 228 563
10	Fonds social	50 000 000	50 000 000	50 000 000	50 000 000	50 000 000
12	Primes d'apport					
13	Autres réserves					
18	Résultats en instance d'affect	0	53 542 904	52 522 033	72 409 978	64 228 563
5	**Dettes**	243 606 960	207 527 610	175 785 460	143 543 310	113 043 310
521	Emprunts bancaires	159 563 650	126 484 300	94 242 150	62 000 000	31 000 000
522	Autres emprunts					
	Autres dettes d'investis					
531	Fornisseurs	3 000 000	3 000 000	3 500 000	3 500 000	4 000 000
	Factures à recevoir					
55	Comptes courants des assoc	81 043 310	78 043 310	78 043 310	78 043 310	78 043 310
57	Impôts d'exploitation dûs					
	Autres dettes d'exploitation					
	Effets à payer					
58	Avances bancaires					
8	**Résultats**	53 542 904	52 522 033	72 409 978	64 228 563	63 064 273
88	Résultat de l'exercice	53 542 904	52 522 033	72 409 978	64 228 563	63 064 273
	Total	347 149 864	363 592 546	350 717 470	330 181 851	290 336 146

الملحق رقم 15

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ANNEXE N°5

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 00.000.000.000 دج مقرها الاجتماعي 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

Date 12/04/2018. N° 32

Organe de décision (1) : GRE Ouargla 030.
Structure émettrice (2) : GRE Ouargla 030.
ID client : 003146509
Agence domiciliataire : OUARGLA (943) **Groupe d'appartenance :** .../..702 774

PV N° : 05
Emprunteur : 00320668
Activité : Agriculteur
GRE de rattachement : OUARGLA (030)
Cote du Risque Emprunteur :

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé Partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement
Crédit d'Investissement CMT "ETTAHADI" Type de prêt 01-09	**5 937 000,00**	/	12 mois	60 mois	avec	24 mois de différé	Selon taux en vigueur	/

Cette AUT1 annule et remplace celle du 25/11/2015 portant le N° 187

Garanties bloquantes :
- Hypothèque légale des droits de Concession d'une superficie de 10 Ha à évaluer par un expert conventionné avec la BADR.

Réserves bloquantes :
- Mobilisation intégrale de l'apport personnel (voir au verso la structure de financement)
- Acte d'engagement notarié du nantissement des équipements à financer
- Consultation de la centrale des risques avec réponse négative
- Convention de prêt à enregistrer auprès des impôts
- Procuration notariée de renouvellement DPAMR
- Chaine de billets à ordre
- Carte fellah actualisé
- Attestation fiscale

Garanties non bloquantes :
- Nantissement des équipements financés.✓

Réserves non bloquantes :
- PV de visite sur site Confirmant la réalisation de l'opération objet du crédit
- Déclaration de l'engagement à la centrale des risques
- La souscription à la garantie (FGA)
- DPAMR avec avenant de subrogation au profit de la BADR.

Observation :
1. Notre concours est subordonné à la réalisation de brise vent et nivellement de parcelle
2. Aucun décaissement ne pourra s'effectuer sans le recueil au préalable des garanties et réserves bloquantes exigées.
3. Le déblocage du crédit se fera par chèque ou virement en faveur du fournisseur en apportant les justificatifs probants (factures définitives).
4. Le déblocage du crédit relatif au forage est conditionné par le visa d'un bureau d'étude spécialisé en hydraulique conventionné avec le promoteur
5. La souscription à la garantie (FGA) conformément à la note DGA/E N°65/12 du 16.05.2012.
6. Le projet doit se réaliser par phase conformément à la structure de financement reprise au verso.

Signature (s) habilitée

LE S/D. EXPLOITATION — **LE DIRECTEUR DU GRE**

الملحق رقم 16

(16) الملحقة

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر- 17شارع العقيد عميروش

زيارة ميدانية

في اطار المتابعة الميدانية المبرمجة من طرف المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة" 030"
للقروض الممنوحة في اطار قرض التحدي انتقلنا في اليوم: 12/28/ 2020 وعلى الساعة 00 :09 صباحا
نحن **السيد :** مكلف بمتابعة الاخطار **والسيد:** ممثل الفرع الفلاحي سيدي خويلد
بالتنقل الى الواقعة في محيط هكتار الممنوحة
في اطار الامتياز الفلاحي قرض التحدي للمستثمر **السيد/** والذي تحصل على قرض التحدي
بقيمة دج استغله كاملا بموجب موافقة بنكية رقم **2018/032** والصادرة بتاريخ
2018/04/12 من اجل تمويل المعدات الموضحة في الجدول المبين ادناه:

الشطر	التعيين	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
الشطر الاول		,00	200,00
		900,00	000,00
	مسنة	8 060,00	500,00
	محول Transformateur 50 KVA	00,00	00,00
الشطر الثاني	شبكة سقي البيوت البلاستيكية	00,00	00,00
	البيوت البلاستيكية	700,00	300,00
	مرشك محورية 02 pivot 01 ha	300,00	300,00
		20,00	400,00
الشطرالثالث	شبكة سقي النخيل 04 ha palmier	00,00	400,00
	شبكة سقي الزيتون 01 ha olivier	0,00	400,00
	البيتون	00,00	600,00

بعد توضيح مقتنيات المستثمر في الجدول اعلاه ومقارنتها في ارضية المستثمرة عاينا ما يلي :

العتاد الموجود في ارض المشروع

1-لا وجود لأي عتاد على ارض المشروع عدا بئر ارتوازي مغطى وحوض مائي غير مستغل

الرهونات
الرهن الحيازي للعتاد موجود

وعند نهاية تدخلنا قمنا بقفل هذا المحضر في اليوم والشهر المذكورين أعلاه

امضاء ات: 1-

2-

الملحق رقم 17

بنـــك الفـــلاحة والتنـــمية الريـــفيـــة

المـــجمع الجـــهـــوي للاستغـلال ورقلة "030"

وكـــالـــة ورقـــلـــة -943-

ورقلة في:2020/09/07

إلى السيدة :[illegible]

[illegible] "الفجي- ورقلة

المرجع: 1301 /2020

الموضوع: إعذار بالدفع قبل المتابعة القضائية

سيدي:

يؤسفنا أن نذكركم بأنكم لم تقوموا بأي مبادرة تجاه تسوية وضعيتكم بخصوص تسديد القرض الموسمي "الرفيق" الذي استفدتم منه وفي هذا الإطار فإن حسابكم المفتوح لدينا بالرقم 300 702677 943 مدين تجاهنا بالمبلغ المقدر بـ: [illegible]3دج"ثلاثة ملايين و خمسمائة و سبعة و سبعون ألف دينار جزائري و00 سنتيم " إلى غاية يومنا هذا والذي تم تحديده بصفة مؤقتة بما فيه من أصل الدين و فوائد ومصاريف وملحقات مترتبة على هذا القرض و الراجع للارتفاع و الانخفاض .

كما نعلمكم بحقنا في مطالبتكم بتسديد الدين و فوائده وكذا الخدمات للفترة الجارية إلى غاية الاستيفاء النهائي لكامل الدين.

وعليه نوجه إليكم هذا الإعذار بالتسديد في أجل أقصاه (15) خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ استلامكم لهذا الإعذار ،وفي حالة عدم استجابتكم في هذه الآجال سنكون مضطرين إلى اللجوء إلى المتابعة القضائية من أجل تحصيل المبلغ المذكور .

لتفادي المتابعة القضائية ندعوكم إلى التقدم إلى مصالحنا من اجل تسوية وضعيتكم تجاهنا في الآجال المحددة

تـقبـلوا منا سيدي أسمى عبـارات الاحترام و التقديـر.

مديرة الوكـالـة

Directeur d'Agence